وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

الموضوع:

الحكومة الالكترونية ودورها في الحد من الفساد. (دراسة حالة: بلدية المدية)

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: تسيير عمومي

❖ **من إعداد الطالبتين:**

❖ هبزة بهية.

❖ بن عبد الباقي سيهام.

تحت اشراف الاستاذ

- اسكندر عثمان.

الموسم الجامعي: 2022/2021م


بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

نشكر الله تعالى القدير أولا وأخرا على نعمة ،نحمده تعالى الذي أنار لنا الدرب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل المتواضع واقتداء بسنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم

كما نتقدم بالشكر والامتنان ، عرفانا بالجميل إلى الأستاذ الفاضل "عثمان اسكندر " الذي لم يبخل علينا بنصائحه القيمة وتوجيهاته الصائبة لنا ولا يسعنا إلا إن ندعو له اللهم جازيه بما جزيت عبادك الصالحين

كما نخص بالذكر كل الأساتذة والإداريين والعاملين بالكلية بجامعة الدكتور "يحي فارس " بالمدية

وكل من ساعدنا ودعمنا من بعيد أو قريب في انجاز هذا العمل المتواضع

نسأل الله تعالى التوفيق والنجاح

3DLAT.COM

إهـــداء

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات اهدي عملي اهديه إلى كل من أحبهم في الله

يتوق القلب ليخاطب من شذى بذكرهما اللسان وقال فيهما الرحمان :

"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا "

إلى اغلي إنسانة بالوجود ، إلى من منحتني كل شيء بلاحدود والى أميرة قلبي

إلى "أمي "جزاك الله خيرا وأمد عمرك بالصالحات

إلى من احمل اسمه بكل افتخار ، إلى رمز الهيبة والوقار ، إلى من علمني أن الأعمال

الكبيرة لاتتم إلا بالصبر والعزيمة والإصرار إلى "أبي"أطال الله بقاءه

والبسه ثوب الصحة والعافية

إلى أخوتي وأخواتي والى من قضيت معهم أجمل أيامي حياتي صديقاتي

والى كل من سهر وبذل ولو مقدار ذرة في سبيل وصولي إلى هنا وتبقى

تبقى قائمتي هاته مفتوحة، لا تسعني هذه الورقة

ولا تسعني حتى الكلمات .

بهية

الإهــداء

الهي لايطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ... ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك ... يارب عجل لنا كل جميل ننتظره إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ، إلى من أرضعتني الحب والحنان ، إلى رمز الحب وبلسم الشفاء ، إلى القلب الناصح بالبياض أمي العزيزة والغالية إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة الحب ، إلى من حصد الأشواك عن

دربي ليمهد لي طريق العلم أبي العزيز القلب الكبير

إلى من اظهرو لي ما هو أجمل في الحياة إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي إخوتي

أخي احمد وأختي حنان وابن أختي أمير الذي أتمنى لهم الصحة والعافية

إلى من لملم أحزاني بين فترة وأخرى ، إلى من أشعرني لست وحيدة في مجتمع مختلف

إلى رفقاء دربي في الحياة وجميع زملائي

إلى كل من علمني حرفا فصرفت له عبدا .إلى أساتذتي الكرام من الطور الابتدائي إلى ما بعد التخرج

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في هذا العمل اهديه ثمرتي جهدي

سيهام

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد، والمتمحورة حول إشكالية تجسدت في ما ماهو دور الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد ،حيث أصبحت الحكومة الالكترونية ضرورة حتمية يجب السعي لتطبيقها في كل دولة تريد أن تواكب التطورات التكنولوجية الحديثة ،بحيث توصلنا إلى أن الحكومة الالكترونية لها فعالية في مكافحة الفساد،نظرا لوجود العديد من العوامل التي تساعد على ذلك .

إن هذه الدراسة استندت على أربع محاور وكل محور يتعلق بفرضية من فرضيات الدراسة ،ويضم مجموعة من الأسئلة التي من خلالها تم اختبار فرضيات الدراسة، ومن اجل الوصول إلى هدف هذه الدراسة تم تصميم استمارة تحتوي على 28 سؤال موزعة على محاور وفرضيات الدراسة، ومن خلال معالجة البيانات إحصائيا قبلت جميع الفرضيات ومن هذا تم الوصول إلى نقطة مهمة وهي أن للحكومة الالكترونية مستوى عالي في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في بلدية المدية .

الكلمات المفتاحية :الحكومة الالكترونية ،الفساد ،الحد من الفساد .

Abstract:

This study aimed to highlight the role of e-government in reducing the phenomenon of corruption , which centered a problematic embodied in what is the role of e_government in reducing the phenomenon of corruption , as e_government has become an imperative necessity that must be applied in every country that wants to keep pace with modern technological developments ,so that we concluded that e_government has activities in combating corruption ,due to the presence of many factors that help in this,

This study was based on four axes ,and each axis relates to one of the hypotheses of the 28 questions through which the study hypotheses were tested, data processing statistically all hypotheses were accepted ,and from this an important point was reached ,which is that the e-government has a high level in reducing the phenomenon of administrative corruption in the municipality of Medea.

Keywords: e-government, corruption, reducing corruption.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
الإهداء	**–**
الشكر	**–**
ملخص الدراسة	**–**
فهرس المحتويات	**–**
قائمة الجداول	**–**
قائمة الأشكال	**–**
قائمة الملاحق	**–**
المقدمة العامة	**أ–د**
الفصل الأول :الأدبيات النظرية والتطبيقية	
تمهيد الفصل الأول	**2**
المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للحكومة الالكترونية	**3**
المطلب الأول :مفهوم الحكومة الالكترونية	**3**
الفرع الأول:تعريف الحكومة الالكترونية	**3**
الفرع الثاني :نشأة الحكومة الالكترونية	**8**
الفرع الثالث :خصائص الحكومة الالكترونية	**9**
المطلب الثاني:مقومات الحكومة الالكترونية	**11**
الفرع الأول:مبادئ الحكومة الالكترونية	**11**
الفرع الثاني:أهداف الحكومة الالكترونية	**13**
الفرع الثالث:عناصر الحكومة الالكترونية	**17**
المطلب الثالث:المبررات والمهارات اللازمة لتفعيل الحكومة الالكترونية ومتطلبات بنائها	**18**
الفرع الأول:مبررات التحول إلى الحكومة الالكترونية	**18**
الفرع الثاني :المهارات اللازمة لتفعيل الحكومة الالكترونية	**19**
الفرع الثالث :متطلبات بناء الحكومة الالكترونية	**21**

المطلب الرابع: إستراتجية التحول إلى الحكومة الالكترونية والآثار المترتبة عنها	**27**
الفرع الأول :إستراتجية التحول إلى الحكومة الالكترونية	**27**
الفرع الثاني:الآثار المترتبة على الحكومة الالكترونية	**31**
المطلب الخامس:الخدمات التي تقدمها الحكومة الالكترونية وفوائد تطبيقها و الصعوبات التي تواجه بناءها	**37**
الفرع الأول:الخدمات التي تقدمها الحكومة الالكترونية	**37**
الفرع الثاني:فوائد تطبيق الحكومة الالكترونية	**39**
الفرع الثالث:الصعوبات التي تواجه الحكومة الالكترونية	**41**
المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول الفساد	**44**
المطلب الأول: تعريف الفساد	**44**
المطلب الثاني: أنواع الفساد	**46**
المطلب الثالث:أسباب الفساد	**48**
المطلب الرابع:مظاهر الفساد	**50**
المطلب الخامس: آثار الفساد وآليات مكافحته	**54**
المبحث الثالث:الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة	**58**
المطلب الأول:الدراسات السابقة المتعلقة بالحكومة الالكترونية	**58**
المطلب الثاني:الدراسات السابقة المتعلقة بالفساد	**62**
المطلب الثالث :الدراسات السابقة المتعلقة بالحكومة الالكترونية والفساد	**63**
خلاصة الفصل	**65**
الفصل الثاني:الدراسة الميدانية حالة بلدية المدية	
تمهيد الفصل الثاني	**67**
المبحث الأول:بطاقة تعريفية حول بلدية المدية واهم الخدمات المقدمة	**68**
المطلب الأول:تقديم عام حول بلدية المدية	**68**
الفرع الأول:تعريف البلدية	**68**

الفرع الثاني :التطور التاريخي للبلدية	**68**
الفرع الثالث: خصائص البلدية	**68**
المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي للبلدية و الخدمات الالكترونية التي تقدمها	**68**
الفرع الأول:هيكل بلدية المدية	**68**
الفرع الثاني:الخدمات الالكترونية التي تقدمها	**76**
الفرع الثالث:المبادئ التي تركز عليها البلدية	**76**
المبحث الثاني:منهجية الدراسة	**78**
المطلب الأول:منهج ومجتمع وعينة الدراسة	**78**
المطلب الثاني:أدوات الدراسة	**78**
المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة	**80**
المبحث الثالث:تحليل ومناقشة النتائج	**85**
المطلب الأول: التحليل الوصفي لنتائج الدراسة	**85**
المطلب الثاني :اختبار فرضيات الدراسة	**95**
خلاصة الفصل الثاني	**98**
خاتمة	**101**
قائمة المراجع	**104**
قائمة الملاحق	**111**

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الخيارات المكونة لمقياس ليكارت	79
02	قيمة الوسط المرجح ودرجات الموافقة لعينة الدراسة	79
03	قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان	80
04	اختبار الاتساق الداخلي للعبارات ومحور دور الحكومة الالكترونية في تحسين تقديم الخدمات	81
05	اختبار الاتساق الداخلي للعبارات ومحور دور الحكومة الالكترونية في تحقيق الرضا	82
06	اختبار الاتساق الداخلي للعبارات ومحور دور الحكومة الالكترونية في الحد من الفساد الإداري ببلدية المدية	83
07	اختبار الثبات لأداة الدراسة	84
08	اختبار التوزيع الطبيعي	84
09	توزيع أفراد العينة حسب متغير الصنف	85
10	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	86
11	توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى العلمي	86
12	توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة	87
13	توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة	88
14	المؤشرات الإحصائية لوصف عبارات محور دور الحكومة الالكترونية في تحسين تقديم الخدمات العمومية ببلدية المدية	89
15	المؤشرات الإحصائية لوصف عبارات محور دور الحكومة الالكترونية في تحقيق رضا المواطن ببلدية المدية	91
16	المؤشرات الإحصائية لوصف عبارات محور دور الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري ببلدية المدية	93
17	اختبار مستوى دور الحكومة الالكترونية في تحسين تقديم الخدمات العمومية ببلدية	96

	المدية	
18	اختبار مستوى دور الحكومة الالكترونية في تحقيق رضا المواطن ببلدية المدية	**97**
19	اختبار مستوى دور الحكومة الالكترونية في الحد من الفساد الإداري ببلدية المدية	**98**

قائمة الأشكال:

الرقم	**عنوان الشكل**	**الصفحة**
01	منظومة الحكومة الالكترونية	**4**
02	الحكومة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات	**5**
03	الخطوات الأساسية المطلوبة في تحقيق مفهوم الحكومة الالكترونية	**7**
04	نبذة للأهداف الأساسية للحكومة الالكترونية	**16**
05	العناصر التقنية والاجتماعية للحكومة الالكترونية	**17**
06	أهم مستلزمات بناء الحكومة الالكترونية	**26**
07	الآثار الايجابية للحكومة الالكترونية وخدماتها على المواطنين	**34**
08	الآثار الايجابية للحكومة الالكترونية وخدماتها على المنظمات	**35**
09	الآثار والايجابية للحكومة الالكترونية وخدماتها على العاملين في الحكومة	**36**
10	المعوقات التي تواجه الحكومة الالكترونية	**43**
11	تمثيل أفراد العينة حسب متغير الصنف	**85**
12	تمثيل أفراد العينة حسب متغير العمر	**86**
13	تمثيل أفراد العينة حسب متغير المستوى العلمي	**87**
14	تمثيل أفراد العينة حسب متغير الوظيفة	**88**
15	تمثيل أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة	**89**

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	الاستبيان الموجه للعينة	111
02	نتائج اختبار الاتساق الداخلي بين العبارات المحذوفة ومحور دور الحكومة الالكترونية في تحسين تقديم الخدمات العمومية ببلدية المدية	114
03	نتائج اختبار الاتساق الداخلي بين العبارات ومحور دور الحكومة الالكترونية في تحسين تقديم الخدمات العمومية ببلدية المدية	115
04	نتائج اختبار الاتساق الداخلي بين العبارات ومحور دور الحكومة الالكترونية في تحقيق رضا المواطن ببلدية المدية	116
05	نتائج اختبار الاتساق الداخلي بين العبارة المحذوفة ومحور دور الحكومة الالكترونية في الحد من الفساد الإداري ببلدية المدية	117
06	نتائج اختيار الاتساق الداخلي بين العبارات ومحور دور الحكومة الالكترونية في الحد من الفساد الإداري ببلدية المدية	119
07	نتائج اختبار ثبات الاستبيان	120
08	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	121
09	نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات الشخصية	121
10	نتائج التحليل الوصفي لعبارات محور دور الحكومة الالكترونيةفي تحسين تقديم الخدمات العمومية	123
11	نتائج التحليل الوصفي لعبارات محور دور الحكومة الالكترونية في تحقيق رضا المواطن ببلدية المدية	123
12	نتائج التحليل الوصفي لعبارات محور دور الحكومة الالكترونية في الحد من الفساد ببلدية المدية	124
13	نتائج اختبار مستوى دور الحكومة الالكترونية في تحسين تقديم الخدمات العمومية	124

14	نتائج اختبار مستوى دور الحكومة الالكترونية في تحقيق رضا المواطن ببلدية المدية	**125**
15	نتائج اختبار مستوى دور الحكومة الالكترونية في الحد من الفساد الإداري ببلدية المدية	**125**

مـــقـــدمـــة

:

لقد عرف القرن التاسع عشر نجاحات فردية كان يحققها علماء و مخترعين على أمثال أديسون وامثاله و مع مطلع القرن العشرين الذي شهد تطورا و تقدما هائلين في المجال العلمي و التكنولوجي في منحنى تصاعدي تبنته حكومات تعتمد فيه على برامج بحثية مكثفة على غرار دعم الحكومة الولايات المتحدة الامريكية للبحث العلمي و التطور التكنولوجي من خلال الأكاديمية الأمريكية للعلوم ،ومن خلال اتفاقيات مع كبريات شركات التكنولوجيا المتطورة .

حيث أثرت التقنيات الهائلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،على جل ميادين الحياة ودفعت إلى أحداث تغيرات هائلة ومؤثرة على مستوى الحكومة التقليدية حملتها إلى التحول إلى النمط الالكتروني وبرز ما يعرف بالحكومة الالكترونية.

وما يقصد به بمصطلح الحكومة الالكترونية هو تسيير تقديم الجهات الإدارية لخدماتها اعتمادا على ما توفره تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من وسائل ويطلق أحيانا على هذا المصطلح اسم"حكومة عصرنة المعلومات " أو"الإدارة العامة بغير أوراق" أو "الإدارة العامة الالكترونية".

ويعتبر الاستخدام المختلف للحكومة الالكترونية من ضمن الاستراتجيات المتبعة لمكافحة الفساد وذلك من خلال الاستفادة من مزايا متعددة والمتمثلة في زيادة الإنتاجية للمنظمات الحكومية، وتقليل تكاليف الخدمات المقدمة للأفراد والشركات ،ورفع جودة الخدمات الحكومية ،وزيادة الشفافية ووضوح المسؤوليات في العمليات الإدارية .

1- إشكالية البحث:

باعتبار أن الحكومة الالكترونية لها دور كبير في مكافحة الفساد وذلك من خلال محاربة مظاهره السلبية التي تقف كحاجز دون تطور النظم الإدارية فهي تعتبر آلية فعالة وحتمية لمكافحة الفساد.

بناءا على ماسبق يمكن طرح التساؤل التالي

الإشكالية الرئيسية:

_فيما يتمثل دور الحكومة الالكترونية في الحد من الفساد الإداري لدى بلدية المدية؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية أسئلة فرعية منها:

1- هل يوجد مستوى عالي لدور الحكومة الالكترونية في تحسين تقديم الخدمات العمومية ببلدية المدية؟

2- هل يوجد مستوى عالي لدور الحكومة الالكترونية في تحقيق رضا المواطن ببلدية المدية؟

3- هل يوجد مستوى عالي لدور الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري ببلدية المدية ؟

2- فرضيات البحث.

✓ **الفرضية الرئيسية:**

- **يوجد مستوى عالي لدور الحكومة الالكترونية في الحد من الفساد الإداري ببلدية المدية عند مستوى دلالة** ($\alpha \geq 0.05$).

✓ **الفرضيات الفرعية:**

- يوجد مستوى عالي لدور الحكومة الالكترونية في تحسين تقديم الخدمات العمومية ببلدية المدية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)
- يوجد مستوى عالي لدور الحكومة الالكترونية في تحقيق رضا المواطن ببلدية المدية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$).

3- **مبررات اختيار البحث:** هناك مجموعة من الأساليب أدت إلى اختيار هذا الموضوع منها ماهو ذاتي ومنها ماهو موضوعي.

✓ **الأسباب الذاتية :**

تتلخص في رغبة في دراسة الموضوع كونه يرتبط بالحكومة الالكترونية وكيفية عملها على الحد من والفساد الإداري والمالي ،وكذلك إعطاء أفاق جديدة وتقديم نقاط والتوسع أكثر في هذا الموضوع.

✓ **الأسباب الموضوعية :**

- الرغبة في الكشف عن دور وفعالية الحكومة الالكترونية في مكافحة الفساد المالي وإلاداري واهم العوائق التي تقف أمام تحقيق الأهداف اللازمة من الحكومة الالكترونية لمكافحة الفساد المالي والإداري

- الرغبة في إعطاء صورة مبسطة لموضوع للحكومة الالكترونية وربطه بصورة دقيقة بموضوع مكافحة الفساد

4- أهداف البحث:

- إبراز المفهوم العام للحكومة الالكترونية .
- إبراز مفهوم الفساد وكيفية مكافحته .
- إبراز دور الحكومة الالكترونية في مكافحة الفساد المالي والإداري .
- توضيح العوائق التي تواجه الحكومة الالكترونية في المحاربة من ظاهرة الفساد.

5- أهمية البحث :

تكمن أهمية هذه الدراسة في الدور الذي تتبناه الحكومة الالكترونية في مكافحتها للفساد سواء المالي أو الإداري بالإضافة إلى استخدام الحكومة الالكترونية كأداة لمكافحة الفساد ،بالإضافة إلى الخدمات التي تقدمها الحكومة الالكترونية للمواطنين وأهمية الدور الذي تلعبه هذه الخدمات في تسهيل انجاز الأعمال وتحسين مستوى الخدمات المقدمة بشكل متطور وهذا التطور ينعكس على تطور المجتمع ويحقق الرضا للإفراد المستفيدين من الخدمات .

كما تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة النقاط الأساسية التي يبحث عنها الإداريين ويفضلون تواجدها من اجل التقليل من الفساد وذلك باستخدام الحكومة الالكترونية التي تعبر وسيلة أساسية في الحد من الفساد أو التقليل منه وتعتبر أداة لتسهيل المعاملات سواء للإداريين أوللمواطنين.

6- حدود البحث:

- **الحدود البشرية** :أنجزت الدراسة الميدانية على موظفي بلدية المدية والمقدر عددهم ب30موظف.
- **الحدود المكانية** :أنجزت الدراسة الميدانية ببلدية المدية .
- **الحدود الزمانية** :أنجزت الدراسة الميدانية خلال شهر ماي 2022.

7- منهجية البحث:

من اجل دراسة المشكلة وتحليل أبعادها ،أسبابها،نتائجها ،وللإجابة على الإشكالية المطروحة تمت الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ، وحتى لايبدو البحث تحليليا فقط استعملنا طريقة دراسة حالة وهي دراسة تقييمية اعتمدت على تقنية الاستبيان الموجه للموظفين ،كأداة إحصائية لاختبار الفرضيات لقياس مستوى دور الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد ببلدية المدية بالإضافة إلى تحليل النتائج الميدانية وتقديم التوصيات المناسبة.

8- **صعوبات البحث.**

لقد واجهها خلال انجازنا لهذه الدراسة عدة صعوبات منها المتعلقة باتساع محتوى الدراسة بالإضافة إلى حداثة موضوع هناك قلة في الدراسات المتعلقة به وصعوبة الحصول عليها فلم نتمكن من الحصول على المعلومات أو بالأحرى الإجابات على موضوع الدراسة بسبب تخوف الموظفين من مصطلح الفساد

بالإضافة إلى العناء في تجميع المراجع المتعلقة ببعض المواضيع والأفكار التي تطرحها الدراسة خصوصا الجزئية منها باعتبار الدراسة تتعرض إلى الكثير من المواضيع والأفكار التفصيلية المتسلسلة .

9- هيكل البحث:

من اجل الإلمام بموضوع البحث جيدا،قمنا بتقسيمه إلى فصلين :

الفصل الأول تضمن الأدبيات النظرية والتطبيقية لموضوع البحث ،وتفرع الفصل إلى ثلاث مباحث الأول تناول تحديد المفاهيم الأساسية للحكومة الالكترونية .

أما المبحث الثاني فتضمن مفهوم الفساد، أما المبحث الثالث فهو يحتوي على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

الفصل الثاني تضمن الدراسة الميدانية التي أجريت على مستوى بلدية المدية ،احتوت على ثلاث مباحث

المبحث الأول تطرقنا فيه الى بطاقة تعريفية حول بلدية المدية واهم الخدمات التي تقدمها،و المبحث الثاني تمثل منهجية الدراسةأما المبحث الثالث فتضمن تحليل نتائج واختبار الفرضيات، لمعرفة صحتها.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيد:

أن موضوع الحكومة الالكترونية بكل أبعاده ومحتوياته قد أصبح ذا أهميةبالغة،لا للسياسيين فحسب ، بل للاقتصاديين أيضا ،والى علماء الاجتماع ،و الاختصاصيين في علوم وموضوعات حياتية معاصرة مختلفة.

وفي إطار سعي الدول المتقدمة منها والنامية لإيجاد آليات فعالة لمكافحة الفساد،وفي ظل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ظهر مفهوم الحكومة الالكترونية بما تتميز به من خصائص ومقومات تجعلها تقدم حلولا جديدة ومبتكرة للتغلب على المشكلات والمعوقات التي تحد من فعالية جهود التنمية بصفة عامة ومشكلة الفساد بصفة خاصة،هذا من جهة،ومن جهة أخرى تعتبر الحكومة الالكترونية مدخلا جديدا يمكن من حلاله تحقيق الإصلاحالإداري لمنظمات الحكومة وزيادةكفاءة وفعالية الأداء الحكومي .

وهذا ماسنحاول توضيحه في الفصل الأول من الدراسة والذي قسمناه إلى مبحثين:

المبحث الأول:الإطارالمفاهيمي للحكومة الالكترونية.

المبحث الثاني: مفهوم الفساد.

المبحث الثالث:دراسات سابقة متعلقة بموضوع الدراسة.

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للحكومة الالكترونية

المطلب الأول: مفهوم الحكومة الالكترونية

هناك العديد من التي التعريفات التي ساقها الخبراء في هذا المجال، و لكن بداية يمكن الإشارة إلى أن مفهوم الحكومة الالكترونية يرتبط دائما بوجود بنية أساسية من التكنولوجيا المعلومات و يمكن وصول كل أو اغلب المواطنين إليها للحصول على خدمة حكومية ،و تطور الأمرإلىأن تقدم هذه الخدمات أيضا قطاع رجال الأعمال بكفاءة و شفافية عالية.[1]

الفرع الأول :تعريف الحكومة الالكترونية

الحكومة الالكترونية هي" عبارة عن قدرة القطاعات الحكومية على تبادل في المعلومات و تقديم الخدمات فيما بينها وبين المواطن و كذلك بينها و بين ا قطاعا الأعمال و سرعة فائقة ، و دقة عالية و بأقل تكلفة عبر شبكة الانترنت مع ضمان سرية و امن المعلومات و المتداولة ، و في أي وقت و أي مكان. و من الجدير بالذكر هنا ان هذا التعريف يدل على معنى أكثر عمقا و شموليا"[2].

وتعرف كذلك "والحكومة الالكترونية هي مجموعة من التطبيقات التكنولوجية ، التي تهدف إلى تطبيق تكنولوجيا المعلومات، في تقديم الخدمات العامة ، من خلال وسائل الاتصال الحديثة كالانترنت و الهواتف المتطورة المعاصرة بهدفتحسينتوصيل الخدمات للمواطنين ، و زيادة التأثيرالايجابي على مجتمع الأعمال وجعل الحكومة تعمل بكفاءة و فعالية، يتحسسها المواطن و المستفيد".

وتعرف أيضا على أنها "أسلوب جديد في العمل الحكومي، يستخدم ما يسمى بالمعلوماتيةinformatics و الالكترونيات electronic في إدارة الشؤون العامة للمواطن و للوطن[3]

إضافةإلى ذلك نجد الحكومة الالكترونية تعرف بأنها" تطبيق التقنيات على الانترنت في القطاعات والأنشطة الحكومية و غيرالحكومية "تجارية".[4]

---

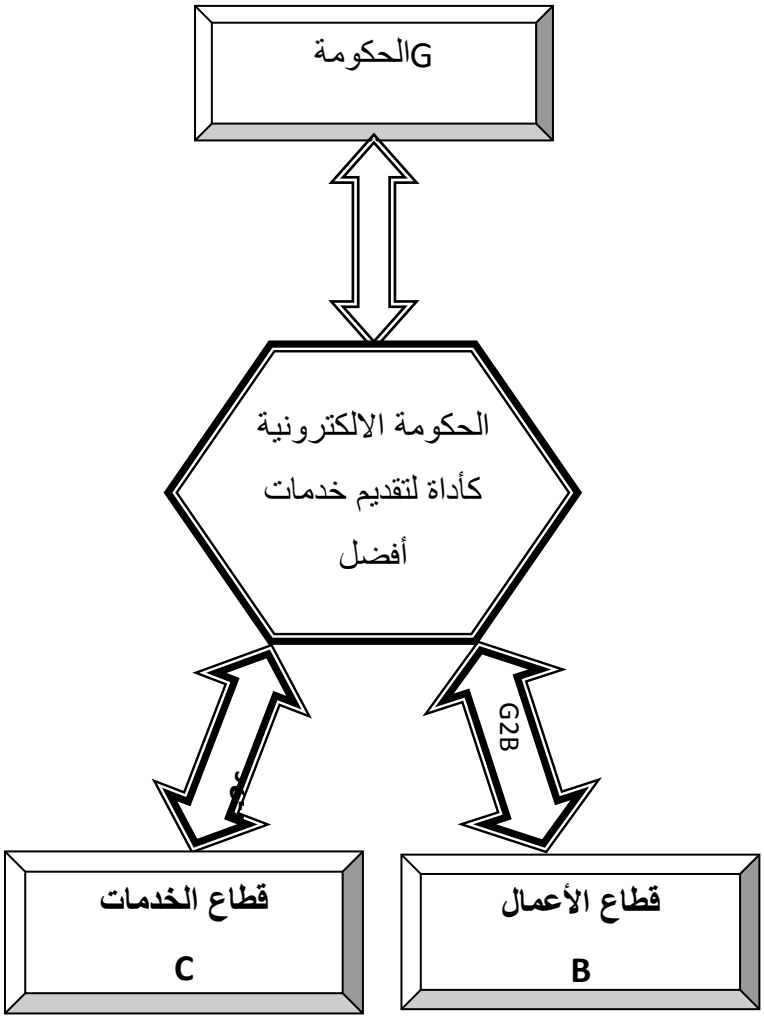
[1]أبو بكر محمود الهوش،الحكومة الالكترونية الواقع والأفاق،مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة،مصر،2016، ص ص 22-23.

[2]عامر إبراهيم قنديلجي،الحكومة الالكترونية، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن،2015، ص28.

[3]عامر ابراهيم قنديلجي،المرجع السابق،ص27.

[4]محمد بن احمد السديري مداخلة بعنوان:مفاتيح النجاح في تطبيق الحكومة الالكترونية ,المؤتمر الوطني السابع عشر للحاسب الآلي حول المعلوماتية في خدمة ضيوف الرحمان , جامعة الملك عبد العزيز, المدينة المنورة ,أفريل 2004ص91 .

الشكل رقم (1) يوضح منظومة الحكومة الالكترونية

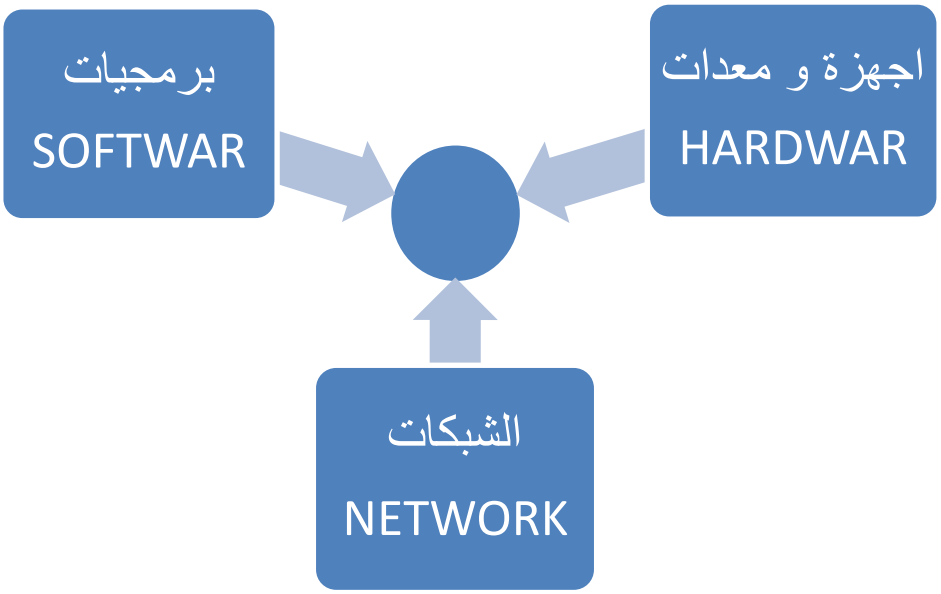


المصدر:أبو بكر محمود الهوش،مرجعسابق،ص 28.

ويشير مفهوم الحكومة الالكترونية على انتقال تقديم الحكومة الالكترونية من الصيغة الورقية إلى الصيغة الالكترونيةو ذلك باستخدام الأجهزة الكمبيوتر و شبكات الاتصال و البرمجيات اللازمة لذلك، فالحكومة الالكترونية هي تطبيق و استخدام تقنية الاتصال و المعلومات (information and communication technologi) في الأجهزة الحكومية، و استثمارها الكامل و الفعال في تسهيل

الخدمات الالكترونية، و توطيد العلاقات بشكل تقني مع العامة، و العديد من الوحدات الحكومية [1] ويبين الشكل التالي مدى ارتباط الحكومة الالكترونية بتكنولوجيات المعلومات و الاتصال.

الشكل رقم(2): الحكومة الالكترونية و تكنولوجيا المعلومات



المصدر: نوي طه حسين و آخرون، دور تكنولوجيا لمعلومات و الاتصال في تحسين جودة الخدمات العمومية–الحكومة الذكية في الإمارات العربية المتحدة نموذجا،مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة،جامعة المسيلة، الجزائر،المجلد 03 العدد 05،2018،ص 134.

وتعرف أيضا على أنها مجموعة من التطبيقات التي تهدف إلى تطبيق تكنولوجيا المعلومات في تطبيق تكنولوجيا المعلومات في تقديم الخدمات العامة من خلال وسائل الاتصال الحديثة و الانترنتأو الهواتف بهدف تحسين و توصيل الخدمات للمواطنين و زيادةلتأثيرهالايجابي على مجتمع الأعمال و جعل الحكومة تعمل بكفاءة و فعالية[2]

و من الجدير بالذكر هنا انه لايوجد تعريف واحد و محدد لمصطلح الحكومة الالكترونية بل توجد عدة تعريفات:

لقد عرفت الأممالمتحدة الحكومة الالكترونية في عام 2002 بأنها عبارة عن استخدام شبكة الانترنت لتقديم المعلومات والخدمات الحكومية للمواطنين، كذلك فان الحكومة الالكترونية هي تطبيق تقنية المعلومات و الاتصال

[1] محمود القدوة، الحكومة الالكترونية و الإدارة المعاصرة، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 18.

[2] محمد بن هلال بن فزاع،الكسارالعنزي، تطبيق الإدارة الالكترونية المفهوم المزايا و المعوقات، دار الكتاب الجامعي للنشر و التوزيع،الرياض ص58.

لتحقيق الكفاءة و الفعالية و صحة المعلومات و كذلك تبادل المعلومات داخل الحكومة أي بينالحكومةو المؤسسات الفرعية التابعة لها، من جهة و بين المواطنين و المؤسسات العامة و المنظمات غير حكومية من جهة أخرى ، و تعزيز قدرة المواطنين في الوصول للمعلومات و استخدامها[1].

كما قدم البنك الدولي عام 2005 مفهوما اشمل للحكومة الالكترونية بأنها " عملية استخدام المؤسسات الحكومية للتكنولوجيا المعلومات مثل شبكات المعلومات العريضة ، و تحويل العلاقات مع المواطنين و رجال الأعمال و مختلف المؤسسات الحكومية ، و هذه التكنولوجيا يمكنها أن تخدم عدد كبير من الأهداف مثل تقديم خدمات أفضل للمواطنين، و تحسين التعامل و التفاعل مع رجال الأعمال و مجتمع الصناعة ، و تمكين المواطنين من الوصول للمعلومات مما يوفر مزيدا من الشفافية و إدارة أكثر كفاءة للمؤسسات كما أن نتائج هذه التطبيقات يمكن أن يؤدي إلى تحجيم الفساد ، و زيادة الشفافية و تعظيم العائد ككل، و تخفيض النفقات و زيادة قناعة الموطن بدور المؤسسة الحكومية في حياته[2].

أما المنظمة العربية للتنمية الإدارية، فقط عرفت الحكومة الالكترونية على أنها عملية استخدام المعلومات العريضة للانترنت، والاتصال عبر الهاتف الجوال ،لامتلاكها القدرة على تغيير و تحويل العلاقات مع المواطنين ورجال الأعمال ومختلف المؤسسات الحكومية[3].

و نستنتج من خلال التعاريف السابقة ما يلي:

-لا تقتصر الحكومة الالكترونية على استخدام التكنولوجيا لتقديم للمواطنين إنما هي فكر متطور يعيد صيانة المؤسسات بشكل جديد

له أبعادها الإدارية والاجتماعية و السياسية .

-الحكومة الالكترونية نظام معلوماتي افتراضي لا يمكن تغيير مكوناته و عملياته و نعرفه من خلال نتائجه و آثاره.

-إن الحكومة الالكترونية تمثل عقدا بين المؤسسات و المستفيدين.

---

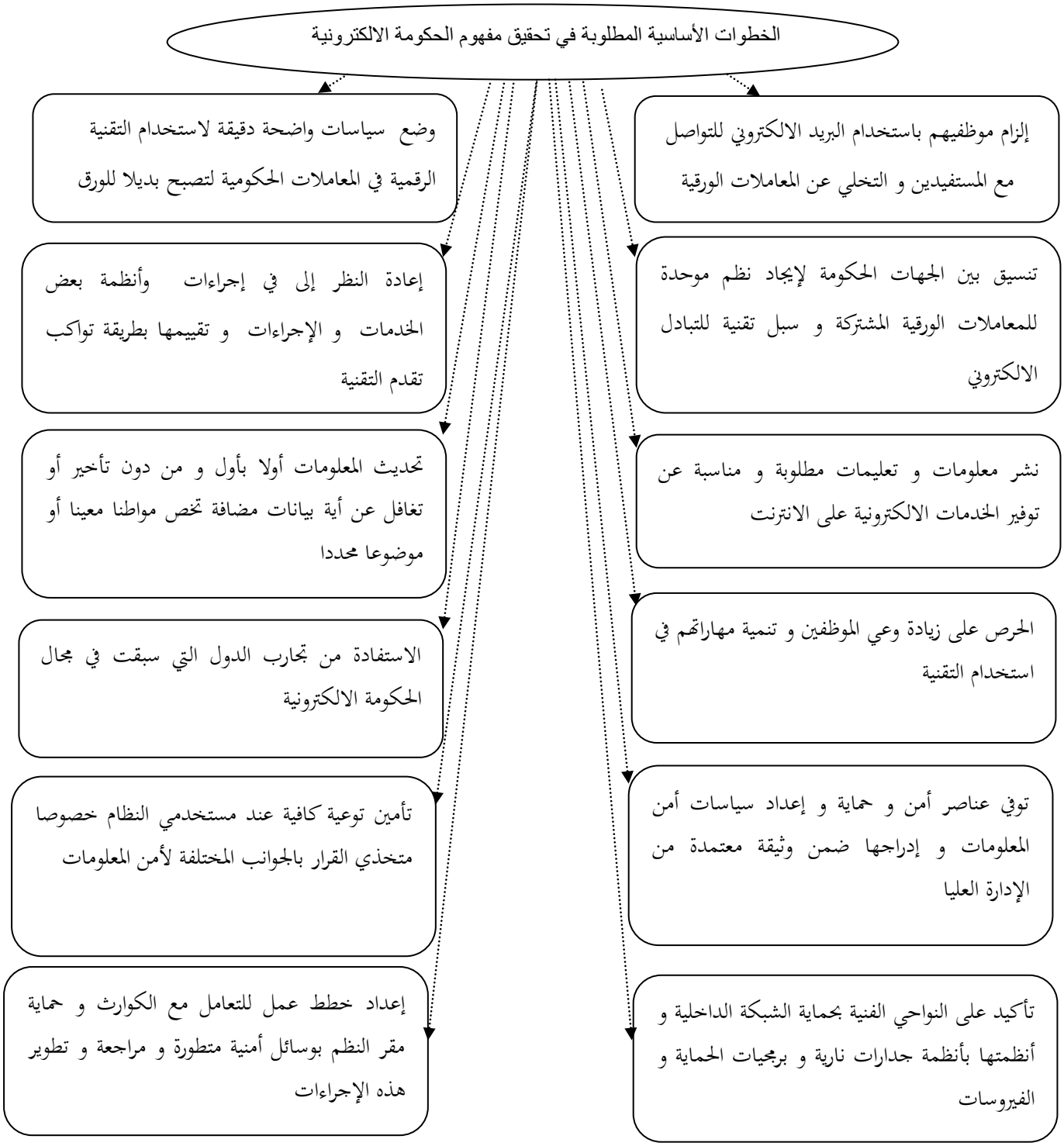
[1] عامر إبراهيم قنديلجي، المرجع السابق الذكر، ص26.

[2] إيمان عبد المحسن زكي،الحكومة الالكترونية ،مدخل إداري متكامل،منشورات المنظمة الإدارية مصر ،2009،ص19.

[3] عبد المؤمن بن صغير ،إشكالية تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر" المعوقات و الآفاق،كلية الحقوق و العلوم السياسية،سعيدة،الجزائر ،2016،ص03.

تعرف الحكومة الالكترونية انتقال من تقديم الخدمات التقليدية إلى استخدام وسائل و طرق حديثة لتقديم خدمات عامة للمواطنين عبر أجهزةالكترونية على غرار الحاسوب و الهاتف النقال و الشبكات العنكبوتية.

الشكل رقم (3): الخطواتالأساسيةالمطلوبةفيتحقيقمفهومالحكومةالالكترونية



المصدر عامر إبراهيمقنديلي ،الحكومة الالكتروني ،دار المسيرة للنشر ،عمان،2005،ص3

الفرع الثاني :نشأة الحكومة الالكتروني:

إن فكرة الحكومة الالكترونية كانت موضوعا لإحدى روايات الخيال العلمي التي كتبها الروائي **جونبرنر** سنة 1975حكومة شمولية تتحكم في شعبها وتركز كل السلطات في يدها من خلال شبكة حاسوب عملاقة تحتوي على بيانات كل أفراد الشعب.[1]

وفي نوفمبر 1988 قام احد الدارسين لعلوم الحاسوب في أمريكيا بنقل الفكرة من الخيال العلمي إلى الواقع العلمي ما تسبب في إدانة جنائيا بتهمة الاحتيال وسوء استخدام الكمبيوتر وبعد مضى ست سنوات على ذلك أخذت فكرة الحكومة الالكترونية نطرح نفسها في المجال الإداري وكانت إرهاصاتها الأولى في عام 1992.

في أثناء الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي**بيل كلينتون** حيث أعلن انه يعد أن يجعل من طريق المعلومات السريع حجر زاوية جديد في البنية الأساسية العامة وبذلك انتقلت الفكرة إلى المجال الإداري ليمنح الآلة الحكومية الضخمة فرصا للتغيير من خلال أساليب عملها وخدمة عملائها من الجماهير العريضة ثم أخذت دول أوروبية عديدة في تطبيق نظام الحكومية الالكترونية مثل:هولندا ،كندا ،السويد وإيطاليا.

و على المستوى العربي بادرت حكومة إمارة دبي في الإمارات العربية المتحدة بإنشاء منظمة حرة للتكنولوجيا سميت (مدينة دبي للانترنت) و كان ذلك على اثر إعلان حكومة دبي على التحول إلى الحكومة الالكترونية 2001 ثم الكويت و انتقلت منذ بداية القرن الحادي و العشرون بصورة جزئية إلى مصر ، السعودية ،لبنان،اليمن، المغرب، الأردن، عمان، تونس.

تبين لنا من خلال هذه اللمحة التاريخية أن موضوع الحكومة الالكترونية قديم الفكرة جديد الوجود و هذه التطورات تبين لنا مدى صعوبة تطبيقه لما يمكن أن يعيق طريقه في الانتقال من بيئة تقليدية إلى بيئة حديثة و الكترونية.

[1] امينة بن حامد،الحكومة الالكترونية تجربة الجزائر للتحول نحو الحكومة الالكترونية مذكرة ماستر اكاديمي،ميدان العلوم السياسية،شعبة العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وادارية ،قسم العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة.2013 ،ص13

الفرع الثالث :خصائص الحكومة الالكترونية:

تتميز الحكومة الالكترونية عن الحكومة التقليدية بجملة من الخصائص التي سنحاول إبرازها من خلال المقارنة بين شكلي الحكومة،و يكون ذلك كالأتي:[1]

- حكومة ذات دوام مفتوح:أي غير مقيد بالزمن فهي تعمل وفق لما يطلق عليه معادلة(07*24*365) بمعنى أنها لا تعترف بالعطل و نظام الحجم الساعي كما هو معمول به في الحكومة التقليدية و بالتالي أنها في اتصال دائم بالمواطنين.

- حكومة ذات إجراءات رقمية مختصرة:حيث أن استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في العمل الحكومي يسمح باختصار العديد من الإجراءات المعروفة بالتعقيد و الطول في ظل الحكومة التقليدية، كونها تحتاج إلى موافقة عدة جهات إدارية و ما يصحب ذلك من ممارسات بيروقراطية من قبل الموظفين، ففي ظل الحكومة الالكترونية ألغي التصديق (التوثيق) العادي و حل محله التصديق الالكتروني.

- حكومة بلا أوراق :إذأن الحكومة الالكترونية لا تعتمد في تعاملاتها على الوثائق الورقية والأرشيف الورقي كما هو معمول به في الحكومة التقليدية ، إنما تعتمد على الوثائق الالكترونية والأرشيف الالكتروني.

- حكومة إلكترونية ذات وجود افتراضي غير مادي في الشبكات الالكترونية و أنظمة المعلوماتية، فهي لا تحتاج إلى تنظيمات جامدة و مبان ضخمة لاستيعاب الموظفين و الأثاث و الدواليب الممتلئةبالأرشيف الورقي بل تحتاج فقطإلى مكان صغير و محدود يكفي لاستيعاب بعض أجهزة الحاسوب و ملحقاته و عدد محدود جدا من الموظفين[2] وذلك كونها تعتمد على المؤتمرات و الفيديو كونفرانس و غيرها.

- ذات خدمات مبتكرة متسمة بالسرعة ، الشفافية ، الدقة و الكفاءة : إذأن ذاك راجع إلى توفر سرعة تدفق المعلومات و توحيد النماذج الإدارية في الموقع الالكتروني للحكومة الالكترونية و انجاز المعاملة في ثوان معدودة فلا مجال للخطأ الذي قد يحصل في حال التعامل مع الورقي من طرف الموظف في ظل الحكومة التقليدية و لا مجال كذلك للضياع كون الأرشيف الكتروني و لا لتعقيد الإجراءات وطول أمدها و لا مجال أيضا للممارسات البيروقراطية التي قد تكونبتوصية من أصحاب المصالح، فالعلاقة بين المتعامل و الموظف العام تكون غير مباشرة

[1] ريتشارد هيكس، الحكومة الالكترونية من البيروقراطية إلى الالكتروقراطية، مجلة خلاصات كتب المدير و رجل الأعمال، الشركة العربية بوعلام العلمي(شعاع) ،القاهرة،عدد 259 ،أكتوبر 2003،ص 04.

[2] حسين بن محمد الحسن،مداخلةبعنوان:التوجهات و الأساليب الحديثة في تطوير أداء المنظمات،المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية–نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، معهد الإدارة العامة، الرياض،2009/04/01،ص 20.

فضلا عن أن الانجاز الالكتروني يخضع لرقابة أدق و أسهل من تلك المفروضة على الموظف العام[1] في ظل الحكومة التقليدية.

- المرونة: التي تتجلى في قدرة الحكومة الالكترونية على استيعاب المتغيرات،[2]و الاستجابةالسريعة للأحداث و التجارب و التعامل معها حتى قبل وقوعها متجاوزة عقبات الزمن، المكان و صعوبة الاتصال و ذلك بفضل تقنية المعلومات و وفرة المعلومات.[3]

- ذات تعامل غير مباشر بين الموظف و طالب الخدمة: إذأن التعامل يتم مع العالم الافتراضي مما يخفض من البيروقراطية و هذا خلاف الحكومة التقليديةأين يكون التعامل مباشرا بين الموظف و المتعامل.

- ذات خدمات عالية :لا تعترف بالحدود الجغرافية بحيث يمكن الاستفادة من خدمات الحكومة الالكترونية في أي مكان في العالم يكون فيه طالب الخدمة و هو ما لا نجده في الحكومة التقليديةالتي تكون خدماتها نحلية مقيدة بالحدود الإقليمية.

- ذات النظام العمل عن بعد:أي استمرار دوام الموظف العام إذ انه يقدم الخدمات لطالبها في أي وقت و من أي مكان (المنزل،المكتب....) يتواجد به و حتى في العطل المرضية و هذابخلاف الحكومة التقليدية التي يتقيد الموظف العام في ظلها بمكان و فترة العمل.

- ذات تنظيم شبكي أفقي واسع:حيث تعتمد على وجود شبكة الانترنت و إنشاء بنية مؤسسية على أساس تعاون فريق العمل و المشاركة في المعلومات بدلا من التنظيم الهرميا لمتعدد المستويات الذي تتميز به الحكومة التقليدية و التي تكون فيه الرقابة فيه عمودية[4].

- ذات قيادة استشارية:بخلاف الحكومة التقليدية التي تتسم بالقيادة المتسلطة.

- تتميز الحكومة الالكترونية بتركيزها على بناء شبكات المعلومات و رضا المتعامل (الزبون) لنقل المجتمع من عصر الثورة المعلوماتية و الاتصالات في حين تركز الحكومة التقليدية على بناء البنية التحتية الأساسية للمجتمع لنقله من عصر الثورة الزراعية إلى عصر الثورة الصناعية.

---

[1]عبد القادر شلالي،علال قاشي، الحكومة الالكترونية عوامل البناء و المعوقات في الجزائر ،يوم دراسي حول مستقبل الحكومة الالكترونية في الجزائر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة البليدة 02،الجزائر،2014/02/27،ص 04.

[2]عبدة نعمان الشريف ،الحكومة الالكترونية كإستراتيجية لإعادة صياغة دور الدولة و وظائف مؤسساتها(الواقع و التحديات ،حالة دول مجلس الخليج)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر،2009/2008، ص 75.

[3]حسين بن محمد الحسن ،المرجع السابق الذكر، ص 24.

[4] سحر قدوري،الإدارة الالكترونية و إمكانيتها في تحقيق الجودة الشاملة، مجلة المنصور،جامعة المنصور الأهلية،العدد 14 خاص بالمؤتمر العلمي العاشر المنعقد يومي 24-2010/10/25،ج 1،العراق،، ص 160.

- ذات شكل الكتروني: أيأنها تعتمد في أداء أعمالها على استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات و الاتصال من هاتف محمول ، الهاتف الدولي الجديد " التليديسك" ،المؤتمرات الالكترونية ، البريد الالكتروني...
- تتسم بالسهولة استرجاع المعلومات و ذلك كونها محفوظة في الأرشيف الالكتروني ن حيث يكتفي الضغط على الزر المعني في لوحة المفاتيح لنخرج تاريخ المعاملات المراجع كاملا [1]، في حين يتطلب البحث في الأرشيف الورقي ساعات للبحث عن ملف و أحياناأياما هذا إن بقي سليما.
- حكومة تتوجه إلىالعميل بدلا من توجه العميل إليها لتلبية حاجاته[2].
- حكومة تنافسية فهي تشجع المنافسة من خلال: قطاع عام/قطاع عام، قطاع عام/قطاع خاص، قطاع خاص/ قطاع خاص حيث تؤدي هذه المنافسة إلى خفض النفقات و تحسين نوعية الخدمات.
- حكومة ذات قدرة إستشرافية مرتفعة أي تحاول تجنب المشاكل بدلا الانشغال بحلها.[3]
- حكومة غير مركزية فهي تتجه نحو فكرة المشاركة و العمل بروح الفريق.

هذه الخصائص التي تتسم بها الحكومة الالكترونية تجعلها تتميز عن غيرها من المفاهيم الأخرى كالإدارة الالكترونية ، المعاملات الالكترونية.

المطلب الثاني :مقومات الحكومة الالكترونية

الفرع الأول :مبادئ الحكومة الالكترونية

تقوم الحكومة الالكترونية على جملة من المبادئ نوجزها فيما يلي:

أ- **مبدأالمساواة** : في التعاملات الالكترونية وهذا المبدأ تتضح معالمه من خلال إتاحة خدمات الحكومية الالكترونية أمام كل المواطنين دون تمييز بينهم لأي سبب كان ،فهذه الخدمات تقدم الكترونيا وليس من طرف موظف عام وبالتالي يكون التعامل طالب الخدمة مع برامج وتقنيات المعلومات فلا يمكن معرفة مستواه الاجتماعي ولا الثقافي ولا غير ذلك ،إضافة إلى أن خطوات وإجراءات تقديم الخدمة ونماذجها موحدة أمام جميع المواطنين .

[1] حسين بن محمد الحسن,المرجع السابق,ص03.

[2] عزي الأخضر،جلطيغالم،دور الإعلام في الوقاية من الجريمة و الانحراف "الحكومة الالكترونية أداة لتحقيق مفهوم الحكم الراشد ،مجلة الحكمة،مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، العدد 12،2012، ص 149.

[3] عزي الاخضر، جلطي غالم،نفس المرجع السابق،ص 149.

ب- **مبدأ الشفافية** ويتجسد هذا المبدأ من خلال فتاحة كل المعلومات على موقع الحكومة الالكترونية وتحديد إجراءات تقديم الخدمة ولا مجال للغموض في كل ما يتعلق بالخدمة ولا مجال للتلاعب فيها .

ج- **مبدأ الشفافية** ويتجسد هذا المبدأ من خلال اتاحة كل المعلومات على موقع الحكومة الالكترونية وتحديد إجراءات تقديم الخدمة ولامجال للغموض في كل ما يتعلق بالخدمة ولا مجال للتلاعب فيها .

د- **مبدأ حرية التعبير والرأي** يتجسد هو الآخر من خلال ما تتيحه الحكومة الالكترونية للمواطنين من مشاركة في اتخاذ القرارات ومناقشة القضايا العامة ،وطرح الأسئلة والاقتراحات بشأنها ، وحضور جلسات المجالس المنتخبة التي تكون مبثوثة الكترونيا ، ويكون التواصل المواطنين في هذا عن طريق البريد الالكتروني، المؤتمرات الالكترونية وغيرها .

ه- **مبدأ الديمقراطية أو حكم الشعب** بنفسه يتضح هذا المبدأ من خلال ما تتيحه الحكومة الالكترونية من إمكانية إجراء استفتاء شعبي على كل قرار من خلال الوسائل التواصل دون الحاجة إلى ممثلي الشعب؛ وهذا المبدأ يرتبط بالمبدأ السابق ولا يكاد ينفصل عنه .

و- **مبدأ التوازن بين شفافية المعلومات والخصوصية** : فيما أن خدمات الحكومة الالكترونية تعتمد على قواعد بيانات شخصية تلتزم تجاهها الحكومة بضمان سريتها وأمانها لكي لاتتعرض للقرصنة واختراق وبالتالي لا يتم المساس بخصوصيات الأفراد وحياتهم الخاصة ، لذلك يجب خلق توازن بين سرية المعلومات وخصوصياتها فبقدر خصوصية المعلومات المتعلقة بالإفراد بقدر ما تزيد و درجات الأمان والسرية وبرغم بتمييز الحكومة الالكترونية بشفافية المعلومات إلا انه يجب عليها الحفاظ على سرية المعلومات الخاصة فلا يتم تبادلها ونشرها وتوزيعها ، ولا يتم جمعها ولا إقحامها في أي نظام معلومات ولا اطلاع عليها دون إذن صاحبها كما لا يتم استخدامها لأغراض غير مشروعة ومحددة وغبر ذلك من إجراءات حماية لخصوصية المعلومات

ز- **مبدأ سهولة الاستعمال** : بمعنى القضاء على تعقيد الإجراءات واختزال العمليات المتكررة ، مع البساطة ووضوح الأنظمة الالكترونية وسهولة استعمالها وذلك مراعاة لمختلف شرائح المجتمع[1] .

ح- **مبدأ الاستمرارية والتحديث** : يقصد به ضمان تواصل إتاحة الخدمات الالكترونية ودون انقطاع بسبب تعرض الموقع لإحدى الجرائم الالكترونية أو سبب خلل تقني أو فني كانقطاع شبكة الانترنت أو عطل

[1] عبيد صالح حسن المختن،الحكومة الالكترونية في مجال الخدمات المرور،" دراسة تطبيقية في إمارة الشارقة "ط1،إدارة الشرطة الشارقة ، مركز البحوث الشرطة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة،2013، ص 142.

في الكابلات .... مع ضمان تطوير الخدمات المقدمة باستخدام التكنولوجيا ومسايرة في ذلك التطور التكنولوجي .

ط- **مبدأ الكفاءة والجودة** : ويكون ذلك في الخدمات المقدمة الكترونيا وتتجلى هذه الكفاءة من خلال سرعة الانجاز ، البساطة ، الجودة العالية ، الدقة المتناهية والديمومة مع تكلفة اقل ، كما تمس الكفاءة العنصر البشري كذلك ، حيث أن كفاءة الموظفين العاملين في الحكومة الالكترونية شرط أساسي لنجاحها واستمرارها .

ي- **مبدأ التعاون والتشاركية** : وهذا المبدأ يشير إلى تعاون كل الهيئات الحكومية وقطاع الأعمال والمنظمات كل بتجربته وخبرته[1]لإنجاح مشروع الحكومة الالكترونية وتقديم خدمات أفضل للموظف .

ك- **مبدأالمرونة** :هذاالمبدأ يتجسد من خلال قدرة الحكومة الالكترونية على مواكبة التغيرات والتطورات الحديثة خاصة في تقنية المعلومات واستجابة لها وتكييف خدماتها حسب هذه التغيرات.

الفرع الثاني :أهداف الحكومة الالكترونية :

إن كل مشروع للحكومة الالكترونية يجب أن تحدد الأهداف مرجوة من تجسيده قبل البدا في تنفيذه لذلك نجد أن كل الدول التي تثبت هذا المشروع قد وضعت خطط لتنفيذ ، وقد احتوت هذه الخطط أهمالأهداف المراد تحقيقها خلال فترة محددة، وهذه الأهداف تختلف من دولة إلىأخرى، إلا انه توجد أهداف عامة مشتركة بين كل مشاريع الحكومة الالكترونية متفق عليها ولا حاجة لتحديدها في خطط الإستراتيجية للحكومة الالكترونية إلىأهداف عامة وأهدافبل هي تتحقق بتحقق الأهداف المتضمنة في هذه الخطط ، وبذلك نقسم أهداف الحكومة الالكترونية إلىأهداف عامة وأهداف خاصة.

أ. **الأهداف العامة** : تتجسد هذه الأهداف في ما يلي :

- بناء ثقة المواطنين في حكومتهم : وهذا أهم هدف تسعى إليه الحكومة بتحول إلى الشغل الالكتروني وهو أن يتحقق من خلال ماتتيحه الحكومة الالكترونية من خدمات متناهية الدقة والسرعة وذات جودة وإلغاء العلاقة بين الموظف والمواطن وبالتالي التقليل من فرص الفساد؛ وكذلك ما تتيحه للمواطنين من فرص للمشاركة في اتخاذ القرارات ومناقشة القضايا الهامة؛ إضافةإلى تخصيص بعض الحكومات للمواقع

[1] شعبان فرج،نبيلبوفليج، مداخلة بعنوان البنوك الالكترونية كمدخل لزيادة التنافسية البنوك العربية، الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها قي تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية ،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،الجزائر ،27-2007/11/28،ص 07.

الكترونيا خاصة بها لتبليغ عن الفساد ونشر أسماء الموظفين الفاسدين مثل الهند ، وهذا ما يعزز ثقة المواطن أكثر في حكومة .

- تحسين مستوى الخدمة المقدمة للمواطنين : بما أن نظام حكومة الالكترونية يرتكز على فكرة انتقال الحكومة الالكترونية وإدارتهاإلى المواطن بدل انتقاله إليه لذلك فان الحكومة تسعى إلى توفير خدماتها على الموقع الخاص بها مما يسمح بوصولها إلى كل المواطنين في داخل الدولة وخارجها وبسرعة وبساطة وسهولة.
- تطوير الاقتصاد وتنميته: من مزايا الحكومة الالكترونية أنها تسمح بترشيد الإنفاق الحكومي من خلال التقليل من الاستعمال الورقي وما يحتاجه فهي تحتاج فقط إلىالأماكن الصغيرة وتحتوي العتاد اللازم لتقديم الخدمات الالكترونية ، كما تسمح أيضا بتوفير بيئة ملائمة للاستثمار عن طريق تذليل العقبات واختصار الإجراءات الإدارية وتقليل من البيروقراطية ، وكذا مساعدة مؤسسات الأعمال خاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم على الانتقال إلى الشبكة للحصول على الخدمات والمتطلبات،إلى جانب ذلك يفتح نظام الحكومة الالكترونية باب التعاون بين القطاع العام و القطاع الخاص و بين الجهات الحكومية و تبادل البيانات في ما بينهما مما يؤدي إلى تصحيح الكثير من المعلومات المتوفرة لدى الحكومة عن الأفراد و مؤسسات المجتمع[1]و هذا يساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.
- رفع كفاءة و فعالية الأداءالحكومي:هذا تجسده دقة الخدمات و قلةالأخطاء التي كانت تتسبب فيها العنصر البشري في الشكل التقليدي، إضافةإلى كفاءة العاملين بالحكومة الالكترونية و تميزهم بالابتكار و الإبداع.
- التقليل من الفساد و البيروقراطية :و هذا يساهم في التقليل من الإجراءاتالإدارية والعلاقة الغير مباشرة بيت المواطن العاموالمتعامل.و كذا شفافية المعلومات بصورة متكافئة بكافة المؤسسات و المواطنين مما يقلل من فرص الرشوة،إضافةإلى ذلك نجد انه في ظل الحكومة الالكترونية يتم التوظيف بشكل الكتروني المعتمد على معايير الكفاءة التخصص، و هذا يقلل من فرص المحسوبية و المحاباة في التوظيف.....الخ،إلى جانب تفعيلها للأساليبالمرافقة والمتابعة مما يسمح بمحاسبة الموظفين المخطئين و المقصرين.

[1] محمد بن عبد الله القاصم، إستراتيجية التحول إلى الحكومة الالكترونية،دورة تنمية مهارات العاملين في إدارة الأحوال المدنية،جامعة نايف العربية للعلوم العلمية،الرياض،2013/04/27، ص 04.

- تحقيق الإفادة القصوى لعملاء الحكومة الالكترونية من خلال توحيد أسلوب التعاون على مستوى كل الأجهزة و تقديم الخدمات على مدار 24 ساعة طيلة أياماالأسبوع ومن أي مكان و بسهولة و جودة عالية [1] .

زيادة المشاركة الشعبية في جميع الأنشطة و الفعاليات الاقتصادية و الاجتماعية و حتى السياسية والمساهمة في التحول إلى مجتمع المعلومات[2]وبذلك تتحقق الديمقراطية الالكترونية.

- الارتقاء بثقافة و وعي المواطنين من خلال تشجيعهم على استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات.

ب. **الأهداف الخاصة أوالإستراتيجية** : هذه الأهداف تختلف من دولة إلى أخرى إذ تتحدد استنادا إلى القيادة السياسية في كل حكومة كما أن أصحاب المصالح لهم تأثيرهم في هذه الأهداف في الكثير من البلدان[3]،و تكون محتواه في الخطط الإستراتيجية لمشروع الحكومة الالكترونية تراعي في تحديدها البيئة الاجتماعية و الاقتصادية و غيرها من العوامل.

[1] عبد الفتاح بيومي حجازي,النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية ,الكتاب الأول ط1,دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2003ص102 .

[2] فهد بن ناصر العبود ,الحكومة الذكية :التطبيق العملي للتعاملات الحكومية,ط2 العبيكال للنشر,الرياض,2014ص19 .

[3] Jon.p.Gant,electronic Governoment for developing countries .ICT,application and Cyber security Division piilcies and stratigiesdepartement,ITU telecommunication Development Sector,august2008,Geniva,suizerland,p15.

الشكل رقم 04 تصور موجز أو نبذة للأهداف الأساسية للحكومة الالكترونية



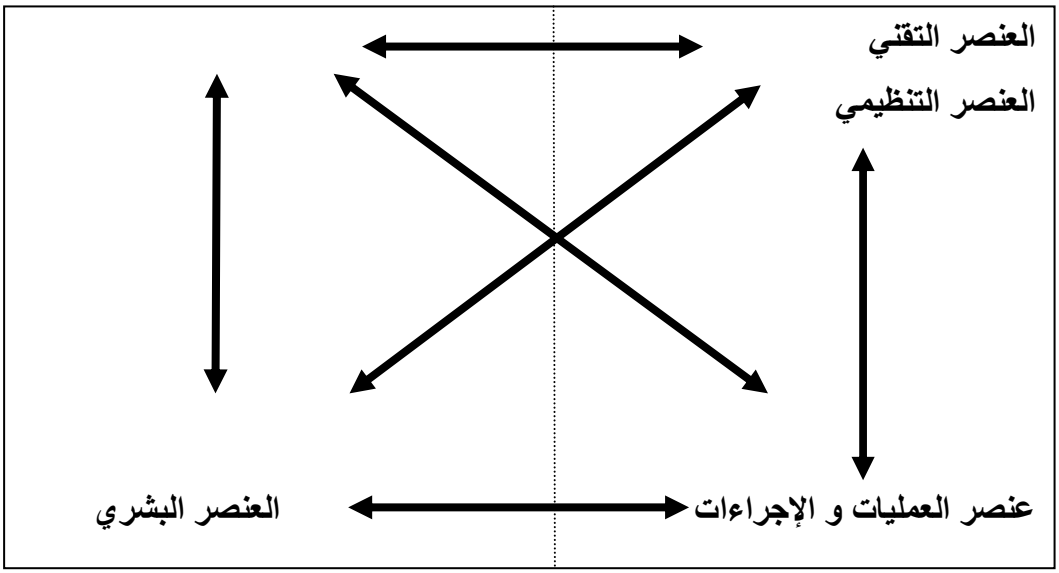
المصدر: عامر إبراهيم قنديلي ،الحكومة الالكتروني ،دار المسيرة للنشر ،عمان،2005،ص35.

الفرع الثالث : عناصر الحكومة الالكترونية

يجب النظر إلى الحكومة الالكترونية من جميع الأبعاد الاجتماعية والتقنية وعدم الاقتصار على الجانب التقني، فعلى سبيل المقال ،البعد الاجتماعي للحكومة الالكترونية يشمل المستفيدين من خدمات الحكومة الالكترونية كالمواطنين (حكومة –أفراد) وشركات (حكومة –أعمال) والمنظمات الحكومية (حكومة –حكومة) ، وموظفي القطاع العام ، وعادات المجتمع وتقاليده والقوانين الداخلية للدولة . أما البعد التقني لأنظمة الحكومة الالكترونية فيشمل الأنظمة التقنية بما فيها البرمجيات والأجهزة والعمليات والإجراءات .ويمكن النظر إلىأنظمة الحكومة الالكترونية بنظرة متشابهة إلى نظم المعلومات الأخرى على أنها تتكون من التفاعل والتكامل بين النظام الاجتماعي المكون من العنصر التنظيمي والعنصر البشري ، والنظام التقني المكون من العنصر التقني وعنصر العمليات والإجراءات . هذه العناصر الأربعة متداخلة فيما يلي بينهما بحيث كل عنصر يؤثر ويتأثر بالعنصر الآخر كما هو موضح في الشكل رقم 5- وفيمايلي شرح مبسط لأهداف كل عنصر[1]:

شكل رقم(05) العناصر التقنية و الاجتماعية للحكومة الالكترونية

النظام التقني **النظام الاجتماعي**



المصدر:

BostromR.and*Heimen .y1977 His problem and Failure :Asocie.Technicalperspecriseparti :the causes.Mis Quarterly.1.3,17-32*

[1]Bostrom R .and Heinen j.(1977)MIS problem and Failures:Asocio_Technical perspective part I :the causes.Mis Quarterly,1,3,1732.

1- العنصر التنظيمي : يهدف هذا العنصر إلىالتأكد من بوابة الحكومة الالكترونية تقدم للمستفيد كامل الخدمات الالكترونية التي يحتاج إليها . كما يهدف هذا العنصر إلى تطوير النمو الاقتصادي وذلك برفع كفاءة وفعالية الخدمات المقدمة للمستفيد هذا :

2- العنصر البشري: يهدف إلى جعل الخدمات المتاحة سهلة الاستخدام للمستفيد ، كما يهدف هذا العنصر إلى توفير المعلومات التي يحتاج إليها المستفيد ، وكذلك توفير التدريب الذي يتناسب مع حاجة المستفيد سواء كان موظف حكوميا أو مواطنا.

3-عنصر العمليات والإجراءات : يهدف إلى تطوير العمليات والإجراءات الحكومية الالكترونية وكذلك بتبسيط القواعد والإجراءات المتبقية لتوفير الخدمات المستفيدين.

4- العنصر التقني : يهدف إلى توفير الوصول السهل لتطبيقات الحكومة الالكترونية وكذلك توفير تطبيقات آمنة وغير قابلة للاختراق، وضمان التكامل بين الخدمات الالكترونية في المنظمة الحكومية في مختلف الفروع والأقسام .

المطلب الثالث : مبررات والمهارات اللازمة لتفعيل الحكومة الالكترونية ومتطلبات بنائها

الفرع الأول :مبررات الحكومة الالكترونية

هناك عدد من المبررات التي تدفع بالحكومات إلى السعي نحو تطبيقات الحكومة الالكترونية ، وتسبب مجموعة من التطورات والعوامل على مستوى العالم في ظهور ما يعرف اليوم بالحكومة الالكترونية ، والتي ينظر إليها الكثير من المتخصصين بأنها طريقة إدارية حديثة فرضتها الثورة الرقمية وتوجهات العولمة والديمقراطية واهم تلك المبررات[1]:

- تعرض الحكومات لضغوط مستمرة من المواطنين و المستفيدين بشكل عام من اجل تلبية الطلبات المتزايدة على الخدمات الحكومية و ذلك بسبب تزايد عدد السكان م و ارتفاع مستوى المعيشة و الرغبة في تحسين نوعية الخدمة،والإسراع في انجاز المعاملات ،و التخلص من الروتين و البيروقراطية.
- مساهمة التوجهات العالمية في الانفتاح و الترابط و الكامل في مختلف المجالات و الأبعاد السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الإدارية،و كانت الوسيلة الأساسية لهذا التوجه و تطوره و نمائه، حيث وفرت

[1] الياس شاهد وآخرون،تقييم تجربة تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر ،المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر ،عدد2016/03ص126 .

الأدوات اللازمة لربط المجتمعات عبر شبكة الاتصال المختلفة ، و على وجه الخصوص شبكة الانترنت العالمية مما أدىإلى تطوير مختلف الأساليب من اجل رفاهة الإنسان؛.

- تسارع التقدم التكنولوجي و الثورة المعرفية المرتبطة بها، مما يستلزم مواكبة ذلك التقدم و الاستفادة منه في مختلف مجالات الحياة مما يحققه من مزايا لعدد كبير من التطبيقات العلمية؛
- ساهمت حركات التحرر العالمية والتي تطالب من المزيد من الحرية و المشاركة والانفتاح و احترتم حقوق الإنسان في إحداث التغيرات الجذرية في البناء المجتمعي ،و رافق ذلك ارتفاع في مستوى الوعي،و ظهور رؤى جديدة للقطاع العام في ما يتعلق في تحسين مستوى أدائه في تقديم خدماته العامة؛
- الاستجابة و التفاعل مع متطلبات البيئة الحديثة من اجل اللحاق بركب التطور و تجنب العزلة،و مواكبة عصر السرعة و المعلوماتية؛
- ندرة الموارد و الحاجات الماسة إلى سياسات تساهم في الاستغلال الأمثل للموارد الحكومية.

الفرع الثاني: المهارات اللازمة لتفعيل الحكومة الالكترونية :

أولا: المهارات التحليلية:

مهارات التحليل و التفسير ضرورية في كل مرحلة من مراحل مشروع الحكومة الالكترونية أو أي مشروع في هذا الشأن، و عليه يجب البدء بتعريف المشكلة أولا، و هي العملية التي تصف من خلالها المنظمات،الأعراض و تكشف عن الإجراءات،السياسات والتطبيقات التي تسهم في التأثير كمتغيرات و عوامل ، و في هذه المرحلة فان تحليل الإجراءات ،مراجعة الأنظمة ، تحديد أصحاب المصالح،استقصاء رضا المستهلكين، مراجعة الأداء، التوجهات الإحصائية و الأنشطة المتشابهة تصبح مطلوبة جدا،و من جهة أخرى البحث في ما يريد الأفراد و المنظمات حله من مشاكل متشابهة أيضا تعتبر عناصر ذات أهمية ،وتساعد هذه التحليلات على تصميم وبناء نظام أو إيجاد حلول[1].

[1]تقي غيشي عبد العالي،تقييم جودة الحكومة الالكترونية من منظور تسويقي،أطروحة دكتوراه ،تخصص تسويق،جامعة الجزائر ،2016،ص14

ثانيا مهارات إدارة المعلومات و المعرفة:

- تبين هذه المهارات مدى و أسس التعامل مع المعارف و المعلومات كمورد أساسي ذي قيمة عالية و مضافة ، و تحتاج هذه المجموعة من المهارات التالية:[1]
- التأكد من سلامة محتوى و جودة البيانات و المعلومات و مستويات توافقها مع غيرها من البيانات و المعلومات و مستويات توافقها مع غيرها من البيانات و المعلومات و يرتبط بذلك تصنيف و فرز و فهرسة البيانات و انتقاء المحتاج إليه منها،
- التمكن من تصميم النظم و القواعد أو مستودعات البيانات و ملفات البيانات المستخدمة لتقديم عرض المعلومات بشكل منظم . و يرتبط بذلك تصميم واجهات التفاعل و نظم الأمن التي تضمن سلامة و سرية المعلومات المتاحة؛
- القيام بأنشطة البحث عن المعلومات، و التصنيف ،و الفهرسة و الحفاظ على سلامة البيانات و المعلومات و تصميم و بناء قواعد و مستودعات البيانات و تحديد البيانات المتضمنة و إقرار عمليات جمع البيانات و معايير و مقاييس الجودة و السيطرة عليها و تطوير و تنفيذ آليات المشاركة في المعلومات.

ثالثا المهارات الفنية:

هناك العديد من المهارات الفنية المطلوب توفرها لأي حكومة الكترونية للتفاعل مع العديد من الأمور المتعلقة بها مثل:[2]

- إدارة قواعد البيانات و البرامج التي يديرونها؛
- تصميم و بناءأنظمة متوافقة مع البنية التحتية المتوفرة بالمؤسسات؛
- تحويل البيانات من نظام إلىآخرأو من صيغة إلىأخرى لتمكين استخدامها بطرق جديدة ؛
- تصميم و إدارة شيكات الحواسيب .

[1] نبيل علي محمد الخطوة، دور الحكومة الالكترونية في التنمية العربية المستدامة، مجلة أبحاث البيئة و التنمية المستدامة ،جامعة الناصر، اليمن،العدد 02،2016،ص 91.

[2] بوفاسة سليمان و سعيداني رشيد ، استراتيجيات التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الالكترونية مشروع الحكومة الالكترونية الجزائرية ،مجلة الاقتصاد و التنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة ،جامعة المدية،العدد 01،2013، ص 21.

رابعا: مهارات إدارة مشروع الحكومة الالكترونية:

و تهدف هذه المجموعة من المهارات إلى التعرف على تأثير تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات المستخدمة على بنية العمل، و مدى تأثرهاعلىالخدمات المقدمة للمواطنين و التخطيط الجيد لمشرع و طرق قياس أداء الحكومة الالكترونية.[1]

خامسا: مهارات الاتصال و التقديم:

توظف هذه المجموعة من المهارات في أغراض تسويق مشروع الحكومية و استقطاب الدعم اللازم من كل الأطرافالمعنيةبه.

الفرع الثالث:متطلبات الحكومة الالكترونية:

نظرا لكون التحول لكون التحول نحو الحكومة الالكترونية أمراضروريا ولازما ، فيجب بناء ذلك التحول على أسس و ركائز تؤدي به إلى النجاح المأمول ، ذلك أن الفشل له آثاره السلبية التي ستعكس حتما على المواطن و على قطاعات الأعمال و على وحدات و أجهزة الحكومة بشكل عام ، والتخطيط و النجاح للحكومة الالكترونية لا بد أنيأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الأساسية التي تبنى عليها ، و التي لا بد منها لتحقيق النجاح المبتغى، فاقتضى الأمرأن نبين بشيء من التفصيل هذه المتطلبات كما يلي:

- متطلبات التحول نحو الحكومة الالكترونية:

إن مشروع الحكومة الإلكترونية شانه شان أي مشروع أو برنامج آخر يحتاج إلى تهيئة البيئة المناسبة والمواتية لطبيعة عمله كي يتمكن من تنفيذ ما هو مطلوب منه وبالتالي يحقق النجاح والتفوقوإلا سيكون مصيره الفشل والخسارة في الوقت والمال والجهد ونعود عندها إلى نقطة الصفر ، فالحكومة تؤثر وتتأثر بكافة عناصر البيئة المحيطية بها وتتفاعل مع كافة العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية لذلك فان مشروع الحكومة الالكترونية يجب أن يراعي عدة متطلبات :

[1] سحر قدوري الرفاعي،الحكومة الالكترونية و سبل تطبيقها؛مدخلاستراتيجي،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،الجزائر،العدد 07،2009،ص 315.

أ- الإرادة السياسية:

الإرادة السياسية مطلوبة في أي إصلاححكومي ،وكذلكالأمر بالنسبة لمشروع الحكومة الالكترونية .وبدون ضمان دعم القيادة السياسية والموارد المالية والتنسيق بين الوكالات وتغيير السياسات والجهود البشرية المطلوبة للتخطيط ولتنفيذ حكومة الالكترونية لن يستمر انجاز المشروع.[1]

وتتمثل الإرادة السياسية في وجود قيادة سياسية فعالية وذات إرادة قوية ترافق المشروع وتدعمه خلال كل مراحله ، ويعتمد نجاحمبادرات الحكومة الالكترونية على مدى الدعم من طرف الحكومة للمشروع وكذلك مدى قبول المواطنين لها [2]، ولا شك في أهمية الدور الذي تضطلع به القيادة العليا للدولة كعنصر أساسي يتولى مبادرة لتحويل الحكومة التقليدية إلى حكومة الكترونيةتتمكن من تغيير نمط تقديم الخدمات المرفقية إلى المواطنين ، وليس من اللازمأن تكون هذه القيادة في القيادة الرسمية المضطلعة بدور الرئاسة السياسية والإدارية في الدولة ، وإنما المهمة أن تتمكن هذه القيادة من إقناعالآخرين وجعلهم يشتركون معها في السعي إلى تحقيق نظام الحكومة الالكترونية الجديد [3].

ب- القيادة الإدارية

يمكن دور القائد في تسهيل وتنسيق الأنشطة وضمان كفاءة عمل المنظمة ، حيث تكون جميع الإدارات متماسكة ومتكاملة في أنشطتها ، حيث يخلق القائد البيئة التي من خلالها يطبق الموظفون الرؤية المشتركة يدركون عملهم ، ويشجعهم على التحول من المصلحة الذاتية إلى الجماعية ، ويولد فيهم الحماس والالتزام بالمهام [4]، وحتى يمكن تحقيق عملية التحول للحكومة الالكترونية بنجاح ، يصبح من الضروري توافر عددا من القوى العاملة القادرة على التعامل والتكيف مع التكنولوجيا المتقدمة والتي سبق استعراض مجموعات المهارات اللازمة لها. وبدون هذه الكفاءات المؤهلة للتعامل مع متطلبات الحكومة الالكترونية ، يصعب بل ويستحيل تحقيق الأهداف إقامة مشروعات الحكومة الالكترونية حتى لو توافرت الإمكانيات والموارد المادية والمعنوية .لذلك فان الحكومة الالكترونية

---

[1] Roadmap for e-government in developing world:workinggroup.april ,2002,p 12.

[2] Muhammad ovais Ahmed and other,factors affecting e-government adoption in Pakistan : a citizen's persperctive ;transforming Govenment :people,process and Policy,vol 7 ,N° 2 ,2013 p 228.

[3] عبد الحكيم حططاش،دور تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر في تحسين ادارة العلاقة مع المواطن CRM أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة سطيف،01،2018، ص 46.

[4] YagoobDur Mohammed Al-Bullushi the effects of leadrship roles on e-government performance in Oman,thesis of doctorat,Management in OrganisationLeadership,Unervsity of Phonix,2017,p 37.

تتطلب قيادة سياسية وإدارية تلتزم علنا بدعم الجهود التي تؤدي إلى التحول نحو الحكومة الالكترونية من خلال توفير الوقت والجهد والمال والموارد والمناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي الذي يسهم في إطلاق قدرات القوي العاملة الإبداعية و الخلاقة .[1]

ج–تشريعات الحكومة الالكترونية:

في مجال الإطار القانوني ، فان تطبيق الحكومة الالكترونية والنجاح في هذا التطبيق مرهون بوجود بيئة تشريعية مناسبة قوامها ن وجود قانون منظم لخدمات الاتصالات ،يضمن تحرير السوق والتنافس المشروع ،ويشجع على الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وجود تشريعات خاصة بالملكية الفكرية على مختلف جوانبه وبما يضمن الابتكار والإبداع وحماية صاحب الحق به ، ومنحه الفرصة الدافعة للاستثمار في نتاج فكرة وثمره جهده ، وجود تشريعات تعني بالتجارة الالكترونية والتوقيع الالكتروني ، حيث تساهم في تعزيز التجارة الالكترونية ، والإقدام عليها ، بما يوفر الجدية والتحول نحو الاستفادة من تطبيقات الحكومة الالكترونية ، فإذا وجدت منظومة التشريعات الأساسية وتبعتها الأنظمة والتعليمات الملحقة المبينة للتفاصيل ، كان لابد من العناية بالتطبيق الأمثل لتلك الأمثل التشريعات ، وبما يحقق الغاية منها ، ونظرا لخصوصية تلك التشريعات ، فان على الحكومات أن تولي العناية اللازمة لتأهيل وتدريب المعنيين بإنقاذ تلك التشريعات ، ومن أهمهم القضاة والمحامون وأعوانهم. ويتطلب مشروع الحكومة الالكترونية سن جملة من القوانين التي تعمل على ضمان وصون الأمنالوثائقي وحماية سرية المعلومات وحماية التوقيع الالكتروني وغيره من الجوانب الحساسية في هذا الشأن.[2]

د– العنصر البشري المؤهل:

يعتمد نجاح تطبيق الحكومة الالكترونية على وجود قوى بشرية مدربة ، وهم الأفراد الذين يمتلكون الكفاءة اللازمة للتعامل من أجهزة المادية وبرمجيات وتكنولوجيا الاتصال وإدارة نظم المعلومات معتمدة على الحواسيب ، وتشغيلها بما يتضمن عمليات دراسة وتحليل الاحتياجات من المعلومات وتجميعها وتنظيمها وتخزينها واسترجاعها وتدفقها وإدارة العمليات والعمل على تطويرها [3]،ويحتاج تطبيق الحكومة الالكترونية بنجاح إلى إعداد الكوادر

[1]سارة مولاي ،مقومات و استراتيجيات التحول الناجح للحكومة الالكترونية –الجزائر نموذجا،مجلة الدراسات القانونية، ،جامعة يحي فارس بالمدية،الجزائر ،المجلد03العدد02 ،2017،ص 09.

[2] بوزيان رحماني ،تطبيقات الحكومة الالكترونية في الجزائر ،مجلة الاقتصاد الجديد ،جامعة خميس مليانة،الجزائر ،المجلد 01،العدد18،2018 ، ص 104.

[3]سهام عبد الكريم ،دور نظام المعلومات الوطني في إرساء الحكومة الالكترونية بالجزائر ،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية جامعة الوادي ،الجزائر العدد،05،2014.

البشرية المؤهلة والمدنية على العمل في هذا المجال ، وهذا يقتضي من الإدارة المختلفة إدخال التغيير والتطوير على العنصر البشري العامل بها حتى يتمكن من إدارة المشروع في بشكل فعال[1]،وتطوير الحكومة الالكترونية يجب أن يتماشى جنبا إلى جنب مع تطوير السكان ،إذ يجب تطوير مهارات المواطنين في كل المستويات عن طريق التعليم والتدريب الالكترونيين[2] . والعمل على إعداد الكادر البشرية الوطنية المؤهلة للقيام بدور فاعل في نجاح تطبيق الحكومة الالكترونية من الأمور المهمة والضرورية ، وهو يشمل تدريب كافة الموظفين على طرق استعمال أجهزة الكمبيوتر وإدارة الشبكات وقواعد البيانات وكافة المعلومات اللازمة للعمل على إدارة وتوجيه الحكومة الالكترونية بشكل سليم ويفضل أن يتم ذلك بواسطة مهام معاهد أو مراكز تدريبية متخصصة وتابعة للحكومة ، أضفإلىأن هذا يجب النشر ثقافة استخدام الحكومة الالكترونية وطرق ووسائل استخدامها للموظفين أيضا.[3]

هـ–البنية التحتية :

إن تطبيق الحكومة الالكترونية يتطلب وجود مستوى مناسب من البنية التحتية إلي تتضمن شبكة حديثة للاتصالات والبيانات وبنية تحتية متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية ، وذلك لتفعيل التواصل ونقل المعلومات بين المؤسسات الحكومية نفسها من جهة ، وبين المؤسسات الحكومية والمواطن من جهة أخرى ، وتعتبر شبكة الانترنيت العصب الرئيس والمحور الأساسي الذي تتمحور حوله البنية الأساسية للحكومة الالكترونية،[4]حيث تهدف الشبكة الداخلية لتزويد مستخدميها بإمكانية الوصول إلى المعلومات وتقديم الخدمات حسب الحاجة ،قصد تلبية الاحتياجات الخاصة بكل مستعمل ، كما تهدف الداخلية كذلك إلى زيادة الإنتاجية ، وتحسين ،الاتصال الداخلي والاستغلال الأمثل للانترنت[5].

[1]عامر إبراهيم قنديلجي ،الحكومة الالكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان ،الطبعة الأولى ،2015،ص64

[2]،بودلال على ، تثمين دور الحكومة الالكترونية في إرساء الخدمة العمومية –مشروع القرن الحادي والعشرين التجربة الجزائرية –المجلة الجزائرية للمالية العامة ،جامعة تلمسان ،الجزائر ،العدد الثالث ،2013،ص170.

[3] Kanda sorn–in kuithidaTunsmsuk,Wasuchaopanon ,factors affectin the development of e–Government using a citizen approach,journal of science & Technology Policy Management,vol.6.Iss,3,2005,p 209 .

[4]بودلالعلي،تثمين دور الحكومة الالكترونية في إرساء الخدمة العمومية،مشروع القرن الحادي والعشرين،التجربةالجزائرية،المجلة الجزائرية للمالية العامة،جامعةتلمسان،الجزائر العدد الثالث ،2013،ص 170.

[5]BOUCHELIT Rym,les perspectives d’e–banking dans la stratégie e–Algérie 2013,thèse de doctorat, faculté des sciences Economiques Univ de Tlemcen ,2015,p 28.

و- توفير الأمن والسرية الالكترونية:

يتطلب تشغيل الأنظمة الإدارية درجة عالية من الأمنالمعلوماتي ،خصوصا عبر الانترنت ،وقد ظهرت الحاجة إلى هوية الكترونية فريدة وموثوقة في معظم المعاملات [1]،ولتطبيق مشروع الحكومة الالكترونية يجب توفير مستوى عال من الأمن والسرية والالكترونية لحماية المعلومات الوطنية والشخصية ولصون الأرشيف الالكتروني من أي عبث أو تجسس ، والتركيز على هذه النقطة لما لها من أهمية وخطورة على مستوى القومي والشخصي [2]

لحماية المعلومات الوطنية والشخصية ولصون الأرشيف الالكتروني من أي عبث أو تجسس ، والتركيز على هذه النقطة لما لها من أهمية وخطورة على مستوى القومي والشخصي عندما يتفحص المواطنين المواقع الحكومية ، فإنهم يتوقعون أن تكون المعلومات المقدمة دقيقة وصحيحة وفي الوقت المناسب ،علاوة على ذلك ،عندما يطلب من المواطنين تقديم معلومات شخصية حساسة ،مثل رقم التعريف الشخصي أو الائتمان ، قد يحجم المواطنين عن إجراء الاتصال عبر الانترنت بسبب عدم الثقة الالكترونية ،وبالتالي فمن المهم أثناء تبني الحكومة الالكترونيةتوفير الثقة وضمان السرية للمواطنين في المعلومات المقدمة في مواقع الحكومة الالكترونية [3].

ز- التوعية بمشروع الحكومة الالكترونية وإعداد وتهيئة المواطن:

لاشك أن مشروع الحكومة الالكترونية كمشروع جديد يحمل الكثير من المفاهيم الغامضة والغير واضحة للجمهور من الوهلة الأولى ولذلك من الأهميةأن يكون جمهور المتعاملين مع المشروع والعاملين في المشروع على وعي وإدراك بطبيعة هذا المشروع وأهميته وسبل التعامل معه لتحقيق الأهداف المشتركة بين المواطن والحكومة ومنشات الأعمال وغيرها [4]، فيجب أن ترتكز إستراتيجية الحكومة الالكترونية على إعداد وتهيئة المواطن لفهم واستيعاب مزايا التعامل الالكترونية من حيث تقليل الوقت والجهد والتكلفة وذلك من خلال إتباع الخطوات التالية :[5]

---

[1] David Huchison,electroniquegoverment ,third international Conference .EGOV,2004,Zaragoza,Spain, 2004,p4

[2] محمد علي دشة ورياض عبد القا+در ،سبل تفعيل مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر من خلال الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة ،مجلة اقتصاديات المال والأعمال ،المركز الجامعي لميلة ،الجزائر ،2017،ص 124.

[3]Chan boon Patrick lee and U lan Edith lei, Adoption of E-Government Services in Macao, ICEGOV 07/ Proceefings of the 1 st international conference on theory and practice of electronic governance ,p 219

[4] بهلولي نور الهدى ،متطلبات نجاح مشروع الحكومة الالكترونية-دراسة حالة حكومة إمارة دبي،مجلة التكامل الاقتصادي ،جامعة احمد دراية ادرار الجزائر ،المجلد 08،العدد 01،2019،ص 316.

[5] ايمان عبد المحسن زكي،مرجع سبق ذكره،ص 74.

-تغيير الصورة الذهنية الراسخة لدى المواطنين عن الخدمات الحكومية ،والتأكدعلى حرص المنظمات الحكومية على راحة المواطن ورفاهية من خلال الحملات الإعلامية.

-التوسع في تدريب المواطنين على استخدام شبكة الانترنت ؛

-التوسع في إنشاء مراكز وأكشاك تكنولوجية لتقديم الخدمات الحكومية على كافة المستويات المركزية والمحلية.[1]

الشكل رقم 6 أهم مستلزمات بناء الحكومة الالكترونية



[1] محمد الصادق غطاس نتقييم متطلبات واهداف الحكومة الالكترونية في الجزائر من وجهة نظر مستخدمي الادارات العمةمية،اطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الدكتوراه تخصص ادارة وتسيير المنظمات فرع علوم التسيير كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة غرداية،2019_2020ص31

المصدر : عامر إبراهيم قنديلي ،الحكومة الالكتروني ،دار المسيرة للنشر ،عمان،2005،ص66

المطلب الرابع :إستراتيجية التحول إلى الحكومة الالكترونية و الآثارالمترتبة عنها:

الفرع الأول :إستراتيجية التحول إلى الحكومة الالكترونية

تسعى جميع البلدان في أنحاء العالم إلى تطوير طرق تقديمها للخدمات عبر الانترنت كاستجابة منطقية للتقدم التكنولوجي ، و تقدم الخدمات للمواطنين من طرف الحكومات الكترونيا يتطلب موائمة للسياسة والإستراتيجية المنتهجة بمايتحقق التغيير في التقنيات و البنى التحتية[1] .

ومن المؤشرات الهامة للدخول إلى إستراتيجية الحكومة الالكترونية مراعاة الناحية العملية، مراعاة طريقة تعامل الحكومة مع كل قطاعاتها، و رفع هياكل عمل حديثة لمختلف أنواع التعاملات الداخلية بين الوزارات و الوكالات الأخرى، و أن تصبح الحكومة الالكترونية كلمة متداولة في جميع الدوائر الحكومية[2].

و ترى الباحثة **إيمان عبد المحسن زكي**أن نموذج إستراتيجية الحكومة الالكترونية تتكون من أربعة مراحل تتمثل في تحليل بيئة الحكومة الالكترونية، وضع إستراتيجية الحكومة الالكترونية، تطبيق الإستراتيجية، تقييمالإستراتيجية[3]، و سنتطرق فيما يلي إلى هذه المراحل الأربعة:

أولا:تحليل بيئة الحكومة الالكترونية :

يشير التحليل البيئي إلى عملية التي يطوربواسطتها متخذو القرار الرئيسيون من فهمهم البيانات التنظيمية، أي العوامل التي يمكن أن تؤثر على أداء المنظمة الآن و في المستقبل،و هي العملية التي يستطيع المدراء من خلالها تحديد المتغيرات البيئية المؤثرة على المنظمة من اجل معرفة الفرص و التهديدات[4]و تتضمن القيام بدراسة البيئتين الخارجية و الداخلية بهدف تحديد العناصر الإستراتيجية فيهما باستخدام هذه العناصر كمدخلات في المرحلة اللاحقة،و تتضمن بيئة المؤسسة أربعة عوامل إستراتيجية[5]:

أ– الفرص المتاحة في البيئة الخارجية.

---

[1]Mehdikhoslow ,E-Government Diffusion ,policy and impact ,Information science reference, Hershey .New York,208,p 1.

[2]دولة لخضر و حاكم أسماء،الحكومة الالكترونية في الجزائر واقع وافق مجلة المؤشر الدراسات الاقتصادية،جامعة بشار، الجزائر،المجلد 01،العدد 03 2017 ص 79.

[3]إيمان عبد المحسن زكي،نفس المرجع السابق،ص 56 .

[4] مؤيد سعد السالم ، أساسيات الإدارة الإستراتيجية ، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى،2005، ص 88.

[5]بلال خلف اسكارنة،الاستراتيجي,, و التخطيط الاستراتيجي،دار المسيرة الطبع الأولى 2015،ص 72 .

ب– المخاطر في البيئة الخارجية.

ج– عوامل القوة في البيئة الداخلية.

د– عوامل الضعف في البيئة الداخلية.

ومن أهم العوامل التي يلزم تحليلها الجانب المالي و الاقتصادي للتعرف على قدرة اقتصادي الدولة على تحمل الأعباء المالية اللازمة لإنشاء البيئة الأساسية التكنولوجية و مصادر التمويل الداخلية و الخارجية المتاحة و دور القطاع الخاص في المساهمة في الدعم المالي لهذه المشروعات ، فمن الخطأ أن تلجأ إلى الحكومات إلى فرض مزيد من الضرائب لتمويل مشاريع الحكومة الالكترونية و إلغاء أعباء جديدة على المواطنين، كما يلزم تحليل معدل نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات و نسبة مساهمته في أي اقتصاد القومي كمؤشر على القدرة التكنولوجية .[1]

ثانيا : وضع إستراتيجية الحكومة الالكترونية :

في ضوء نتائج تحليل بيئة الحكومة الالكترونية يتم وضع و صياغة الإستراتيجية الملائمة التي يمكن من خلالها التغلب على الفجوة الإستراتيجية بين الإمكانيات الحالية و متطلبات تنفيذ الإستراتيجية ، و يتم ذلك من خلال تحديد رؤية الحكومة الالكترونية و أهدافها في ما يلي:

1–صياغة الرؤية المستقبلية الإستراتيجية:

تقوم الدول ببناء و صياغة عدة استراتيجيات للتطور و التنمية و التقدم نحو الأفضل في العديد من المجالات التي تحظى بالأولوية على رأس المشاريع والانجازات الكبرى التي ترتب في تحقيقها على المدى القريب و البعيد و هو ما يعكس الاتجاه الذي تتخذه الدولة في مجال تطوير أجهزتهاو مؤسساتها الحكومية بمختلف أصنافها و أنشطتها من خلال صيانة الرؤية المستقبلية الإستراتيجية للحكومة الالكترونية و إعدادها بصورة متكاملة مبنية على نموذج علمي في صياغتها ، واصفا للوضع الراهن لأجهزة و مؤسسات الدولة و ما يجب أن تكون عليه مستقبلا، من خلال وضع كافة الحلول و البدائل بالإضافة إلى تحديد الطرق و الأطراف المشاركة لصيانة الرؤية الإستراتيجية و يتم بناء الرؤية الخاصة بإستراتيجية الحكومة الالكترونية باعتبارها أنها أسلوب جديد في إدارة أعمال الحكومة مبني على المشاركة في المعلومات بشفافية كبيرة و على كونه مشروعا الكترونيا متكاملا وضع على أساس مجموعة من الأحداث و التفاعلات التي نجم عنها و من تلك الرؤى العامة لمستقبل الحكومة الالكترونية نجد:[2]

- بناء اقتصاد المعلومات و المعرفة .

[1] إيمان عبد المحسن، مرجع سبق ذكره،ص 59 .

[2] بلال غانم،الحكومة الالكترونية في الجزائر العوائق و فرص التطبيق ،رسالة ماجستير. تخصص اقتصاد وتسيير عمومي جامعة قسنطينة2015،2،ص 83.

- دعم و تطوير و تعزيز موقفها في علاقتها الخارجية، و توفير الجهد و الوقت المبذول في التنقل و الانتظار حيث تهدف الحكومة الالكترونية من تطبيق هذه الإستراتيجية إلى تخفيض النفقات العامة و تبسيط الإجراءات الإدارية و المعلومات الحكومية، فضلا عن تحقيق مبدأ المسائلة و تحسين صورة الخدمة العمومية و بناء الثقة بين المواطن و الدولة.

2- صياغة أهداف الإستراتيجية للحكومة الالكترونية:

تأتي مرحلة صياغة أهداف الإستراتيجية طويلة الأجل للدولة في مشروع الحكومة الالكترونية كخطوة تالية لتجسيد الرؤية العامة و حالات عملها أو على ضوئها يتم صياغة الأهداف التكتيكية متوسطة و قصيرة الأجل لمشروع الحكومة الالكترونية و برامج التنفيذ والتي تجسد لمتطلبات التغيير و النتائج النهائية المرجو تحقيقها من مشروع الحكومة الالكترونية و تختلف الأهداف الإستراتيجية من مشروع إلىآخر حسب الرؤية التي تسعى لتحقيقها الدولة المعنية، باعتبار رسم الإستراتيجية جزءا من العمل التخطيطي للدولة ، ويم تطوير و توقيف رؤية و ورسالة وقيمو أهداف التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الالكترونية من خلال تلك الأهداف ، و مختلف الأهداف للدولة تم حصرها في ثلاثة أنواع حسب الفترة الزمنية هي:[1]

- ✓ الأهداف طويلة الأجل (الإستراتجية) تغطي أكثر خمس سنوات ;
- ✓ الأهداف متوسطة الأجل و تغطي أكثر من سنة خمس سنوات ;
- ✓ الأهداف قصيرة الأجل تغطي اقل من سنة.

والأهداف يجب أن تكوم مرنة و قابلة للتجديد لتواكب المتغيرات التكنولوجية ، و أن تكون واضحة بدقة، و قابلة للقياس، و أن تكون واقعية و قابلة للتنفيذ وفق برنامج زمني دقيق/، ومن الممكن تلخيص بعض الأهداف الإستراتيجية للحكومة الالكترونية فيما يأتي:

- ✓ بناء مجتمع معلومات متفاعل؛
- ✓ بناء إدارة للمؤسسات الحكومية الكترونيا(إدارة بدون أوراق) خلال فترة زمنية محددة؛
- ✓ تقديم كافة الخدمات الحكومة الالكترونية، و ضمان النفاذ المريح للخدمات باستكمال:
- ✓ خلق بوابة للحكومة الالكترونية تقدم كافة الخدمات العامة الحكومية على الخط ؛
- ✓ خلق أرضية صلبة بناء مجتمع معلومات؛
- ✓ إدخال تقنيات المعلومات و الشبكات و برامجه عل كافة أنظمة المعلومات داخل الدولة؛

[1] عبده نعمان الشريف، مرجع سبق ذكره،ص 222 ص 223 .

✓ تبني مبدأ الشفافية في عرض كافة المعلومات و البيانات و المعاملات داخل الدولة.

- تكامل الخدمات ذات الصلة ببعضها بين المؤسسات و الدوائر ، كالبنوك و المؤسسات و توصيل الخدمات عبر تقنيات الهاتف النقال.

ثالثا :تنفيذ الإستراتيجية:

يقصد بتنفيذ الإستراتيجية المجموع الكلي للأنشطة و الاختبارات اللازمة لوضع الإستراتيجية المختارة موضع التحقيق، أنها تلك العملية التي من خلالها تتحول الإستراتيجية و السياسية إلى تصرفات فعلية من خلال تنمية البرامج و الموازنات، الإجراءات [1]و غالبا ما تمس عملية تطبيق الإستراتيجية بالمرحلة الفعلية و التطبيقية في التسيير الإداري الاستراتيجي حيث عملية التنفيذ تفيه حشد كل من العاملين و المديرين لتحويل التصورات الإستراتيجيةإلىأعمال و أنشطة ،و يعد تطبيق إستراتيجية الحكومية الالكترونية من أكثر الأنشطة الجوهرية صعوبة و تعقيدا على الإطلاق ،و لان أنشطة تطبيق الحكومة الالكترونية متنوعة و معقدة و متداخلة تتوزع على حقوق و مجالات مختلفة، و تتعلق بعمل وزارات و هيئات كثيرة، فلا بد توفير المستلزمات الأساسية:[2]

- توفير مكونات البنية التحتية التقنية و المعلوماتية للحكومة الالكترونية؛
- الاستثمار الواسع في نظم و أدوات تكنولوجيا المعلومات و بصورة خاصة تطوير نظم المعلومات المحورية في المنظمات و المؤسسات العامة؛
- تحديث و تطوير البنية التحتية للاتصالات و استقطاب الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع الحيوي؛
- تطبيق إستراتيجيةالإدخال خدمات الانترنتإلى جميع وزاراتو المؤسسات و الهيئات و الوكالات الحكومية وتشجيع استخدام تقنيات الانترنت في العمل الإداري؛
- استعمال الهيكل القانوني و التشريعي للحكومةالالكترونية،التجارة الالكترونية، و الأعمال الالكترونية.

[1] ماجدة عبد المهدي مسعدة،الإدارةالإستراتيجية،مفاهيم عمليات حالات تطبيقية ،دار مسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،عمان،الأردن،ص 310.

[2] العربي عطية، دور الحكومة الالكترونية في تنمية دار الخدمات الالكترونية في تنمية دار الخدمات العمومية في الجزائر أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ،تخصص إدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2010،ص 178.

رابعا: التقييم المستمر و إستراتيجية الحكومة الالكترونية:

تشير عملية التقييم الاستراتيجي إلى نشاط المديونية الخاص بمقارنة النتائج المحققة للإستراتيجية على مستوىالأداء المتوقع للأهداف، يقصد بها ذلك النشاط الخاص بالكشف عنالانحرافات في فترة شرح بإجراء التصحيحات اللازمة، مع تأكيد على دور القيادة في تحديد الحدود المقبولة للانحراف على المعايير الموضوعة كي يتم تحديد الإجراء التصحيحي الذي قد يتطلب القيام ببعض الأنشطةبإعادة النظر بالإستراتيجية المعتمدة و تطويرها[1].

ومن الضروري إجراء التقييم المستمر لإستراتيجية الحكومة الالكترونية للتأكد من أن مراحل التنفيذ تتم في ضوء الإستراتيجية و الوقوف على مدى النجاح الذي تم تحقيقه، و التعرف على المعوقات التي تواجه عملية تطبيق و اتخاذ الإجراءات اللازمة للتغلب على هذه المعوقات، والتأكد من أن الخدمات التي يتم تقديمها الكترونيا تلبي احتياجات المواطنين و تتوافر عناصر الجودة وفقا للمعايير المحددة و يتم ذلك من خلال إتاحة الفرصة للمواطنين و المشاركة في تقييم في أداء الحكومة و إبداءالرأي في الخدمات الحكومية المقدمة على شبكة الانترنت لتطويرها و تحسينها بحيث تلبي رغبات و احتياجات للمواطنين ، مع الدراسة المستمرة لشكاوي المواطنين لتتغلب على العوائق التي تواجههم في الحصول على الخدمات الالكترونية، كما يلزم استخدام المؤشرات الكمية لقياس مدى نجاح التطبيق العملي و إستراتيجية الحكومة الالكترونية، و من أهمها :[2]

- عدد الخدمات الالكترونية المقدمة للمواطنين؛
- عدد الخدمات الالكترونية المقدمة لمنظمة الأعمالو المستثمرين؛
- درجة التفاعل بين المواطنين والحكومة الالكترونية ؛

وفي ضوء نتائج التقييم السابقة يتم تبديل إستراتيجية الذاتية عدم ملائمتها للواقع، و اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة للتغلب على المعوقات التي تواجه عملية التنفيذ.

الفرع الثاني :الآثار المترتبة على التحول نحو الحكومة الالكترونية:

يعتبر التنفيذ الناجح للحكومة الالكترونية ثورة في هذا المجال، مما يضمن العديد من الانجازات المستقبلية والآثار الايجابية على المواطنين والشركات ،وقدأدت هذه المبادرات إلى زيادة شفافية الحكومة ومساءلتها في تقديم

[1] ماجدة عبد المهدي ، مرجع سبق ذكره،ص 361

[2] ايمان عبد المحسن زكي،مرجع سبق ذكرة ص 66

الخدمات في المجتمع،[1]ولكن الملاحظة كذالك انه كما توجد اثأر ايجابية في تنفيذ الحكومة الالكترونية ،وقد ينتج كذالك بعض الآثار السلبية.

أولا :الآثار الايجابية:

للحكومة الالكترونية العديد من الآثار الايجابية و السلبية و التي تنعكس بدورها على المنظمات الحكومية نفسها و على الأفراد و قطاع الأعمال و تتمثل بعض الآثارالأساسية المترتبة للتحول إلى الحكومة الالكترونية فيما يلي:[2]

1-الآثار الايجابية على الحكومة:

- تحقيق قدرة أعلى الرقابة و اتخاذ القرارات الإدارية من خلال نظم تبادل المعلومات ؛
- تتمكن الحكومات من عرض منتجاتها و بيعها بوقته و تكلفة اقل، و ذلك بالتقليل من تكاليف الأيدي العاملة و استخدام الهياكل التنظيمية معقدةإضافةإلى عدم التقيد بوجود مباني حكومية كبيرة الحجم و العدد (تطبيق اللامركزية) كما أن تبسيط و تقليل الإجراءات يؤدي إلىخفض النفقات؛
- تطوير جودة الخدمات المقدمة للمواطنين و القطاع الخاص من خلال الكفاءة و سرعة الانجازو انخفاض عدد الوثائق الورقية المتبادلة؛
- تساعد الحكومة الالكترونية في تنمية العلاقة بين الحكومة و الموطنين و القطاع الخاص مبنية على الديمقراطية و الثقافية و المسائلة و مكافحة الفساد .

2-الآثارالايجابية على المواطنين و القطاع الخاص:

- خلق وسيلة تواصل بين الحكومة و المواطنين و القطاع الخاص مهما بعدت المسافة؛
- العدالة في تقديم الخدمة بذات الكفاءة و الجودة و الوقت و الدقة؛
- سرعة الانجاز و الحصولعلى بعض الخدمات المراد تحقيقها على مدار الساعة؛
- رفع مستوى الخدمات المقدمة؛
- سرعة انجاز مقارنة مع المعاملات الورقية مما يؤدي أيضاإلى توفير الجهد و لوقت و التكلفة على المواطن و القطاع الخاص.

[1]mohamedHairulOthman,Elutronic Government systems interoperability model,journal of telecommunication ,Electronic and computer Engineering vol 09 N03 ,2017 p 2.

[2]سوسن زهير المهتدي،تكنولوجيا الحكومة الالكترونية ،دراسات أسامة للنشر و التوزيع ،عمان الأردن الطبعة الولى،2011، ص 34 ص 35.

3-الآثار الايجابية على العاملين في القطاع الحكومي:

- رفع مستوى أداء العاملين من خلال سهولة وقت انتقال المعلومة؛
- زيادة دقة البيانات و ذلك بسبب إمكانيةالحصول على المعلومات من جهة الإدخال و الأولية؛
- توفير الوقت و الجهد للعاملين في الحكومة.

ثانيا: الآثار السلبية:

كما توجد ايجابيات للتحول إلى الحكومة الالكترونية أيضا توجد آثار سلبية كبيرة مرتبطة بها و من بينها النقاط التالية:

1. مشكلة البطالة:

يؤثر الاعتماد على الأجهزة الالكترونية في القيام بالأنشطة المختلفة بدلا من الإنسان سوق العمالةو الطلب عليها، بالرغم مما يمكن أن تفره الثورة المعلوماتية من فرص جديدة للعمل ، إلاأنها لن تكون متاحة للجميع ، فهي تتكون ذات طبيعة تقنية عالية و خاصة بمجموعة من المؤهلين، و لذلك فان ثمة مشكلة ستتعاظم مع الاعتماد على المعلوماتية و هي البطالة ، و هناك تحدي حقيقي تظهر في معظم البلاد العربية، فليس هناك قطاع خاص قادر على امتصاص فائض العمالة الحكومية و القطاع العام نظرا لان نوعية هذه العمالة غالبا ما تظهر قابليتهما لمرت إعادة التأهيل بسبب ما تمرست عليه من عادات العمل و حرمانها من فرص التدريب سابقا مما جعلها من غنى عن المطالب الحقيقية في سوق العمل الحالي.[1]

2. الشعور بالعزلة لدى الموظفين:

و هذا بسبب افتقار الموظفين إلى العلاقات الإنسانية مما يؤثر سلبا على حالتهم النفسية مما ينعكس على الحكومة الالكترونية،أن الثغرات التكنولوجية المصاحبة للحكومة الالكترونية أدت إلى التغيرات التنظيمية في العلاقات و الاختصاصات كما أدى هذا إلى تغيرات إنسانية في الدوافع و المهارات ، مما يؤثر هذا سلبا على الحالة النفسية للعاملين في الحكومة.[2]

[1] علي محمد عبد العزيز ،تطبيقات الحكومة الالكترونية دراسة ميدانية على ادارة الجنسية والاقامة بدبي ،رسالة ماجستير في العلوم الادارية 2005ص20.

[2]الداوي خيرة ولمعى احمد مراحل ومعوقات تطبيق الحكومة الالكترونية،مجلة المؤسسة ،جامعة الجزائر 3نالجزائر ،المجلد 01،العدد2012،01،ص67.

3. مشكلة التفكك الاجتماعي:

إن انصراف الأفراد إلى استخدام التقنيات الحكومة الالكترونية سيضعف و ربما يلغي فرص الالتقاء الاجتماعي و التواصل اليومي و التي ستحدث في النهاية تفكك اجتماعي [1]

الشكل رقم 7 الآثار و الاعتبارات الايجابية للحكومة الالكترونية و خدماتها على المواطنين



المصدر عامر إبراهيم قنديلي ،الحكومة الالكتروني ،دار المسيرة للنشر ،عمان،2005،ص42.

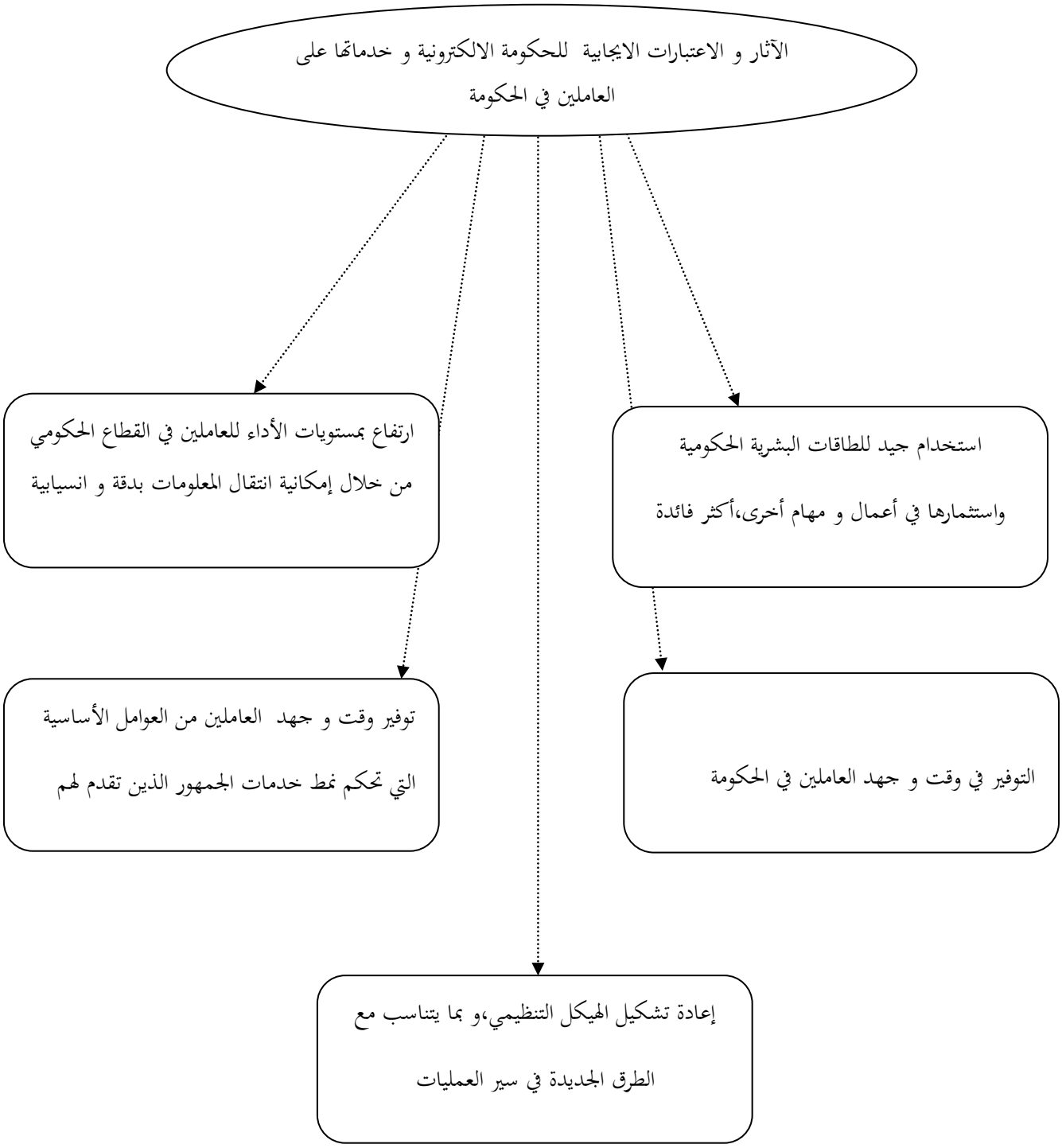
[1] طروبيانذير،الحكومة الالكترونية ومحاولة التاسيس المبدئي للادارة الالكترونية في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية ،جامعة بشار ،الجزائر،المجلد 04،العدد2019،03ص547.

شكل رقم 8 الآثار و الاعتبارات الايجابية للحكومة الالكترونية و خدماتها على المنظمات



المصدر عامر إبراهيمقنديلي ،الحكومة الالكتروني ،دار المسيرة للنشر ،عمان،2005،ص 45

الشكل رقم 09 الآثار و الاعتبارات الايجابية للحكومة الالكترونية و خدماتها على العاملين في الحكومة



المصدر عامر إبراهيم قنديلي ،الحكومة الالكترونية ،دار المسيرة للنشر ،عمان،2005،ص 44

المطلب الخامس: الخدمات التي تقدمها الحكومة الالكترونية وفوائد تطبيقها والصعوبات التي تواجه بناءها:

الفرع الأول:الخدمات التي تقدمها الحكومة الالكترونية

لابد من الحكومة الالكترونية بالفائدة المرجوة منها متمثلة في الخدمات التي ستقدمها الحكومة للمواطنين ومؤسسات الأعمال ، سواء كانت تقديم معلومات أومن خلال الخدمة التفاعلية التي يستطيع من خلالها المستفيد إجراء ومعاملات من أي مكان يتواجد فيه من خلال جهاز حاسوب موصول بخدمة الانترنت دون الحاجات للذهاب إلى مقر الدائرة الحكومية إلى مقر مقدمة الخدمة ، ويمكن تلخيص أنواع الخدمات التي تقدمها الحكومة الالكترونية في النقاط التالية : [1]

- الخدمة الصماء : وتتمثل في النافذة الالكترونية لتقديم المعلومات عن الخدمات والمعلومات التي تبثها الجهة الحكومية للمواطن وليس هناك إمكانية للتفاعل مع المستفيد .
- خدمة التلكس تحدث عندما يقدم الموقع خدمات متعددة أكثر تطورا، مثل رسوم الخدمات التي يمكن أن يسددها المستفيد .
- الخدمة المتطورة وهي التطبيق الكامل للحكومة الالكترونية حيث يمثل الموقع الالكتروني بيئة عمل داخلية حية تمثل فعليا بيئة الجهاز الإداري مع القدرة على تلبية جميع الطلبات المستفيدين من خلال هذا الموقع كتقديم التشريعات العامة ، خدمات الهجرة وتأشيراتها ، خدمات متعلقة بسوق العمل ، خدمات العقارات وتحويل الملكية هذه الأخيرة ....وغيرها .

وضمن هذا الإطار العام لتقديم الخدمات الالكترونية ، نذكر جملة من الخدمات المهمة في المجلات عدة بفضل التطبيقات الحكومة ا الالكترونية ، ومن هذه الخدمات مايلي :

- التعليم الالكتروني :الذي يمثل طريقة التعليم باستخدام آليات الاتصال الحديثة من حاسب وشبكاته ووسائطه المتعددة ، من صوت وصورة ورسومات واليات بحث ومكتبات الالكترونية وكذلك بوابات الانترنت سواء كانت عن بعد أو في الفصل الدراسي ، ويعني مجموعة العمليات المرتبطة بنقل وتوصيل مختلف أنواع المعرفة والعلوم إلى الدارسين إلى مختلف أنحاء العلم باستخدام تقنية المعلومات وهو التطبيق الفعلي للتعليم عن بعد ، فمن خلال هذا الأخيرليلزم توظيف أعداء كبيرة من أصحاب الكفاءات للعمل

[1] علي محمد عبد العزيز ،مرجع سبق ذكره ص35

في مؤسسات التعليم بل لهذه لمؤسسات الاستفادة من الخيرات أينما وجدت دون الحاجة إلى توطينها أو تشكيلها .

- **إبرام العقود الإداريةالالكترونية** : ويمكن للإدارة في مجال العقود الإداريةأن تصل : إلى مختلف الخيارات المتاحة على شبكة الانترنيت ، وتسهل الاتصال والتفاعل الدائم بين طرفي العقد وتكفل لهما والنقاش حول بنود بحرية تامة والعقد الالكتروني هو الذي يتم إبرام من خلال جميع الوسائل الالكترونية الحديثة (الفاكس وشبكة الانترنت)،وهو ليس مقتصر على التجارة والمستهلكين فقط وإنما يتم حتى بين الهيئات الحكومية والمستهلكين (المواطنين .
- **التجارة الالكترونية** :أداة أو آلية حديثة أفرزتها شبكة الانترنت ورافق ظهورها تغيير جوهري في بيئة الأعمال وتبادل المعلومات بشتى أشكالها من خلال عمليات البيع والشراء عبر الشبكات الالكترونية ،حيث مكنت التجارة الالكترونية من خلق أنماط مستحدثة كالبيع عبر وسائل تجارة توافق عصر المعلومات ، الدخول إلى الأسواق العالمية وتحقيق عائد أعلى من الأنشطة التقليدية ، تلبية خيارات المستهلك بيسر وسهولة تطوير الأداء التجاري والخدماتي، ببساطة ظهور ما يسمى بالمتاجر والأسواق الالكترونية أو الافتراضية لتعرض جميع أنواع السلع بكل تفاصيلها فنستطيع اختيار السلعة التي تريد ثم نقوم بشراها ودفع الثمن يكون عبر الانترنت ، باستخدام بطاقات الائتمان بشكل عام أو بواسطة الطرق الأخرى للدفع كالحالات .
- الديمقراطية الالكترونية عن طريق الانتخابات والتصويت الالكتروني : تمثل الديمقراطية الالكترونية استخدام كوسط لاختيار ورسم السياسات بطريقة ديمقراطية أو الاثنين معا، والتصويت الالكتروني نشاط يسهل العملية من توفر خصائص عديدة أوأهلية ، عدم معرفة نتيجة التصويت للفرد ، الشفافية ،المرونة، الملائمة والدقة .

يهتم هذا الشق بمعالجة موضوعات مشاركة المواطن في عملية المحاسبة والمساءلة عبر تقديم المعلومات الكافية عن أداء الحكومة من خلال الانترنت ووسائل التكنولوجيا المختلفة ، الممكن للمواطن المشاركة بالانتخابات عبر الانترنت مما يؤدي إلى سرعة إصدارنسبة المشاركة و النتائج ، بالإضافةإلى تخفيض نسبة استهلاك الموارد البشرية المطلوبة لإدارة عمليات الاقتراع والتصويت .ومن الخدمات الكترونيا حول قضايا أخلاقية قد تهم المواطن ، نشر وتوثيق الجلسات الحكومية والبرلمانية عبر الانترنيت وغيرها .

- **النشر الالكتروني** : الذي يمثل الاختزان الرقمي للمعلومات مع تطويرها وبنائها وتقديمها عن طريق الحاسب الآلي من خلال تقيم الوسائط المطبوعة كالكتب والأبحاث العلمية بصيغة يمكن استقبالها و قراءتها عبر شبكة الانترنت ، وما يميز هذه الصيغة مضغوطة ومدعومة بوسائط وأدوات كصوت والرسوم ونقاط التوصيل .
- **سداد الضرائب والرسوم الحكومية بشكل الكتروني** : عن طريق وسائل دفع الالكتروني كبطاقات الوفاء والبطاقات الالكترونية أو عن طريق تحويل نقدي من بنك العميل إلى حساب الجهة صاحبة الرسم
- **الجمارك عن طريق الانترنت** ك باستخدام البيانات الالكترونية عبر أجهزة الحواسب الآلية يتم تحديد بضائع وحجم الرسوم المفروضة عليها ، وكذا كمية وسنة الصنع والمنشأ ، من شانه أن يوفر الجهد والوقت ويرفع مستوى وكفاءة تسوية المعاملات .
- **إعدادالموازنةالالكترونية** : تقوم الدولة بتقدير إيراداتها ونفقاتها عبر شبكة الإنترنت عن طريق استخدام الحاسوب الذي يحدد حاجيات المرافق العامة وحجم الأموال ترصدها الدولة لكل مرفق ويتم ذلك بشفافية حيث يمكن للجمهور الاطلاع على قانون الموازنة العام من حلال المواقع الالكترونية الخاصة بمعرفة حجمها وعجزها ،وأي إرادات الدولة ،كل ذلك يتم بشكل آلي وبأقل جهد ونفقة.

الفرع الثاني : فوائد تطبيق الحكومة الالكترونية :

ولقد ذكر مدير قسم تكنولوجيا المعلومات (عامر عبد قدوري) في البحث الذي قدمه عن الحكومة الالكترونية في الجهاز المركزي للتقيس والسيطرة النوعية أهم فوائد الحكومة الالكترونية ومنها : [1]

أولا: الفوائد الاقتصادية :

1- توفير المال والوقت والجهد على جميع الأطراف المتعاملة بالحكومة الالكترونية، وتوفير مصاريف مالية كبيرة كانت تصرف أثناء العمل بالحكومة الالكترونية.

2- مفهوم اقتصادي (ذهاب السلعة أو الخدمة إلى العميل وليس العكس).

3- مساندة برامج التطوير الاقتصادي ، وذلك عن طريق تسهيل التعاملات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص ، وبالتالي زيادة العائد الربحي للحكومة الالكترونية .

[1] مريم خالص حسين الحكومة الالكترونية كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية بغداد 2013 ص446.

4- إتاحة فرص وظيفة جديدة في مجالات جديدة مثل إدخالالبيانات ، وتشغيل وصيانة البنية التحتية للحكومة الالكترونية ، وامن المعلومات .

5- توحيد الجهود ، بدلا من تشتيت الجهود وازدواجية بعض الإجراءات في الحكومة التقليدية ، يتم جمع هذه الجهود وتوحيدها تحت بوابة الكترونية واحدة .

6- فتح قنوات استثمارية جديدة من خلال التكامل بين الحكومة الالكترونية وتجارة الالكترونية وذلك عن طريق استخدام نفس التطبيقات والتقنيات والتبادل الداخلي للبيانات .

ثانيا : فوائد الإدارية:

1. مفهوم الإدارة الالكترونية (E-administration) وتنظيم العمليات الإنتاجية وتحسين الأداء الوظيفي .
2. القضاء على البيروقراطية والروتين الذي يوجد في الحكومة الالكترونية .
3. الإدارة في الحكومة الالكترونية تكون أكثر شفافية غي التعامل وأكثر وضوحا وتلغى الوساطة والمحسوبية والمجاملة .
4. الحكومة الالكترونية تختصر الهرم الإداري التسللي الذي عادة مايتبع في الحكومة التقليدية والإسراع في تنفيذ الإجراءاتالإداريةواختصارها .
5. الحكومة الالكترونية تنظيم قواعد عمل جديدة وبيئة جديدة مختلفة تماما عن الحكومة التقليدية .
6. مفهوم إداري جديد مثل العمل بروح الفريق الواحد وتوحيد الجهود .

ثالثا : الفوائد الاجتماعية :

1- تحفيز المواطنين لاستخدام الحكومة الالكترونية ، وبالتالي إيجاد مجتمع معلوماتي قادر على التعامل مع المعطيات التقنية ومواكبة عصر المعلومات .

2- تسهيل وسرعة التواصل الاجتماعي من خلال التطبيقات الالكترونية الكثيرة كالبريد الالكتروني وغيره .

3- تفعيل الأنشطة الاجتماعية المختلفة عن طريق استخدام التطبيقات الالكترونية .

الفرع الثالث: الصعوبات التي تواجه بناء الحكومة الالكترونية:

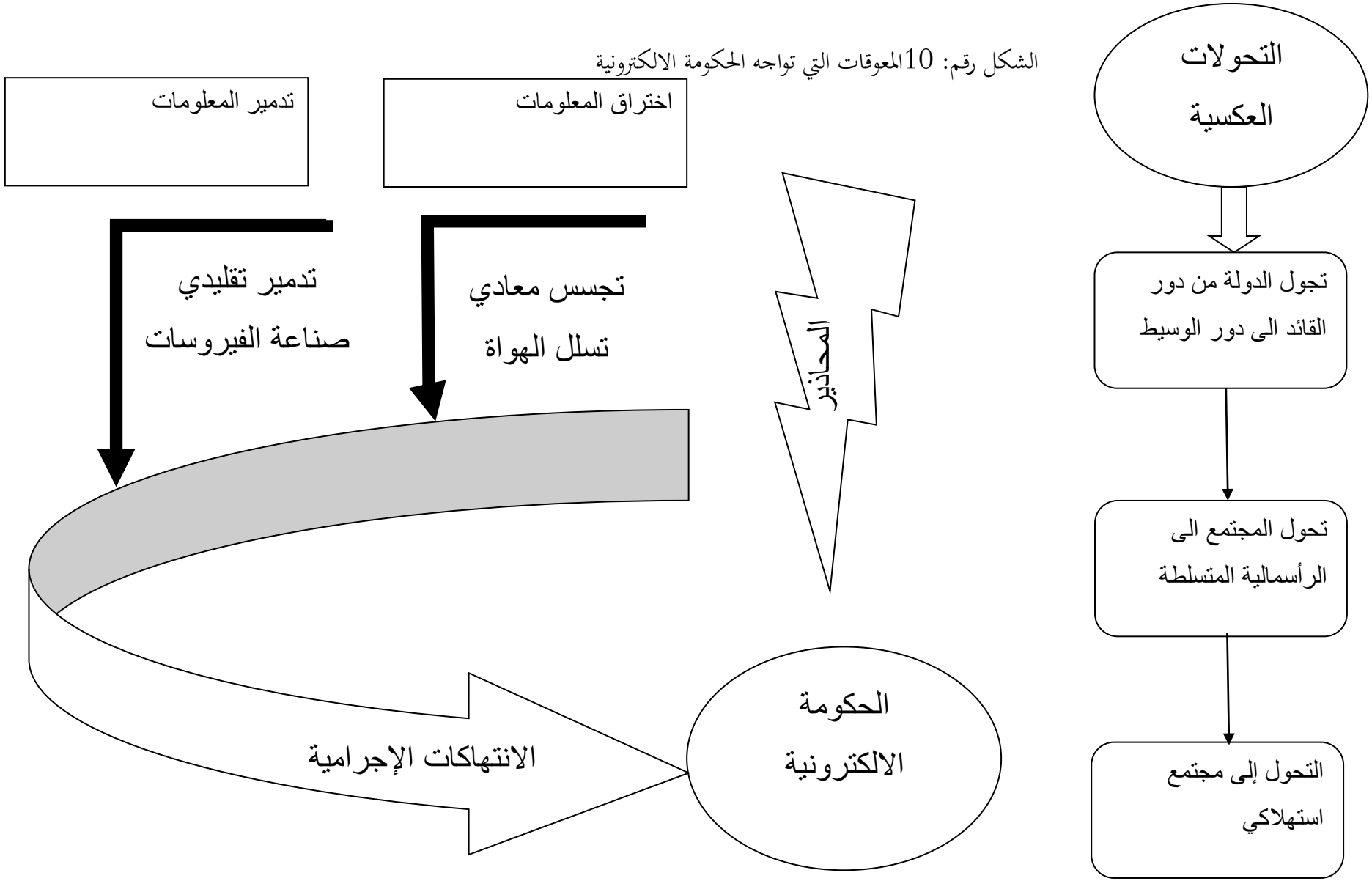
للحكومة الالكترونية والعالم يشكل عام أساسية ويحتوي كل بعد مجموعة من القيود ومواطن الضعف التي تحد من تحقيق الحكومة الالكترونية وتتضمن القيود التالية :[1]

- **البعد السياسي**: ويشمل مايلي :
- محدودية الميزانية المخصصة.
- غياب قانون المعاملات الالكترونية .
- بطئ عملية اتخاذ القرارات .
- عمليات الإصلاح والإندماج.
- البيروقراطية :قصر فترة المؤولين المختارين شعبيا.
- **البعد الاجتماعي** : ويشمل مايلي:
- ضعف مستوى التعليمي والثقافي ؛
- تواضع الثقافة المعلوماتية والتفاعل الالكتروني؛
- النقص في المهارات الضرورية لتقنية المعلومات والاتصالات ؛
- ضعف القطاع الخاص ؛
- مدا قبول المواطنين لنماذج الحصول على الخدمة بشكل ذاتي (الخدمة الذاتية)؛
- الخصوصية وسرية المعلومات ؛
- **البعد الاقتصادي**: ويشمل مايلي :
- تواضع البنية التحتية للاستثمار ؛
- الفساد الإداري؛
- ضعف الميزانية؛
- **البعد التقني** : ويشمل ما يلي:
- النقص في المهارات المتخصصة في مجال التقنية والاتصالات.

[1] زينب حوادسي ،اثر تطبيق الحكومة الالكترونية على تحسين أداء والموارد البشرية مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال قسم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة ام البواقي 2015/2014

- ارتفاع تكلفة استخدام الشبكة الدولية للمعلومات :
- البرمجيات الحاسوبية والاعتماد على التقنية .
- ويجب الأخذ باعتبار العوامل التالية عند التفكير في مخاطر الحكومة الالكترونية وحلولها .
- مستوى الثقة بالحكومة ومعاملاتها:
- أهمية الشكل الرسمي للحكومة (مركزية أو لا مركزية)
- البنية الاقتصادية .

الشكل رقم: 10المعوقات التي تواجه الحكومة الالكترونية



المصدر :أبو بكر محمود الهوش ،مرجع سبق ذكره،ص 50

المبحث الثاني : الفساد مفهومه أنواعهأشكالهوآثاره واليات مكافحته

إن الأسباب الرئيسية لظهور الفساد وانتشاره متشابهة في معظم المجتمعات إلى أن ملاحظة خصوصية في تغيير الظاهرة من شعب لأخر نتيجة اختلاف الثقافات وقيم المجتمع وهو ما يبرز الاختلاف في تحديد مفهوم الفساد.

المطلب الأول : مفهوم الفساد

نتناول مفهوم الفساد لغة واصطلاحا :

الفساد لغة:الفساد في معجم اللغة هو في(فسد) ضد (الصلاح) والفساد لغة البطلان فيقال فسد الشيء أي بطل ،والفساد في التشريعية الإسلامية يستمد معاينة من القران الكريم حيث ذكر في أكثرمن خمسين أية تنهى وتحذر منه وبعضها حدد جزاء صراحة المفسدين [1]

ويأتي التعبير على معان عدة بحسب موقعه فيه فيعني (الجدب أو القحط) كما في قوله تعالى ظهر" الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون " الروم الآية 41

أوالطغيان والتجبر كما في قوله :إنما جزاء الذين يحاربون الله و رسوله و يسعون في الأرض فسادا أن يقتلو اويصلبوا آو تقطعوا أيديهم و أرجلهم من خلاف أوينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا و لهم في الآخرة عذاب عظيم "

وتدل هذه الآية الكريمة على أن القران الكريم شدد على تحريم الفساد و أن جزاء مرتكبيه بالخزي في الحياة الدنيا والعذاب الشديد في الآخرة.

الفساد اصطلاحا: ليس عناك تعريف محدد للفساد و إنما هناك توجيهات مختلفة لتعريفه فهناك من يعرفه على انه "الخروج عن القانون و النظام (أي عدم الالتزام بهما) و استغلال غيابهما من اجل تحقيق مصالح سياسية و اجتماعية و اقتصادية للفرد أو جماعة معينة" بينما يعرفه الآخرون على انه :"قيام الموظف العام و بطرق غير سوية بارتكاب ما بعد إصدارا بواجباته و وظيفته فهو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلعا إلى تحقيق مكاسب خاصة مادية أو معنوية" كما أن البعض يوسع مفهوم الفساد فيعرفه " هو سلوك يجافي المصلحة العامة" و عرفه الآخرون " هي الانحراف الأخلاقي للمسؤولين في الإدارة و الحكومة"

[1] **عامر الكبيسي "الفساد والعولمة تزامن لا توأمة "ط2007،ص08.**

حددت "منظمة الشفافية الدولية "تعريف للفساد" هو كل عمل ينظمه سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أوجماعية[1] .

التعريف المعتمد الذي استخدمته مؤسسة البنك العالمي هو "الاستغلال السيئ للوظيفة العامة الرسمية من اجل تحقيق المصلحة الخاصة" و يندرج تحت الاستغلال السيئ ما يلي:

العمولات ،الرشاوى، تحويل الأموال،الوساطةو المحسوبية في تقلد الوظائف العامة التهرب الوظيفي – تضخم الفواتير –الغش الجمركي –إفشاءأسرار العقود و صفقات و قد اختارت " اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة2003 أي تعرف الفساد تعريف فلسفيا أو وصفيا بل انصرفت إلى تعريفه من خلال الحالات تلي يترجم فيها الفساد إلى ممارسات فعلية على ارض الواقع و منه ثمة تجريمها وهي :

الرشوة بجميع وجوهها في القطاعين العام و الخاص –الاختلاس–المتاجرة بالنقود وإساءة استغلال الوظيفة – تبييض الأموال و الثراء الغير المشروع[2]

نص المشرع الجزائري في المادة 02 من القانون رقم 06-02 المؤرخ في 20-02-2006 متعلقة بالوقاية من الفساد و مكافحته على المقصود من مفهوم الفساد"

الفساد: كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون " و هذه الجرائم هي:

- رشوة الموظفين العموميين
- الامتيازات غير المبررة في مجال الصفقات العمومية .
- اختلاس الممتلكات من قبل موظف عمومي.
- استغلال النفوذ.
- إساءة استغلال الوظيفة.

[1] جريو سارة،دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري ، مجلة الاقتصاد والمالية ، المجلد 4/العدد2جامعة الشلف الجزائر ،2018ص121

[2] سارة بوسعود،واقع الفساد في الجزائر واليات مكافحته،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،المجلد05/العدد1جامعة ام البواقي_الجزائر_2018ص298

كحوصلة لهذه التعريفات " الفساد هو كل نشاط يمارسه شخص مادي أو معنوي يسيء استخدام المنصب (السلطة) أو يستغل النفوذ أو يسخر العلاقات للاستخدامات غير قانونية تكون عادة مصدرا للرشوة و الثراء السريع بعيدا عي عين الرقابة و عن سلطة المحاسب".

المطلب الثاني:أنواع الفساد

إن تصنيف الفساد يختلف بحسب نطاقه أوحجمهأوأثرها والجهة التي تزاوله لذلك نجد العديد من التقييمات التي يمكن استعراض البعض منها فيما يلي :

فساد من حيث الحجم : ويتقدم إلى نوعين [1] :

الفساد الكبير : تمثل حالة الفساد الكبير الظاهرة الأكثر خطورة حيث يقوم السياسيون وكبار المسؤولين بتخفيض الموارد العامة للاستخدامات الخاصة واختلاس أموال الدولة ورشاوى الصفقات الكبيرة والعقود التي يصعب اكتشافها بسهولة .

الفساد الصغير :فانه يمثل حالات الفساد التي تمارس من قبل العاملين والموظفين الحكومية كرشاوى صغيرة ومحدودة من اجل زيادة دخولهم وتحسين مستوى معيشتهم .

الفساد من حيث الانتشار: وينقسم إلى ثلاث صور أساسية هي:[2]

الفساد المحلي : وهو الفساد الذي لا يخرج عن حدود المجتمع أو المحافظة الواحدة وهو يتعلق بحدود محلية لمحافظة أو مدينة أو ولاية معنية.

الفساد الدولي : الذي يشمل الفساد على مستوى دول العالم قاطبة ، وهو ما يعرف بالفساد العابر الحدود

الفساد من حيث درجة التنظيم : وينقسم إلى نوعين هما :[3]

[1]طاهر محسن منصور الغالبي .صالح مهدي محسن العامري .المسؤولية الاجتماعية وأخلاقية العمل ، الأعمال والمجتمع دار وائل للنشر 2005ص359 .

[2]المصرائي ، عبد الله احمد الفساد الإداري : نحو نظرية في علم اجتماع الجريمة والانحراف الاجتماعي ، الإسكندرية : المكتب العربي الحديث 2011ص 55.

[3]خروفي بلال "الحكومة و دورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية:دراسة حالة الجزائر ،رسالة ماجستير ،قسم العلوم السياسية جامعة ورقلة،2012/2011، ص 17.

الفساد المنظم : ينتشر هذا النوع في مختلف المنظومات الإدارية من خلال إجراءات وترتيبات مسبقة معينة ومحددة تعرف من خلالها مقدار الرشوة وآلية دفعها وطرف إنهاء التعاملات ، حيث يتم ولا يمكن ضمان عدم توقف المعاملة .

الفساد العشوائي : وهو اثر خطورة من سابقة حيث تعدد خطوات الدفع بدون تنسيق مسبق ولا يمكن ضمان إنهاء المعاملة بالشكل المطلوب.

4-الفساد من حيث النشاط والمجال : وينقسم إلى :

الفساد السياسي : عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد السياسي على انه إساءة استخدام سلطة مؤمنة من قبل مسؤولية سياسيين من اجل مكاسب خاصة بهدف زيادة السلطة أو الثروة ولا يشترط أن يشمل تبادل للعمال ، فقد يتخذ شكل تبادل النفوذ أو منح تفضيل معين .

الفساد المالي : ويتمثل في مجمل الانحرافات المالية ،والمخالفة ، ومخالفة ، والمخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها .ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية ، مثل غسل الأموال والتهرب الضريبي – تزييف العملة النقدية .

الفساد الإداري : ويقصد به مجموعة الانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وكذا المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفة [1]

الفساد الأخلاقي : هو ذلك الفساد الذي يؤدي بالمرء إلى الانحطاط في سلوكياته بصورة تجعله لا يحكم عقله ، الذي ميزه الله به عن غيره من المخلوقات ، فيستسلم لنزواته ورغباته فينحط بذلك إلى اقل الدرجات والمراتب ، وينتج عن ذلك الانتشار الرذيلة والفاحشة والسلوكيات المخالفة للآداب .

الفساد الثقافي : ويقصد به خروج أي جماعة عن الثوابت العامة لدى الأمة.

الفساد الاجتماعي : هو الخلل الذي يصيب المؤسسات الاجتماعية التي أوكل لها المجتمع تربية الفرد و تنشئته، كالأسر و المدرسة و الجامعات و مؤسسات العمل[2] .

[1] محمد قاسم القريوتي، الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق،عمان،دار وائل للنشر،2001،ص 33.

[2] عبد الله محمد الجيوس،الفساد مفهومه و أسبابه و أنواعه و سبل القضاء عليه،رؤية القوانين(ورقة قدمت في المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية قسم الندوات و اللقاءات العلمية 08اكتوبر 2003،ص 03.

الفساد القضائي : و هو الانحراف الذي يعيد الهيئات القضائية ،مما يؤدي إلى ضياع الحقوق و تفشي الظلم ، و من ابرز صوره:

المحسوبية والوساطة و قبول الهدايا و الرشاوى،و شهادة الزور.

الفساد الاقتصادي: و يتعلق هذا النوع من الفساد بالممارسات المنحرفة و الاستغلالية للاحتكارات الاقتصادية وقطاعات الأعمال،التي تستهدف تحقيق منافع اقتصادية خاصة على حساب مصلحة المجتمع بما لا يتناسب مع القيمة المضافة التي تساهم به . و تحدث هذه الممارسات نتيجة غياب الرقابة أو نتيجة ضعف الضوابطو القواعد الحاكمة والمنظمة للمناخ الاقتصادي[1]

المطلب الثالث:أسباب الفساد

هناك تعدد و اختلاف لأسباب ظاهرة الفساد نتيجة اختلاف قيم و ثقافات المجتمعات و هذا بالرغم من وجود شبه إجماع.

كون الظاهرة ظاهرة سلوك إنسانية سلبية تحركه المصلحة الذاتية و هذهالأسباب تشكك في مجملها منظومة الفساد و تختلف في الأهمية بين المجتمع و الآخر و فقد يكون احد الأسباب رئيسيا في مجتمع ما و يكون سببا ثانويا في مجتمع أخر.

- انتشار الفقر و الجهل و النقص المعرفي في الحقوق الفردية .
- عدم الالتزام بالمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية و التشريعية و القضائية في النظام السياسي و طغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وهو ما يؤدي على مبدأالإخلال بالرقابة المتبادلة ، كما أن ضعف الجهاز القضائي و غياب الاستقلالية و نزاهته يعتبر سببا مشجعا على الفساد.
- ضعف أجهزة الرقابة في الدولة و عدم استقلاليتها و تهميش أدوارها .
- عدم الاستقرار أو رفض التداول السلمي الديمقراطي على السلطة.
- اتساع هوة بين كتلة الأجور و القدرة الشرائية(الجبهة الاجتماعية).

[1] سليمان شيبوط ،محمدسيفاوي،مكافحة الفساد من منظور إسلامي ورقة قدمت في الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع و الرهانات المستقبل،معهد العلو م الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،المركز الجامعي غرداية،الجزائر،23-24-فيفري2001،ص 05.

- ازدياد ظاهرة الفساد في المراحل الانتقالية والفترات التي تشهد تحولات سياسية و اجتماعية واقتصادية مما يساعد على العمل على اكتمال البناء المؤسساتي للدولة و بالتالي ظهور بيئة مناسبة للفاسدين.
- ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد ،و عدم اتخاذ إجراءات ردعية ضد من ثبت في حقهم الفساد بسبب انغماسها في الفساد أو انغماس بعض عناصرها.
- تدني رواتب العاملين في القطاع العام و ارتفاع المستوي المعيشي مما يؤدي بعض العاملين إلى البحث على مصادر مالية أخرى حتى لو كان من خلال الرشوة.
- غياب قواعد العمل الإجراءاتالمكتوبة و مدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام والخاص، و هو ما يفتح المجال لممارسة الفساد.
- غياب حرية الإعلام و عدم السماح للمواطنين بالوصول إلى معلومات والسجلات الهامة مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات و المؤسسات العامة.
- ضعف دور المؤسسات المجتمع المدني و المؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها
- غياب أو عدم كفاية التشريعات والأنظمة التي تكافح الفساد وتفرض العقوبات على مرتكبيه الأسباب الخارجية للفساد الناتجة عن وجود مصالح وعلاقات تجارية مع شركاء خارجية للحصول على امتيازات واحتكارات داخل الدولةإضافةإلى ما تقدم يمكن تحديد ثلاث أبعادالأسباب حدوث الفساد وهي [1]

البعد السياسي: تتمثل بالإدارة السياسية الضعيفة التي تتعايش مع الفساد ،ولا تمتلك المبادرات لمكافحة ، فإنها حتى وان أعلنت عن إصلاحات ، فإنها تبقى من قبيل العبث ، ويصبح من تم وجود المصلحة بلا معنى ، حتى وان توفرت لديهم الجدية والرغبة الصادقة في الإصلاح ، وبدون الإرادة السياسية فان مواجهة الفساد ستقتصر على الشكل ليس إلا، ويبقى دور المصلحين مقتصرا على المناشير والنداءات والتمنيات ، وان غياب الإرادة السياسية يؤدي إلى غياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية وعن هذا المستوى تظهر حالة غياب الحافز الذاتي لمحاربة الفساد تحت وطأة التهديد بالقتل والاختطاف والتهميش والإقصاء الوظيفي ، كما تتعطل إلى حد بعيد آليات الرقابة في الدولة ويخبو وانع المساءلة والمحاسبة ، حيث أن الحكومة لا تحاسب الإدارة مع علمها بالفساد ،

[1] د محمد عمر سقلوف،د،عبد الحفيظ ميرة،الحاكمية المؤسسية و علاقتها بالخصخصة و المسؤولية الاجتماعية،المؤتمر الثالث للعلوم المالية و المصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية،تجربة الشركات و المسؤولية الاجتماعية ،تجربة الاسواق الناشئة،كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية،قسم العلوم المالية والمصرفية،جامعة اليرموك ،اربد ،الاردن 18.17افريل 2013ص111.110.

وان يد القضاء لا تول المسؤولية في الدولة منها قبل أن عرف أوشاع عنهم ، وان هيئات الرقابة تكون معطلة إما بفعل شدة الفساد الذي يتجاوز أبعاده قدرتها ، ا ولان دم الفساد اخذ يدب في عروق بعضها .

البعد الاقتصادي : يتمثل في البطالة وتدنية الرواتب والأجور وتباين الدخول بشكل كبير وانخفاض مستوى المعيشة بشكل عام ، فضلا عن غياب الفعالية الاقتصادية في الدولة وكثرة الصفقات المشبوهة أو الناتجة عن عمليات السمسرة يحتل الفساد المالية فيها حيزا واسعا .

البعد الاجتماعي : يتجلى عندما يغدوا لكل شيء ثمن يقاس بالدنانير ، وعندما يغدو للقيام بواجب وظيفي معين عندما يكون أثمن ، ولإجراء معاملة مع إرادات الدولة ، ولتصريف أعمال الحكم ثمن ، وللكلمة في وسائل الإعلام ثمن ، ولحكم القضاء في بعض الحالات ثمن ، وعندما يصبح لكل شيء ثمن ، فان الفساد قد أضحى في حياتنا العامة من صلب ثقافة المجتمع وبذلك يكون المجتمع في هذا الحال قد ابتلى بما نسميه ثقافة الفساد ، وعندما يكون الفساد من صلب ثقافة المجتمع يصعب علاجه ، فالفساد لا ينتج إلامزيد من الفساد ، والفاسد لايرى في الفساد عيبا وهذا يشكل الفساد طوقا يحتاج إلى من يكسره .

أسباب إدارية: تتميز معظم الدول النامية بكبر حجم القطاع العام وازدياد العاملين فيه ولهذا تأثير كبير على المجتمع فيما يتعلق بتوزيع السلع والخدمات حيث انه كلما كبر حجم القطاع واتسعت مجالاته ازداد الميل نحو الفساد .

المطلب الرابع : مظاهر الفساد :

للفساد العديد من الممارسات التي تعبر عن الظاهرة، وعادة ما تكون متشابهة ومتداخلة ويمكن تقسيمها إلىالأشكالالتالية :[1]

1- **الفساد التنظيمي** : ويعتبر الفساد التنظيمي إحدى مظاهر الفساد الإداري والمالي البارزة والتي تتمثل أهم ممارسته فيما يلي :

- **التراخي وعدم احترام وقت العمل** : ويظهر بعدم التزام الموظف بوقت العمال ، أو يحسب تفضيل العلاقات فانه بذلك يصرف وقتا هو ملك للدولة فيلحق الضرر بالمراجعين من خلال سرقة وقتهم

[1] مفتاح صالح ،معارفي فريدة الفساد الإداري والمالي :أسبابه،مظاهره،ومؤشرات قياسه ورقة قدمت في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة بسكرة 06.07 ماي 2012ص07.

وتأخيره وانجازه معاملاتهم،مما يؤدي إلى ظهور الفساد الإداري والمالي لان المراجع يلجا في مثل هذه الحالة إلى البحث عن مصادر غير قانونية لتسوية معاملات حتى قبل المراجعة .

- **امتناع الموظف عن تأدية العمل المطلوب منه** : قد ينصرف الموظف أحياناأو يمتنع عن ممارسة الصلاحيات المخولة له وهذا ناتج عن عدم ثقة الموظف بقدراته وخوفه من الوقوع في الخطأ ، وتحمل نتائجه ، مما يترك أثارمابين المواطن والموظف تقود إلى الفساد .
- **عدم تحمل المسؤولية** :إن تخوف الموظفين وعدم تحملهم للمسؤولية يدفعهم إلى التجزئة إجراءات المعاملة الواحدة بين عدة أشخاص ، لاعتقادهم بان زيادة عدد متخذي القرار ينساب عكسيا مع احتمال التعرض للمسؤولية على رغم من أن قرار بعض المعاملات لا يتحمل على أساس الموظف أي مسؤولية ؛

2- **الانحرافات السلوكية** : من أهم الانحرافات السلوكية التي تؤدي إلى ارتكاب الفساد نذكر ما يلي :

-سوء استعمال السلطة : ويعد سلوك غير أخلاقي وسببا رئيسيا في الإطاحة بالعديد من الحكومات في السنوات الأخيرة لاسيما في الدول التي تحولت من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ، إذ يشغل الموظفون العموميون موقعهم وصلاحياتهم

3- **الانحرافات المالية** : يقصد بها المخلفات المالية التي تتصل بسير العمل المنوط بالموظف وتتمثل في مايلي :

- **مخالفة القواعد المالية والأحكام المالية القانونية** :إن ميل نحو المخلفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها في القانون أو داخل المنظمة ومحاولة تجاوزها ، واعتبار ذلك النوع من الوجاهة دليل على النفوذ والسلطة هو احد المظاهر البارزة للفساد المالي والإداري الذي يتعايش مع السلوك الإنساني إلى درجة أن تحول الفساد من مجرد سلوك يتقبله البعض إلى سلوك متعمد ومبرر من قبل الأكثرية وكنتيجة كذلك تسوء الرغبة في مخالفة أحكام القانون والخروج الاحتيال والتهرب الجبائي الذي يضعف ميزانية الدولة والتهرب الجمركي الذي يخل من تنافسية الشركات ويحرم الدولة من الإيرادات ، وتهريب الأموال الذي يقلل من ثقة المستثمر الأجنبي المحلي

- **الإسراف في المال العام** : ويعد من ابرز العوامل التي تقود إلى تبديد الثروة القومية ويتمثل صورة منح التراخيص والإعفاءات الضريبية والجمركية والشركات الغير المؤهلة قانونا أو غير الكفاءة ، وبدون وجه حق ، وبشكل غير نزيه وغير عادل ، هدفه إرضاء من هم في السلطة أو لتحقيق المصالح المتبادلة .

4- **الانحرافات الجنائية** : تبرز مظاهر الفساد الإداري والمالي في الانحرافات الجنائية التالية :

- **الرشوة** : عرف الفقه الرشوة بأنها متاجرة الموظف بأعمال وظيفته طلب أو قبول أو تلقي ما يعرضه صاحب الحاجة مقابل أداء خدمة أو الامتناع عن أدائها ، وعرف القانون الجزائري مرتكب الرشوة من خلال المادة 127 من قانون العقوبات على انه يعد مرتش ويعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة مالية تتراوح من 500الى 500دج لكل عامل أو مندوب باجر أو مرتب على أي صورة كانت طلبا أو قبل عطية ... إلاأن من شان وظيفته أن تسهل له أداءهأو كان من الممكن إن سهله له.

والرشوة ليست بظاهرة عابرة أوعرضية ،وإنما هي ظاهرة مؤثرة في الاقتصاد بدليل الخسائر الناتجة في الواقع عن دفع الرشوة التي تعد فادحة ولا نظير لها إلى الحد الذي يمكن إن يرهن مستقبل الكثير من الأجيال ، وتظهر الرشوة في نظام المنافسة الاحتكارية لان الاحتكار يجبر المستهلك على التغيير أوليات سلوكه الاقتصادي سعرا أعلى من سعرا لتكلفةإلى أن هذا السعر لا يذهب إلى المنتجين بل إلى طرف وسيط في التبادل نجم عن تصرفه تزايد الحاجة للسلطة أو الخدمة في السوق .

غياب الوقاية التي تقود إلى سوء الاستغلال السلطة ، حتى إذا ما وجدت قوانين تمنع الموظفين من ابتزاز الموظفين للحصول على مكافئات غير قانونية ، فان جهاز الخدمات المدنية برمته يعاني فساد كبير دون اعتراض الأفراد خوفا من قرارات موظفين الحكومة وتعرض للأذى الشخصي ، مما يؤدي إلى حرمات المواطن من حقه للاعتراض على أي استغلال للسلطة فتصبح الوظيفة بالنسبة لمثل هؤلاء الموظفين مرتعا خصبا للسيطرة وبسط النفوذ وتحقيق الأهداف والمصالح الخاصة غير المشروعية على حساب الأهداف والمصالح العامة المشروعية ؛

وقد تستعمل السلطة بهدف الانتقام والتي تعد من أسوء صور الإساءة لان الإدارة منحت وسائل وامتيازات السلطة العامة من اجل الخدمة العامة وتحقيق المصلحة العامة ، غير انه في كثير من الأحيان نجد بعض الرؤساء الإداريين يقومون بتصرفات ويتخذون قرارات في مجال الوظيفة العامة بغرض الإساءة للآخرين.

- **المحاباة المحسوبية** : ويقصد بمحاباة تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات وحقود الاستئجار والاستثمار ، أما المحسوبية فهي إصرار ما تؤيده التنظيمات من خلال نفوذها دون

استحقاقهم له أصلا ويترتب على انتشار ظاهرةالمحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين مما يؤثر على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج

- وتعتبر المحاباة والمحسوبية من أكثر مظاهر الفساد خطورة والأصعب علاجا يترتب عنها أثار سلبية تنعكس على حياة المجتمعات نتيجة لذلك الممارسات .
- كما ان التحيز ومحاباة لطبقة ما ولاعتبارات عرقية أو عقائدية يؤدي شق الوحدة الوطنية وغرض العداء وغرس العداء والحقد في النفوس وأضعاف ثقتهم بنزاهة الإدارة و عدالتها .
- **الوساطة:** وتعد من الظواهر الاجتماعية العامة التي تسود معظم المجتمعات، وتعرف على أنها تدخل شخص ذو مركز ونفوذ لصالح من لا يستحق التعيين، أوإحالة العقد، أو أشغال المنصب وترجع أسباب الوساطة إلى :
- دور التنظيمات البيروقراطية الرسمية وواجبها وإمكانياتها :
- التفاوت الاجتماعي والاقتصادي لفئات المجتمع :
- مستوى انتشار التعليم .

وتظهر الوساطة في المجتمعات التي تسود فيها عدة عوامل مثل :

- عدم وضوح النظام والقوانين للتنظيمات العامة والخاصة
- علاقة المواطنين بالمنظمة التي يتعاملون معها ، فهناك علاقة عكسية بين الثقة واللجوء للوساطة
- شيوع فكرة أن كل قاعدة استثناء ومنها الوساطة .

- **اختلاس المال العام** : يظهر الفساد أيضا في صورة على المال عام ، وهو ذلك الاعتداء الصادر عن أصحاب الوظيفة العامة لتعدد وتزايد حالات اختلاس المال العام والذي يقع على مبالغ كبيرة خاصة في مجال الصفقات العمومية والاستثمارات عموما .

وتبين في العديد من حالات الاختلاس أن بعد الاستيلاء على المال العام يلجأ المسؤولين إلى تهريب تلك الأموالإلى خارج بسرية ، وتكون بمنأى عن استيرادها أو من أنتمد يد العدالة إليها عن طريق التصرف فيها صوريا أو ظاهريا إلى الغير كالزوجة أو الأبناء أو الأصدقاء المقربين بغرض إخراجها من دائرة الشفعة ومن طائلة رقابة

القانون أو يندرج ضمن وسائل الاعتداء على المال العام كل الآليات التي يستعملها الموظفون العاملون للحصول على الأموال العامة .

المطلب الخامس :آثار الفساد واليات مكافحته

أثارالفساد : هناك آثار وخيمة للفساد على الفرد والمجتمع والدولة ككل وهي متنوعة يتنوع المجالات والقطاعات التي ينشر فيها الفساد وبتنوع أسبابه[1]

1- **الآثارالاجتماعية** : تتمثل في زعزعة القيم الأخلاقية القائمة على الصدق ، الأمانة ، العدل ، المساواة وغيرها ، انتشار الجرائم بسبب غياب القيم والشعور بالظلم تدني مستوى المعيشة وانتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية ، وزيادة حجم المجموعات المهمشة ، انتشار بعض الآفات الخطيرة على المجتمع كالمخدرات والإرهاب والتجارة بالأعضاء البشرية نظرا لاستغلال بعض المنظمات المنحرفة للظروف التي يخلفها الفساد من فقر وتهميش وغيرها وتوفيرها لبعض احتياجات ومطالب أبناء المجتمعات الفقيرة مقابل تنفيذ أهدافها . فقدان هيبة القانون في المجتمع وتصبح مخالفة هي الأصل واحترامه هو الاستثناء .

2- **الآثارالسياسية** : تتمثل في تحكم المصالح الشخصية في القرارات تتخذها الحكومة وان كانت مهمة ومصيرية ، الإضرار بسمعة الدولة في المجتمع الدولي مما يؤثر على علاقاتها الخارجية ومشاركاتها في القضايا العالمية ، تدني مستوى المشاركة السياسة للمواطنين لعدم اقتناعهم بنزاهة المسؤولين وعدم ثقتهم بالحكومة ومؤسساتها ، ضعف النظام السياسي وضعف بنيته الديمقراطية .

3- **الآثارالاقتصادية** : عموما تتمثل في التباطؤ نمو الاقتصاد الوطنية نتيجة لما يلي :

-قلة خطط و برامج إذ تتحول معظم الأسواق المخصصة لتلك البرامج لمصلحة أشخاصمعنيين تحديد حجم و جودة الاستثمار ، و الحد من إمكانات نقل التكنولوجيا و المهارات.

-إضعاف مستوى الخدمات في البنية التحتية بسبب الرشاوى والاختلاسات التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار في هذه المجالات و تؤثر توجيهها في الشكل السليم[2] هجرة أصحاب الأموال و الكفاءات إلى الخارج

[1] مليكة قرباتي،دور الحكومة الالكترونية في مكافحة الفساد ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في الحقوق تخصص قانون عام اقتصادي قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة غرداية 2018/2017ص232

[2] حسين هادي غنيزة،احمد ماهر علي،دور المعايير المحاسبية في الحد من الفساد الإداري و المالي وسيلة مركز الدراسات الكوفة ،جامعة الكوفة ،العدد 32،2014،المجلد 01 ص 150.

نظرا الغياب التقدير ونظرا التدني مستويات المنافسة و الابتكار ،ارتفاع تكلفة المعاملات و الخدمات و قلة جودتهاظن نقص فرص العمل و انتشار البطالة، وتراجع الإنتاجية، التقليل من عائدات الضرائب عن طريق التهرب و تنشيط اقتصاد الظل،تبديد موارد القومية للبلد كالبترول و الغاز... و تهميش إسهامها في التنمية الاقتصادية و سوء توزيع الدخل و الثروة، تغيير المعايير ليصبح المكتب الشخصي للمسؤولين عاملا مهما في إبرام العقود.

4- الآثار الإدارية:[1] تتمثل في انعدام المهنية في العمل و انتشار عدم المسؤولية و النوايا السلبية و الموظفين، تحويل التخطيط إلى عملية ضرورية نظرا اعدم قياسه على أسس علمية، والانضمام بين أجهزة التخطيط و الأجهزة المالية إلى جانب مقاومة الكثير من متخذي القرار للخطط كونها تمثل قيودا يمكن أن يحاسبوا على أساسها ، الحد من فعالية نتائج جهود التنظيم الإداري من خلال مقاومة التغيير و الإصلاح الإداري ، الانحراف بمقاصد القرار من المصلحة العامة في سبيل تحقيق مصالح خاصة لجماعات الضغط التي تمتلك معلومات دقيقة عن المشاريع في الجهاز الحكومي نظرا لذكره لقدرتها على بناء شبكة علاقات غير رسميةو تمكنها من إقناع متخذي القرار بمطالب و رغبات خاصة لتحقيقها غالبا ما تكون متعارضة مع المصلحة العامة،إعاقة جهود الرقابة عن طريق عدم م تزويد الأجهزة الرقابية بالتقارير المطلوبة عن سير العمل أو تزويد ها بتقارير وهمية، ا و عن طريق تسليط الرقابة توجيهها نحو موظفين و مواطنين هم أنفسهم ضحايا للفساد و ليسو محركين له.

الفرع الثاني : الآليات المقترحة لمكافحة الفساد:

يعتبر الكشف عن جرائم الفساد أمر في غاية الصعوبة في ظل التطور التكنولوجي الحديث و من هذا المنطلق تبدو أهمية وجود آليات و ضرورة إتباعها في الكشف عن جرائم الفساد و بالتالي إمكانية مكافحته و في هذا الصدد يمكن إتباع الآليات التالية:

1- **التوعية و التثقيف:**تعد مسألة التوعية أو إذكاء الوعي بمخاطر الفساد و إبراز الآثار السلبية الخطيرة التي تخلفها ممارسة ظواهر الفساد، و التثقيف بسبل و آليات منعه و مكافحته من أهم الوسائل التي تتبناها الدول في مواجهة هذه الآفة الخطيرة التي تنهش جسم المجتمع و الدولة، ومن هنا فان مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة تحتم على الدولة بكافة مؤسساتها الرسمية و على المواطن،و المجتمع بكافة مكوناته

[1] عبد الرحمان بن احمد الهيجان،الفساد و أثره في الجهاز الحكومي ،مقال منشور ضمن كتاب مكافحة الفساد ،ج 2، أكادمية نايف العربية الأمنية ،الرياض،2003،ص 556-568.

التصدي لها و من اجل تحقيق هذا الهدف لا بد من رسم البرامج و الخطط حول التوعية و التثقيف بمخاطر الفساد و أثاره المدمرة و الأسباب التي أدت إليه و كيفية الوقاية منها و علاجها.

2- **قياس مؤشرات النزاهة و الشفافية:** و ذلك من خلال استبيان لقياس مؤشرات النزاهة و الشفافية و الإدارة الرشيدة لموظفي الحكومة و المواطنين بالتنسيق مع هيئات متخصصة وجهات أخرى يتم تحديدها حسب الحاجة و نشر نتائج الاستبيان في وسائل الإعلام و يمكن تعميق أسس النزاهة من خلال العديد من المعاير و التي تحتاج إلى تطوير الوعي بها في المجتمعات العربية و هي:[1]

أ. **المحاسبة:** و هي خضوع الذين يتولون المناصب العامة للمسائلة القانونية و الإدارية و الأخلاقية إزاء قراراتهم و أعمالهم.

ب. **المساءلة:**و هي واجب الموظفين العاميين تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم و مدى نجاهم في تنفيذها للتأكد من أن عملهم يتفق مع القيم و أحكام القانون.

ج. **النزاهة:** و هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق و الأمانة و الإخلاص في العمل و تشمل هذه المنظومة من القيم أيضا حرص الموظف العام على تلقي أي مقابل مالي من مصدر حاجي للقيام بأي عمل يؤثر في مصلحة العامة أو يؤدي إلى هدر المال العام ، ويرتبط أيضا بمفهوم النزاهة مفهوم الشفافية الذي يتعلق بوضوح الأنظمة و الإجراءات داخل المنظمة و في العلاقة بينهما و بين المنتفعين من خدمتها و علنية الإجراءات و الغايات في جمل المؤسسة العامة و أهدافها.

د. **الإفصاح**:عن المعلومات و تعزيز حق المواطن في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة و آليات تقديم الخدمة إلى المواطن،حتى لا تبقى هذه المعلومات وسيلة من وسائل الاستغلال لهؤلاء المواطنين، يرتبط بذلك تقرير مفهوم المواطنة التي ينبغي أن تكون أساسا للعلاقة بين السلطة والمواطن و التي تقوم على الحقوق و الواجبات المتبادلة بينهما.

هـ. **اعتماد مدونات السلوك:** من خلال اعتماد مواثيق شرف أو أخلاقيات عمل في إطار المنظمات العامة، تحديد للعاملين فيمها مجموعة السلوكيات و القيم التي ينبغي مراعاتها في أثناء أداء مهماتهم و في علاقتهم بالجمهور و هو ما يعزز قيم النزاهة في العمل و يعزز أيضا محاربة الفساد.

[1] علاء فرحات طالب،سحر عبد الأمير عاشور،استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري و المالي،رؤية شاملة بحوث أوراق عمل المؤتمر السنوي العام نحو إستراتجية وطنية لمكافحة الفساد،القاهرة،2010 ص 122

3-**تقرير المحاسبة العمودية**:أي تعزيز المحاسبة في السلع الوظيفي بمعنى آخر محاسبة من هم بدرجة مدير صعودا إلى القيادات في المستوى الأول.

4- تعزيز مقومات نظم المحاسبة الأفقية: بموجب هذا النوع من المحاسبة يكون من يشغل منصبا عاما مسؤولا أمام جهة أخرى على مستوى أفقي ، إضافة إلى المساءلة العمودية و الذي يعني وجود مسؤول أو منظمة خارج نطاق المساءلة أو في وضع مهيمن على سائر المنظمات ، حيث يضمن وجود سلطة أو منظمة لمراقبة سلطة أخرى.

5-معالجة الفراغ التشريعي و المؤسسي: و تتضمن تحديد التشريعات و المؤسسات المطلوبة لاستكمال بناء الإطارين التشريعي و المؤسسي اللازمين لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، و لعل من ابرز الإجراءات التنظيمية التي تستهدف إرساء دولة القانون و المؤسسات و تنفيذ برامج مكافحة ظواهر الفساد ومعالجة أسبابها، إنشاء مؤسسات معينة بمكافحة الفساد و تفعيل دور القائمة منها و تعزيز عمليات التنسيق و التكامل و التعاون فيما بينها ، ومن هذا الإطار يجب القيام بإجراء مسح شامل للتشريعات المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالإضافة إلى:

- إصدار لائحة للسلوك الوظيفي.
- إعداد إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد بالتنسيق و التعاون مع برنامج الأمم المتحدة UNDP و مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة UNODC .
- إصدار لوائح و تعليمات تعتني بالنزاهة و الشفافية و المساءلة المحاسبة.
- إقامة نشاطات العلمية و التثقيفية،مؤتمرات و ندوات،برامج إعلامية.....الخ

6-حرية تداول المعلومات: تعتبر إتاحة المعلومات عن أداء الأجهزة الحكومية من أهم متطلبات وجود رقابة قوية من المواطنين و من المجتمع المدني على الأداء الحكومي، و بالتالي قدرة اكبر في مكافحة الفساد، وعلى الرغم من هذه الأهمية فانه مازال بعض القيود التشريعية على حرية تداول المعلومات.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة:

المطلب الأول: الدراسات التي تناولت موضوع الحكومة الالكترونية:

1- دراسة احمد بن عيشاوي بعنوان اثر تطبيق الحكومة الالكترونية على مؤسسات الإعمال بجامعة ورقلة العدد07/2009-2010.

هدفت الدراسة إلى محاولة التعريف أكثر بمفهوم الحكومة الالكترونية الذي يعد من المفاهيم الحديثة و إبراز عناصر البنية التحتية الضرورية لتطبيقه و أهم العراقيل التي تحول دون إنجاحه، ومحاولة الإحاطة بأهم الآثار و المنافع التي تعكس على مؤسسات الأعمال من جراء التطبيق الصحيح لهذا المفهوم.

محاولة تشخيص الواقع الجزائري إزاء إقامة هذا المشروع بعد أكثر من ثلاثة سنوات على إطلاقه ، وصولا لتقديم بعض الاستنتاجات و التوصيات التي نراها ضرورية في هذا الشأن و انطلقت الدراسة من الإشكالية التالية:ماهي آثار تطبيق الحكومة الالكترونية على مؤسسات الأعمال. واستخدم الباحث المنهج النظري التحليلي إلى معالجة إشكالية هذا الموضوع على عينة عشوائية قوامها 100 مفردة و اعتمد الباحث على الاستبيان كأداة للحصول على البيانات من المبحوثين.

و توصلت الدراسة إلى أهم النتائج نوجزها كالآتي:إن الحكومة الالكترونية جاءت نتيجة للتحولات متعددة كان لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحظ الأوفر فيها و هي تؤدي نفس المهام الحكومة التقليدية لكن من خلال نمط الكتروني موحد كما أن تطبيق المشروع يستلزم توفير البنية التحتية الأساسية لقيامه المتمثلة في جملة من المتطلبات كتوفير شبكة اتصالات ،الحاسب الآلي ،انتشار الانترنت و التشريعات المتخصصةفي هذا المجال و العنصر البشري المؤهل وغيره.

2-دراسة لباز سعد ،بعنوان الحكومة الالكترونية و إشكالية الرشاد الاقتصادي في الجزائر بين العوائد الاقتصادية ومتطلبات الحكم الراشد،قسم علوم سياسية ،جامعة الجلفة،2007-2008:

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد الحلول البديلة لمشكلات الإدارة التقليدية كبطىء وصعوبة الإجراءات و البيروقراطية و الفساد ،معرفة مدى ما يمكن أن يمثله تحقيق و تطوير مشروع الحكومة الالكترونية في تحقيق الرشاد الإداري و بالتالي التقليل من الإنفاق الحكومي خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعانيها الجزائر.وانطلقت الدراسة من الإشكالية التالية :ما إمكانية تحقيق الرشاد الإداري من خلال تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر، و استخدم الكاتب المنهج الوصفي التحليلي في معالجة إشكالية هذا الموضوع و المنهج

المقارن من خلال المقارنة بين المستويات التطبيقية للحكومة الالكترونية في الجزائر مع نظيراتها في الدول الأخرى و خاصة دول الجوار و كذا مقارنة تجارب و تطبيقات الحكومة الالكترونية بين الدول.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج نوجزها كالأتي :تباينت الإمكانيات المتاحة لخلق اثر اجتماعيو اقتصادي، والمساهمة في تكريس الحكم الراشد و الإصلاح الإداري و الاقتصادي بهدف تطوير الحكومة الالكترونية في معظم البلدان أساسا إلى تطوير الخدمات الالكترونية التي يمكن للعملاء الوصول إليها عن طريق الانترنت.

3-دراسة إياد خالد عدوان بعنوان مدى تقبل المواطنين للحصول على خدمات من خلال الحكومة الالكترونية (قطاع غزة) قسم إدارة الأعمال،2007

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى فهم المواطنين لمفهوم الحكومة الالكترونية، التعرف على ردود الفعل لدى المواطنين حيال الحصول على الخدمات ،التعرف على حجم الثقة المواطنين بمزايا الحكومة الالكترونية ،

وانطلقت الدراسة من الإشكالية التالية:ما مدى تقبل المواطنين للحصول على الخدمات من خلال الحكومة الالكترونية؟ واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستلانة على عينة استطلاعية مكونة من 30استبانة.

وصلت الدراسة إلى أهم النتائج نوجزها كالأتي: وجود ثقة كبير بين المبحوثين بان الخدمات الالكترونية تأخذ مصالحهم بعين الاعتبار.

4-دراسة سعايدية محمد علي بعنوان اثر شبكة نظم المعلومات الالكترونية في أداء الحكومة الالكترونية قسم علوم التسيير مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2014/20013.

هدفت هذه الدراسة إلى : معرفة الفائدة المباشرة من الحكومة الالكترونية و التي تعتمد بشكل كبير على شبكة نظم المعلومات الالكترونية،فهم العلاقة الطردية بين قوة شبكة نظم المعلومات و سرعة ودقة انجاز المعاملات ، التعرف على واقع شبكة نظم المعلومات الالكترونية في الدائرة الحكومية،معرفة الفائدة المباشرة للحكومة الالكترونية و التي تعتمد بشكل كبير على شبكة نظم المعلومات الالكترونية و انطلقت الدراسة من الإشكالية التالية: كيف تؤثر شبكة نظم المعلومات الالكترونية في أداء الحكومة الالكترونية و معاملاتها الرقمية؟ و استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى المقابلة و كذلك الملاحظة على مجتمع الدراسة في الأفراد العاملين بالمؤسسة و عددهم 60 عامل دائم.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج نوجزها كالأتي :المعلومة هي وليدة البيئة الداخلية أو الخارجية للمؤسسة حتى يكون نظام المعلومات فعالا داخل المؤسسة لا بد أن يعتمد على شبكة الكترونية،امن شبكة أنظمة المعلومات الالكترونية من لهم الأسس التي يعتمد عليها الأداء ،أن الحكومة الإلكترونية لها عدة فوائد :على المجتمع ،المواطن،المنظمات.

5-دراسة أمينة بن حامد بعنوان الحكومة الالكترونية –تجربة الجزائر للتحول محو حكومة الكترونية – جامعة قاصدي مرباح،ورقلة قسم علوم سياسية 2012-2013.

هدفت هذه الدراسة إلى :إعطاء صورة ابسط لمفهوم الحكومة الالكترونية و إزالة اللبس في وربطه بصورة دقيقة بتقديم الخدمات و توضيح الفرق بين الأداء التقليدي و الالكتروني للمؤسسة محل الدراسة،التعرف على المشاريع و الإسهامات التي تقدمها الجزائر كدولة تحاول الوصول إلى حكومة الكترونية .و انطلقت الدراسة من الإشكالية التالية:إلى أي مدى يمكن تطبيق إجراءات الحكومة الالكترونية في الجزائر من خلال تجربة الجزائر الالكترونية؟.واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي و منهج دراسة الحالة بغرض تجسيد الجانب النظري و التطبيقي و ذلك باختيار حالة دولة الجزائر.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج نوجزها كالأتي:إن الجزائر تسعى إلى تحقيق حكومة الكترونية تمكنها من الالتحاق بركب الحكومات المعاصرة ،أن جميع المشاريع التي قامت بها الجزائر من اجل إرساء حكومة الكترونية كانت مشاريع فاشلة لكنها تسعى إلى بناء مشاريع أخرى قابلة للتنفيذ أن تطبيق حكومة الكترونية في الجزائر يواجهه عدة صعوبات من نجاحه.

الدراسات الأجنبية

1- **دراسة مؤسسة أبحاث فور ستر FORRESTER 2000**:و هي دراسة عن سرعة انتشار تطبيق الحكومة الالكترونية حيث أوضحت الدراسة أنها ستنتشر خلال العقد القادم بسبب الضغوط الجماهيرية لتقديم الخدمات الكترونيا ، وأوضحت الدراسة أن التوجه نحو الحكومة الالكترونية سيكون عملية تدريجية لكنها لاتلبثأن تتوسع مع تزايد الضغوط الجماهيرية، والتي ستجبر الحكومة في التخلي عن الأساليب التقليدية، كما دعت الدراسة إلى ضرورة تسويق الخدمات، و تشجيع الجمهور على الاستفادة منها ، وقد حددت الدراسة مراحل تمر بها الحكومة الالكترونية.

2- **دراسة هدستار وبل HEADSTER BULL 2001**: و هي دراسة عالمية بالتعاون مع البنك الدولي و الأمم المتحدة و منظمات الأعمال الدولية، وبعض الأكاديميين و المنظمات الغير ربحية و بعض الاتحاديات التجارية شملت أربعين دولة حيث أوضحت الدراسة أهمية مواكبة التحولات الالكترونية الرقمية في مختلف المجالات ، و توصلت إلى بعض النتائج أهمها : أن الانترنت عامل قوي في عولمة السوق ، ونمو الدخل العالمي ، وستؤثر على العرض ، والتكلفة وعلاقات المستهلكين والبناء الهيكلي ، الأمر الذي يتطلب إجراء تغييرات جذرية في أساليب العمل الحكومية ، وشركات الأعمال من الشكل التقليدي اليدوي إلى الشكل الآلي الالكتروني ، بل ويجب تطوير المهارات والمعارف للإفراد مما يتناسب مع التطورات والمستجدات التكنولوجية ، وأكدت الدراسة على ضرورة تطوير مؤسسات الرقابة بشكل يعزز الانفتاح والديمقراطية في المنظمات وعرضت الدراسة أخيرا لمشكلة هجرة الأدمغة وضرورية البحث عن حلول لهذه المشكلة ، واقتراح آليات لحلها تتمثل في بقائهم في أوطانهم والاستفادة من خبراتهم عن بعد باستخدام التكنولوجيا الحديثة والوسائل الالكترونية الملائمة

3- **دراسة الحالة بعنوان بناء الحكم في برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصال العالمية : دراسة حالة الحكومة الالكترونية في الأردن** : THE GOVERNANCE ARCHITECTURE OF GLOBALE ICT PROGRAMMES:A CASE STUDY OF GOVERNNENT JORDANوهي دراسة : لديقو دانيال نفارا "DIEGO DANIELE NAVARRA"،والصادرة عن الكلية لندن الاقتصاد وعلم السياسة في سنة 2006، حيث تقدم الأطروحة نظرة برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصال العالمية من خلال حالة الأردن كنمط عالمي جديد في صياغة الحكم والتنظيم حيث قدمت هذه الدراسة نظرة متميزة على الدور الذي تلعبه سياسات التنمية التكنولوجية الدولية والحكومة الالكترونية في هندسة الحكم العالمي الجديد ، والسياقات التفاعلية الجغرافية السياسية ، والتكنولوجية في الأردن ، التي تعيد تعريف دور الدولة بشكل أساسي والمؤدية للعولمة .

وقد جاءت الدراسة في ثمانية فصول حيث ركزت في الفصل الأول على العلاقة بين الحكومة الالكترونية والعولمة والتنمية ، حيث أشارتإلى تطور سياسات التنمية وصولا إلى الحكم الجيد الذي تمثل إصلاحات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأهمية الخصوصية الثقافية والاجتماعية والسياسية في نموذج الأردن .

المطلب الثاني : الدراسات السابقة المتعلقة بالفساد

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة التي بحثت في مجال الدراسة وكما يلي :

1. **دراسة العبيدي حسين (1991)**،الضماناتالتأديبية للموظف العام في العراق ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية القانون جامعة بغداد ، بغداد، العراق .

تناولت الدراسة السابقة البحث في الضمانات التأديبية ضد الموظف العام الذي يخرق القوانين المتعلقة بالإساءة للوظيفة العامة ويتسبب في الإضرار بمصلحة الوظيفة والمال العام والحيلولة دون جنوح الموظف العام والإجراءات العقابية المتخذة للحفاظ على المال العام .

في حين تناولت دراستنا الوسائل الدولية لمكافحة الفساد في مفهومه العام من حيث التوسع في شمول من تنطبق عليه جرائم الفساد سواء كان موظفا عاما من عدمه ليشمل من هم خارج الوظيفة العامة باعتباره مساعدين وشركاء في ارتكاب الجريمة أو اعتبارهم فاعل معنوي لارتكاب جرائم الفساد .

2. **دراسة بونصرنجاة ،غروقلندة** (2017) ، مكافحة الفساد الدولي كآلية للوقاية من الجرائم المالية، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة عبد الرحمان ميرة ،بجاية،الجزائر.

تناولت الدراسة مدى فاعلية الآليات و الجهود الدولية لمكافحة الفساد الدولي في القضاء على الجرائم المالية ومقارنة ذلك بآليات القانون الجزائري لمكافحة الجرائم المالية.

هنالك تشابه بين دراستنا الحالية والدراسة السابقة من حيث البحث في الآليات الدولية لمكافحة الفساد لكن تختلف معها من حيث التوسع في البحث في جرائم الفساد في الإطار الدولي وبمفهوم الفساد العام ليشمل الفساد الإداري والفساد المالي .

3. **دراسة حسين حياة** (2017) ،آليات التعاون الدولي لاسترداد العائدات المالية من الجرائم الفساد على ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ، جامعة البليدة ، لونيسي على ، الجزائر ، المجلد ، العدد 1، ص 56-72

تناولت الدراسة البحث في آليات التعاون الدولي في مكافحة تصدير العائدات المالية المتأتية من الفساد أو من المصادر غير المشروعة بما لها من عواقب وخيمة ومدمرة على كافة الدول ويضمنها دولة المنشأ باعتباره مبدأ أساسي في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد .

في حين تناولت دراستنا الحالية النظرة الشمولية للوسائل الدولية لمكافحة الفساد بمفهومه العام ويضمنه آليات استرداد الأموال ذات المصادر غير المشروعة والمتأتية من جرائم الفساد .

4- دراسة النتشة دانة نبيل شحته (2018) ، الوسائل الدولية في مكافحة غسيل الأموال ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط عمان ، المملكة الأردنيةالهاشمية .

تناولت هذه الدراسة البحث في أهم الوسائل والإجراءات الدولية لمكافحة جريمة غسيل الأموال باعتبارها احد الجرائم العالمية ذات التأثير العابر للحدود والموجهة ضد مصالح الإنسانية .

في حين تناولت الدراسة الحالية البحث في الوسائل الدولية لمكافحة جريمة الفساد الدولي بمفهومها العام.

5- دراسة العساف كمال محمود (2015)، الإطار القانوني لحماية المدعين والشهود والمخبرين وخبراء الفساد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان .

تناولت الدراسة البحث في مجال التعرف على برنامج حماية المدعين المخبرين وخبراء والشهود في قضايا الفساد والجهود المبذولة لحماتهم وتعزيز روح المواطنة والائتمان للبلد لدى المواطنين ،بتشجيعهمبالإبلاغ عن مواطن الفساد ورفع كفاءة الأجهزةالتحقيقية لتحقيق أهم المعايير الدولية في مكافحة الفساد والوقاية منه .

المطلب الثالث : الدراسات المتعلقة بالحكومة الالكترونية والفساد

أجرى (**seonngcheol ،2008**) دراسة بعنوان :تحليل نظام الحكومة الالكترونية المؤسسي لمكافحة الفساد: دراسة حالة لنظام تعزيز إجراءات الخدمات المدنية المقدمة يشكل مباشر (online) ، حيث تم دراسة اثر تقديم مزيد من الخدمات المدنية عبر تطبيقات الحكومة الالكترونية بشكل مباشر (online) للمواطنين الكوريين على مسالة مكافحة الفساد .مستخدما أسلوب المقابلة المباشرة مع بعض القائمين على بعض الإدارات الحكومية المحلية والوطنية .وكذلك المقابلة مع بعض العاملين والمستفيدين من الخدمة في كوريا الجنوبية .التي تعتبر رائدة في مجال تطبيق أعمال الحكومة الالكترونية على مستوى العالم . وخلصت الدراسة إلى إن العلاقة عكسية بين تطبيق مزيد من خدمات الحكومة الالكترونية وجرائم الفساد الإداري.فكلما ازداد عدد الخدمات الحكومية الالكترونية بشكل مباشر (Online) قل عدد جرائم الفساد الإداري و انخفض مستوى الفساد بشكل كبير .

هناك العديد من الأبحاث التي ناقشت موضوع مكافحة الفساد الإداري باستخدام الحكومة الالكترونية،فعلى سبيل المثال قام (2005,Bertotet al) باستكشاف تأثير الحكومة الالكترونية على المواقف الاجتماعية المتعلقة بالشفافية ووجد الباحثون أن الحكومة الالكترونية قادرة على تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد ، واستنتجواأن التغيير على الصعيد الاجتماعي والتقني يجب أن يكون تغييرا تدريجيا .من جهة أخرى قام (kimalet, 2010) باستخدام النظرية التأسيسية (Instituonaltheory) وذلك لدراسة وتوثيق وتقييم مشروع الحكومة الالكترونية (OPCD) المطبق في حكومة العاصمة الكورية (سيول)، و استخلص الباحثون أن النجاح الباهر لهذا المشروع كان بسبب عوامل كثيرة ومتداخلة أهمها العنصر التنظيمي بالإضافةإلىالقيادةالكارزمية .كما قام (2009, Anderson) بدراسة إحصائية باستخدام (مؤشر التحكم في الفساد)لدراسة تأثير الحكومة الالكترونية على الفساد الإداري في مقارنة بين الدول التي لا تنتمي إلىمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) والدول التي لا تنمي إلى هذه المنظمة ، استنتج أن الزيادة في استخدام أنظمة الحكومة الالكترونية قد أدت إلى انخفاض الفساد بشكل ملحوظ خلال الفترة الزمنية 1996-2006 في الدول التي لا تنتمي إلى منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية أما (shim andEon, 2007) فقد قاما بدراسة كمية إحصائية لمعرفة تأثير الحكومة الالكترونية على الفسادواستنتاجات بان الحكومة الالكترونية أداة فعالة لمكافحة الفساد الإداري حيث تسمح أنظمة الحكومة الالكترونية بتحسين العلاقة الخارجية مع المستفيدين و المواطنين ، و تسمح كذلك بالمراقبة الداخلية للموظفين .و في دراسة لعلاقة الفساد الإداري بالحكومة الالكترونية في أثيوبيا،وجد(panthak et al, 2007) أن الحكومة الالكترونية غير قادرة على استئصال العوامل الجذرية التي تولد الفساد في المجتمع، لكنها في نفس الوقت قادرة على تقليل الفساد الإداري و ذلك بإقامة علاقات جيدة و متينة مع المستخدمينفيأثيوبيا(DiRienwo et al, 2007) العلاقة السلبية بين نسبة إتاحة المعلومات و ين نسبة الفساد إذ كلما زادت نسبة سهولة وصول المواطنين إلى المعلومات قلت نسبة الفساد،و بناء عليه استنتج الباحثون آن نسبة الفساد الوطني ممكن أن تقل بجعل المعلومات متوافرة للمستخدمين و في دراسة أخرى لخمس حالات دراسيةوجد (heeks, 1998)أن الفساد الإداري يمكن أن يستمر حتى بعد تطبيقالأنظمة الحديثة لذا اقترح الباحث النظرة الشمولية في أثناء تطبيق نظام الحكومة الالكترونية في منظمة معينة، والنضرة الشمولية لتطبيق الحكومة الالكترونية تشمل كلا من تصميم نظم المعلومات ، العوامل التنظيمية الداخلية، والعوامل الخارجية.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا لهذا الفصل نجد أن للحكومة الالكترونية فعالية في مكافحة الفساد نظرا لما توفره من عوامل تساعد على ذلك،حيث تسعى الرادارات من خلال تطبيقها إلى القضاء على الفساد بشتى أنواعه انطلاقا من مجال تعاملها فبهذا النمط الجديد هي تسعى إلى توسيع دائرة الرضى الشعبي عن الوطن ،وتحاول آن تمنح فرص أمام الجميع من اجل التقرب أكثر من حكومتهم.

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية حالة بلدية المدية

تمهيد:

تم تخصيص هذا الفصل للدراسة الميدانية والتي أجريت على مستوى بلدية المدية من اجل الوصول الى النتائج المرغوب فيها لإبراز دور الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد أو التقليل منه .

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول :بطاقة تعريفية لبلدية المدية والخدمات الالكترونية التي تقدمها.

المبحث الثاني:منهجية الدراسة.

المبحث الثالث:تحليل ومناقشة النتائج.

المبحث الأول:بطاقة تعريفية حول البلدية والخدمات الالكترونية التي تقدمها.

يتضمن هذا المبحث لمطلبين خصصنا الأول لتقديم عام حول بلدية المدية والذي تضمن تعريفها ونشأتها ومراحل تطورها والثاني للهيكل التنظيمي لبلدية المدية والمهام التي تقدمها والمبادئ التي تركز عليها البلدية.

المطلب الأول:تقديم عام حول البلدية

الفرع الأول:تعريف بلدية

عرفها قانون البلدية رقم 67/24المؤرخ في 18 جانفي 1967بأن: "البلدية هي الجماعات الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية "

وعرفتها قانون البلدية رقم 10_11 المؤرخ في 2011/07/22 المتعلق بقانون البلدية :"البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة ،وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب القانون"

الفرع الثاني :التطور التاريخي للبلدية

بالنسبة للتطور التاريخي للبلدية فقد تم من خلال مرحلتين،مرحلة الاحتلال الفرنسي ومرحلة الاستقلال، فمرحلة الاحتلال الفرنسي تميزت منذ بدايته بربط النظام الإداري الجزائري بنظام مركزي قوي ، لم تكن البلدية فيه سوى أداة بيد الاحتلال لتحقيق أهدافه وقد صنفها إلى بلديات أهلية يقطنها الجزائريون فقط وبلديات مختلطة من العنصر الأوروبي والعنصر الجزائري وكذا بلديات كاملة الصلاحيات تتميز بكثافة العنصر الأوروبي فيها.

أما مرحلة الاستقلال أو مرحلة ما بعد 1962 فقد تميزت بأربعة مراحل عانت الجزائر في بدايتها من حالة الفراغ الإداري لانعدام الإطارات المسيرة ،وكذا العجز المالي وهو ما عجل بالإصلاح الشامل فنجد انه تم تقليص عدد البلديات من 1500بلدية عام 1962 إلى 676بلدية في 16 ماي 1963 وأنشئت لجان لتدعيم البلدية اقتصاديا واجتماعيا.

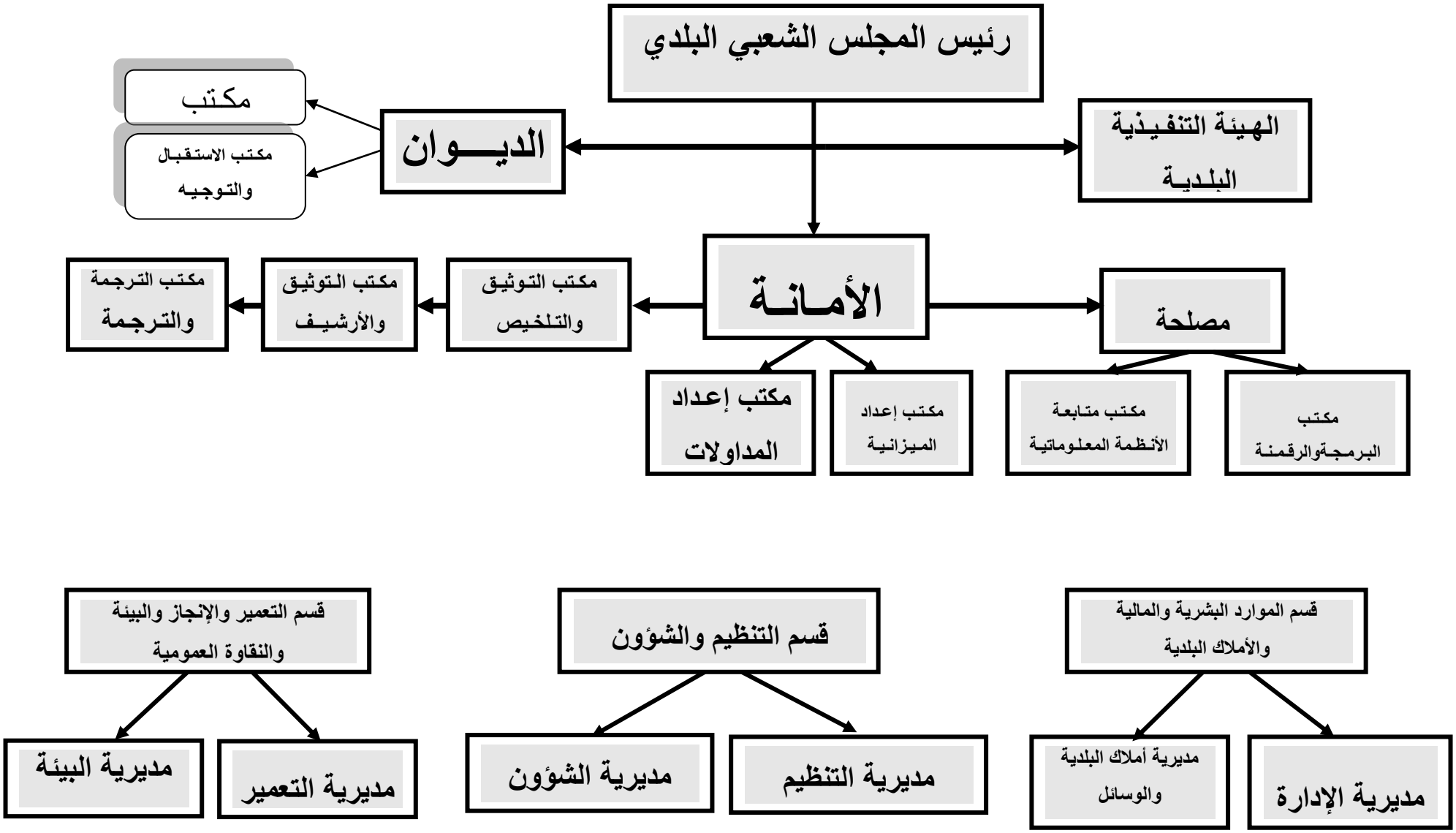
بحلول 1967 تم إصدار أول قانون بلدي في الجزائر المستقلة وهو قانون 67/24 المؤرخ في 1967/01/18 جاءت بعدها مرحلة قانون البلدية08/90 سنة1990 التي كرسها الدستور1989 وتم العمل بهذا الى غاية صدور القانون رقم10/11 المؤرخ في 2011/06/22 والذي تمت صياغته لسد النقائص للقانون الذي سبقه .

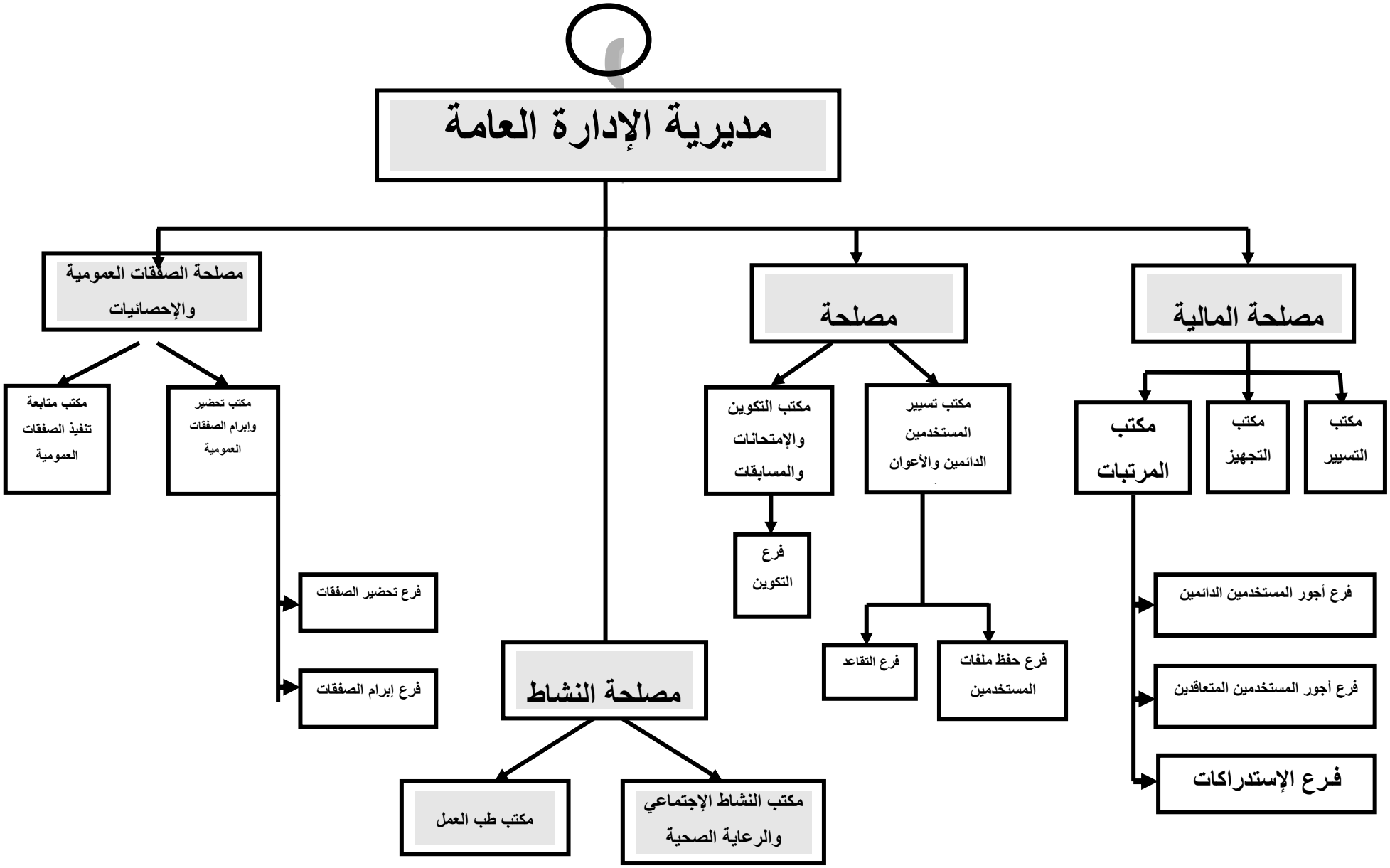
الفرع الثالث:خصائص البلدية

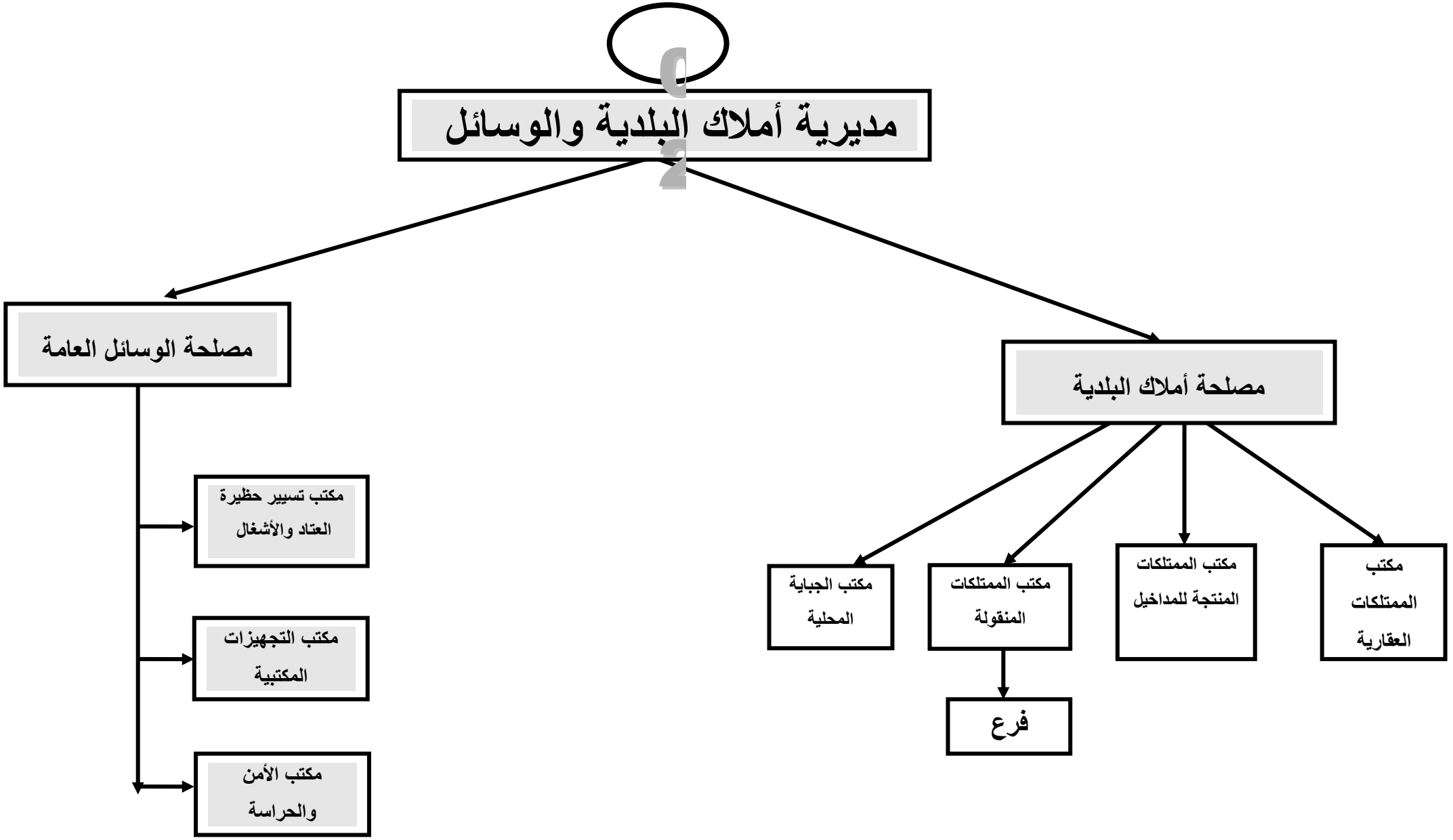
- أن البلدية هي وحدة أو جماعة أو هيئة إدارية لامركزية إقليمية ،تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.
- يعتبر نظام البلدية صورة للامركزية الإدارية المطلقة.
- يعد نظام الوصايا السياسية والإدارية على البلدية مركز .
- النظام الإداري يعتبر صورة حية للتطبيق الجزائري السليم .
- الشخصية المعنوية والتي يقصد بها مجموعة من أشخاص ، أو أموال يمكنها القيام بنشاط لتحقيق أهداف ومصالح خاصة.

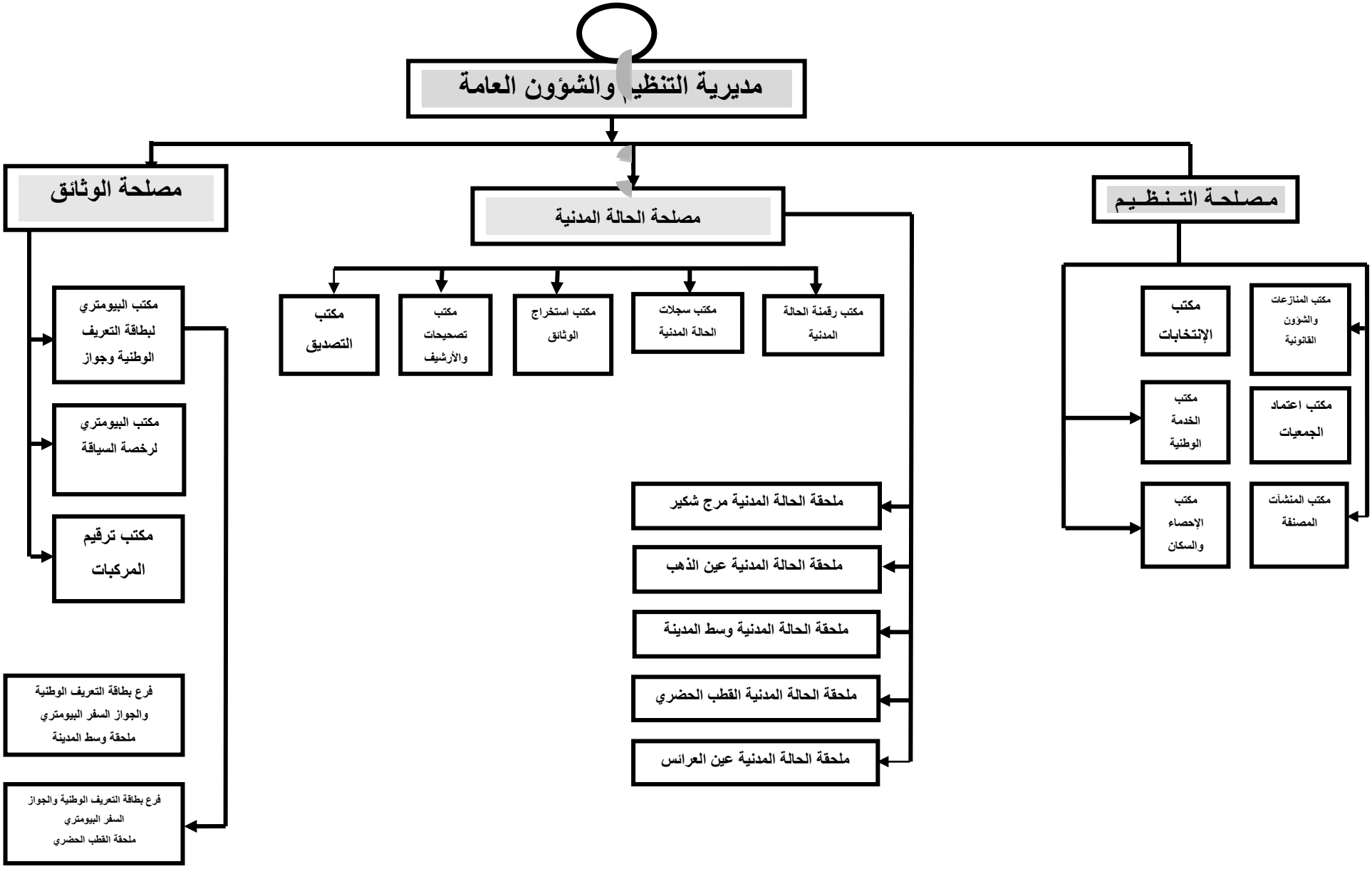
المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي للبلدية والخدمات الالكترونية التي تقدمها والمبادئ التي تركز عليها

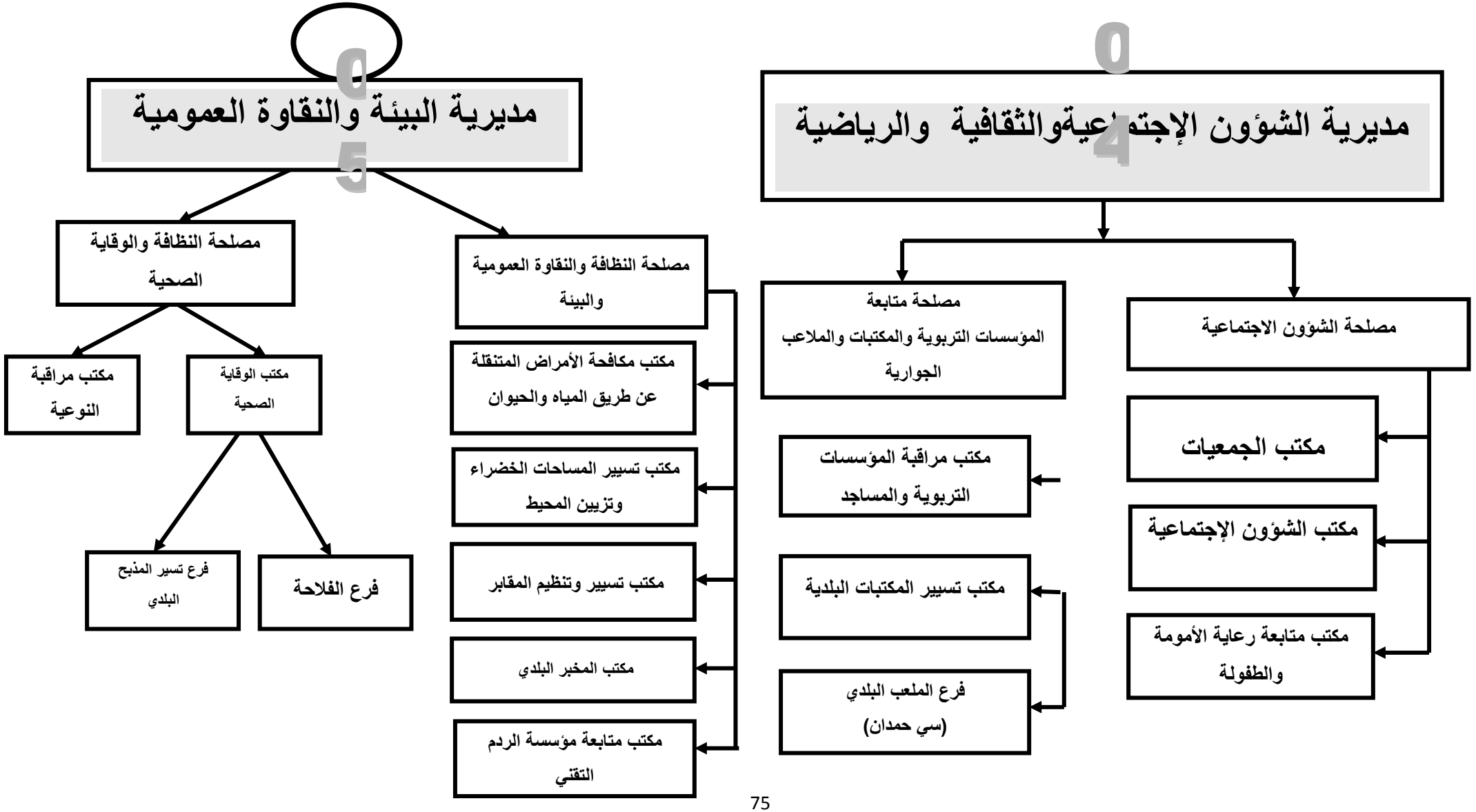
الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لبلدية المدية

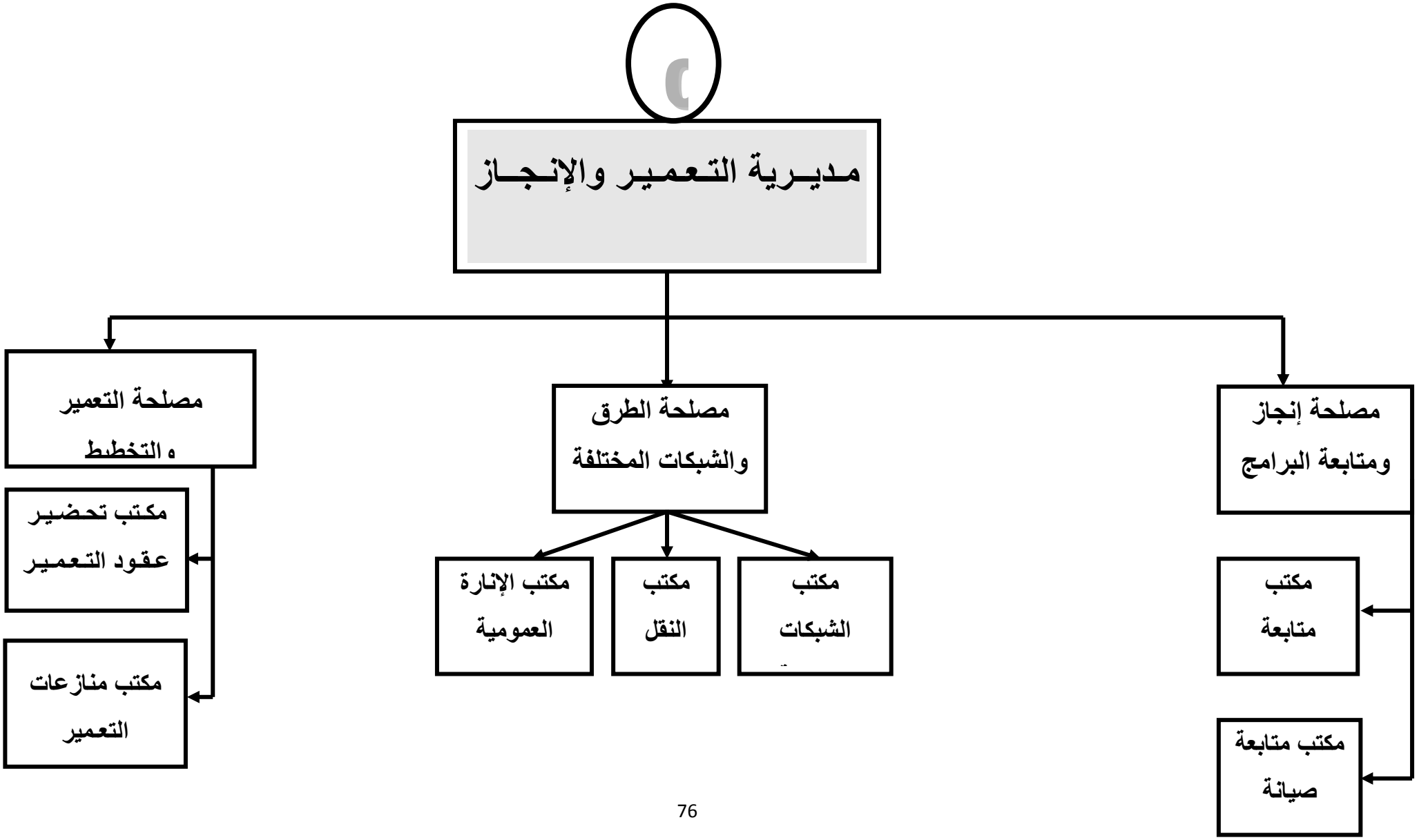

رئيس المجلس الشعبي البلدي
الديـــوان
مكتب
مكتب الاستقبال والتوجيه
الهيئة التنفيذية البلدية
الأمانـة
مكتب التوثيق والتلخيص
مكتب التوثيق والأرشيف
مكتب الترجمة والترجمة
مكتب إعداد المداولات
مكتب إعداد الميزانية
مصلحة
مكتب متابعة الأنظمة المعلوماتية
مكتب البرمجةوالرقمنة
قسم الموارد البشرية والمالية والأملاك البلدية
مديرية الإدارة
مديرية أملاك البلدية والوسائل
قسم التنظيم والشؤون
مديرية التنظيم
مديرية الشؤون
قسم التعمير والإنجاز والبيئة والنقاوة العمومية
مديرية التعمير
مديرية البيئة


مديرية الإدارة العامة
مصلحة الصفقات العمومية والإحصائيات
مكتب متابعة تنفيذ الصفقات العمومية
مكتب تحضير وإبرام الصفقات العمومية
فرع تحضير الصفقات
فرع إبرام الصفقات
مصلحة
مكتب التكوين والإمتحانات والمسابقات
فرع التكوين
مكتب تسيير المستخدمين الدائمين والأعوان
فرع التقاعد
فرع حفظ ملفات المستخدمين
مصلحة المالية
مكتب التسيير
مكتب التجهيز
مكتب المرتبات
فرع أجور المستخدمين الدائمين
فرع أجور المستخدمين المتعاقدين
فرع الإستدراكات
مصلحة النشاط
مكتب طب العمل
مكتب النشاط الإجتماعي والرعاية الصحية


مديرية أملاك البلدية والوسائل
مصلحة الوسائل العامة
مكتب تسيير حظيرة العتاد والأشغال
مكتب التجهيزات المكتبية
مكتب الأمن والحراسة
مصلحة أملاك البلدية
مكتب الجباية المحلية
مكتب الممتلكات المنقولة
فرع
مكتب الممتلكات المنتجة للمداخيل
مكتب الممتلكات العقارية


مديرية التنظيم والشؤون العامة
مصلحة الوثائق
مصلحة الحالة المدنية
مصلحة التنظيم
مكتب البيومتري لبطاقة التعريف الوطنية وجواز
مكتب البيومتري لرخصة السياقة
مكتب ترقيم المركبات
فرع بطاقة التعريف الوطنية والجواز السفر البيومتري ملحقة وسط المدينة
فرع بطاقة التعريف الوطنية والجواز السفر البيومتري ملحقة القطب الحضري
مكتب التصديق
مكتب تصحيحات والأرشيف
مكتب استخراج الوثائق
مكتب سجلات الحالة المدنية
مكتب رقمنة الحالة المدنية
ملحقة الحالة المدنية مرج شكير
ملحقة الحالة المدنية عين الذهب
ملحقة الحالة المدنية وسط المدينة
ملحقة الحالة المدنية القطب الحضري
ملحقة الحالة المدنية عين العرائس
مكتب الإنتخابات
مكتب المنازعات والشؤون القانونية
مكتب الخدمة الوطنية
مكتب اعتماد الجمعيات
مكتب الإحصاء والسكان
مكتب المنشآت المصنفة


مديرية البيئة والنقاوة العمومية
مصلحة النظافة والوقاية الصحية
مكتب مراقبة النوعية
مكتب الوقاية الصحية
فرع تسير المذبح البلدي
فرع الفلاحة
مصلحة النظافة والنقاوة العمومية والبيئة
مكتب مكافحة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه والحيوان
مكتب تسيير المساحات الخضراء وتزيين المحيط
مكتب تسيير وتنظيم المقابر
مكتب المخبر البلدي
مكتب متابعة مؤسسة الردم التقني
مديرية الشؤون الإجتماعيةوالثقافية والرياضية
مصلحة متابعة المؤسسات التربوية والمكتبات والملاعب الجوارية
مكتب مراقبة المؤسسات التربوية والمساجد
مكتب تسيير المكتبات البلدية
فرع الملعب البلدي (سي حمدان)
مصلحة الشؤون الاجتماعية
مكتب الجمعيات
مكتب الشؤون الإجتماعية
مكتب متابعة رعاية الأمومة والطفولة


مديرية التعمير والإنجاز
مصلحة التعمير و التخطيط
مكتب تحضير عقود التعمير
مكتب منازعات التعمير
مصلحة الطرق والشبكات المختلفة
مكتب الإنارة العمومية
مكتب النقل
مكتب الشبكات
مصلحة إنجاز ومتابعة البرامج
مكتب متابعة
مكتب متابعة صيانة

الفرع الثاني :الخدمات الالكترونية التي تقدمها البلدية.

أ_على مستوى مصلحة الحالة المدنية:تعتبر مصلحة الحالة المدنية من أنشط واهم المصالح بالإدارة البلدية نظرا لمهامها المتعددة والتي تتعلق بصفة رئيسية بالحياة اليومية للمواطن ،فالولادات تسجل على مستوى هذه المصلحة وكذلك الوفيات ،كما يلجأ المواطن لاستخراج مختلف الوثائق لتشكيل الملفات الإدارية التي تهم شؤونه اليومية.

وتعتبر هذه المصلحة واجهة البلدية، فالمواطن في اغلب الأحيان يطلق حكمه عليها من خلال مصلحة الحالة المدنية ومستوى جودة الخدمة الإدارية التي تقدمها .

لذلك بادرت الجزائر بإطلاق مشروع البلدية الالكترونية كأحد مشاريع الحكومة الالكترونية من خلال رقمنه مصلحة الحالة المدنية وإنشاء تطبيق على الواب يسمح بإدخال البيانات الخاصة بالمواطن الجزائري من عقود ووثائق للحالة المدنية على قاعدة بيانات متطورة جدا على أجهزة رئيسية وحفظها ليتم استرجاعها لاحقا سواءا بهدف الحصول على معلومات دقيقة أو من اجل تمكين ضابط الحالة المدنية من عرض نسخ الكترونية على شبكة الانترنت لهذه الوثائق الخاصة بالمواطن ليتمكن من حفظها أو طباعتها .

ب_على مستوى مصلحة الحالة البيومترية :

أعلنت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في28 ديسمبر 2011 على إطلاق المرحلة الأولى بإصدار جواز السفر البيومتري الالكتروني بداية من 02 جانفي 2012 على مستوي 47 دائرة بعواصم الولايات بالمقاطعة الإدارية لحسين داي بالجزائر العاصمة ، حيث تم تعيينها كمواقع نموذجية للشروع في هذه العملية التي ستعمم تدريجيا على جميع المقاطعات والدوائر .

الفرع الثالث:المبادئ التي تركز عليها البلدية

المادة الأولى: البلدية هي الجماعات الإقليمية القاعدية للدولة،وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة،وتحدث بموجب القانون .

المادة 2:البلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية ،ومكان لممارسة المواطنة ،تشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية .

المادة 3:تمارس البلدية صلاحياتها في كل مجالات الاختصاص المحولة لها بموجب القانون، وتساهم مع الدولة ،بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه.

المادة4:يجب على البلدية أن تتأكد من توفر الموارد المالية الضرورية للتكفل بالأعباء والمهام المخولة لها قانونا في الميدان .

المادة 5:يجب أن يعوض كل تخفيض في الإيرادات الجنائية البلدية ينجم عن إجراء تتخذه الدولة ويتضمن إعفاء جبائيا أو تخفيضا في نسب الضريبة أو إلغاءها ،بناتج جنائي يساوي على الأقل مبلغ الفارق عند التحصيل.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة

تهدف هذه الدراسة التعرف على آراء أفراد عينة الدراسة حول دور الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في البلدية المدية، بداية سنحاول تحديد المنهجالمعتمد في الدراسة بعدها نتعرف على مجتمع وعينة الدراسة ثم سنتطرق إلى محتوى الاستبيان والاختبارات المتعلقة به وفي الأخير الاختبارات الإحصائية المستخدمة لتحليله.

المطلب الأول: منهج ومجتمع وعينة الدراسة.

أولا: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب لموضوع بحثنا والذي سنحاول من خلاله معرفة دور الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في البلدية المدية.

ثانيا: مجتمع الدراسة

من خلال الإجابة على إشكالنا المطروح سابقا ضمن المقدمة العامة، فقد تمثل مجتمع دراستنا في دراسة الحالة وهي بلدية المدية من خلال العاملين لديها، الكائن مقرها في عاصمة ولاية المدية.

ثالثا: عينة الدراسة.

تمثلت عينة الدراسة في موظفي بلدية المدية، حيث تم اختيار العينة بطريقة عشوائية غير قصدية، وتمثل عدد أفراد العينة في 26 فرد موظف لدى البلدية محل الدراسة.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة.

لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة استخدمنا الاستبيان الذي يعد من أكثر أدوات البحث شيوعا في مجال الدراسات والبحوث المسحية، كما قمنا بتصميمه في ضوء الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع.

أولا: مضمون الاستبيان

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها، وبناءً على أدبيات الدراسة، قمنا بتصميم استبيان طبقا للمحاور الأساسية، وقد قسمنا الاستبيان إلى جزئيين نعرضها كاللاتي:

الجزء الأول يتعلق بالبيانات الشخصية لعينة الدراسة.

كما قمنا بتخصيص الجزء الثاني لثلاث محاور:

المحور الأول،دور الحكومة الالكترونية في تحسين تقديم الخدمات العمومية ببلدية المدية، حيث اشتمل على (09) عبارات.

المحور الثاني، دور الحكومة الإلكترونية في تحقيق رضا المواطن ببلدية المدية، اشتمل على(07) عبارات.

المحور الثالث، دور الحكومة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري ببلدية المدية، حيث اشتمل على (12) عبارة.

واشتمل الاستبيان ككل على (28) عبارة، تم صياغتها بالأسلوب الثابت الايجابي، حتى يمكن معالجتها وفقا للأساليب الإحصائية و السلم المستخدم.

ثانيا: المقياس المستخدم.

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابة العينة على عبارات الاستبيان، ويعتبر هذا المقياس أكثر المقاييس استخداما، وهو يتكون من خمس خيارات**أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق** كما يوضحه الجدول الأتي:

جدول رقم (01): الخيارات المكونة لمقياس ليكرت الخماسي.

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبتين.

وحتى يمكن قياس اتجاهات أفراد العينة تم إعطاء نقاط لهذه الاختيارات، وتم تقسيم السلم إلى خمس مجالات لتحديد درجة الموافقة كما يوضحه الجدول الأتي:

جدول رقم(02):قيمة الوسط المرجح ودرجات الموافقة لعينة الدراسة.

الاتجاه	الوسط المرجح	درجة الموافقة
الاتجاه الأول	1 اقل 1.8	ضعيفة جدا
الاتجاه الثاني	1.8 اقل 2.6	ضعيفة
الاتجاه الثالث	2.6 اقل 3.4	متوسطة
الاتجاه الرابع	3.4 اقل 4.2	عالية
الاتجاه الخامس	4.2 إلى 5	عالية جدا

المصدر: إعداد الطالبتين

واعتبرت الطالبتين المتوسطات في الجدول رقم (02) هي الحد الفاصل بين مستوى الاستجابات في أداة الدراسة وذلك لمتوسط الاستجابة للبعد أو المحور

ثالثا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

اعتمدت الدراسة على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية: S.P.S.S(الإصدار20) للقيام بعملية التحليل الإحصائي للبيانات والتوصل إلى الأهداف الموضوعة في إطار هذه الدراسة، كما تم اعتماد مستوى دلالة (0.05) الذي يقابله مستوى ثقة (0.95) لتفسير نتائج كل الاختبارات التي تم إجراؤها،

واعتمدت الدراسة على الاختبارات المعلمية لأنها اختبارات مناسبة في حالة وجود بيانات ترتيبية، حيث أن مقياس ليكرت المستخدم في الدراسة يعتبر مقياسا ترتيبيا، كما اعتمدت على الأدوات الإحصائية التالية:

1- قياس الاتساق الداخلي .

2- قياس معامل الثبات.

3- اختبار التوزيع الطبيعي.

4- التحليل الوصفي للبيانات الشخصية.

5- التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة والتابعة.

6- اختبار ت لعينة واحدة للتحقق من فرضيات الدراسة.

المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة.

استعانتا الطالبتين لصدق أداة الاستبيان، في عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها 24 مفردة، بحساب معاملات الارتباط و معامل الثبات.

أولا: تحكيم أداة الاستبيان.

اعتمدتا الطالبتين في تحكيم الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المختصين الذين لهم دراية بتفاصيل الموضوع للأخذ بأرائهم، حيث تم تثبيت العبارات المتفق عليها اغلب المحكمين وتم تعديل ما تم الاختلاف فيه ثم أعيد عرض الاستبيان مرة أخرى للتحكيم النهائي على الأساتذة، المبين أسمائهم في الجدول الأتي:

جدول رقم (03): قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان.

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة
اسكندر عثمان	أستاذ محاضر صنف (أ)	جامعة المدية
زاهي محمد أمين	أستاذ محاضر صنف (أ)	جامعة المدية
بوجطو حكيم	أستاذة محاضرة صنف (أ)	جامعة المدية

المصدر من إعداد الطالبتين.

ثانيا: الاتساق الداخلي لعبارات محور دور الحكومة الالكترونية في تحسين تقديم الخدمات العمومية ببلدية المدية.

لتحديد مختلف النتائج المتعلقة بدرجة الارتباط ودرجة المعنوية بين العبارات ومحور دور الحكومة الالكترونية في تحسين تقديم الخدمات العمومية ببلدية المدية، اعتمدت الدراسة على معامل سبيرمان (Spearman) لقياس قيمة الارتباط بين كل عبارة من عبارات المكونة للعبارات المحور، حيث تم حذف العبارات 3-6-8 لعدم ارتباطهم بالمحور، انظر الملحق (02).

الجدول رقم (04):اختبار الاتساق الداخلي للعبارات ومحور دور الحكومة الالكترونية في تحسين تقديم الخدمات العمومية ببلدية المدية.

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
	محور دور الحكومة الالكترونية في تحسين تقديم الخدمات العمومية	**1**	**-**
01	تساهم الحكومة الالكترونية في تبسيط إجراءات المعاملات الإدارية	**0,788****	**0,000**
02	الحكومة الالكترونية تقلل من الأخطار في تقديم الخدمات الإدارية	**0,576****	**0,003**
04	تطبيق الحكومة الالكترونية يقلل من عمليات التدقيق	**0,804****	**0,000**
05	تعمل الحكومة الالكترونية في عدم فقدان المعاملات	**0,809****	**0,000**
07	تساعد الحكومة الالكترونية في التخلص من ازدواجية الإجراءات والتضارب و التداخل	**0,499***	**0,013**
09	تطبيق نظام الحكومية الالكترونية يزيد من دقة البيانات	**0,613****	**0,001**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss).

يشير الجدول رقم(04) أن قيمة معامل الارتباط لعبارات المحورمحصورة بين (***0,499**) (****0,809**)ذات دلالة إحصائية اقل من(**0.05**)ما يدل على وجود ارتباط مقبول بين العبارات المتضمنةمحور دور الحكومة الالكترونية في تحسين تقديم الخدمات العمومية ببلدية المدية.

ثالثا: الاتساق الداخلي لعبارات محوردور الحكومة الإلكترونية في تحقيق رضا المواطن ببلدية المدية.

لتحديد مختلف النتائج المتعلقة بدرجة الارتباط ودرجة المعنوية بين العبارات ومحوردور الحكومة الإلكترونية في تحقيق رضا المواطن ببلدية المدية، اعتمدت الدراسة على معامل سبيرمان (Spearman) لقياس قيمة الارتباط بين كل عبارة من عبارات المكونة للعبارات المحور.

الجدول رقم (05):اختبار الاتساق الداخلي للعبارات ومحوردور الحكومة الإلكترونية في تحقيق رضا المواطن ببلدية المدية.

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
	محوردور الحكومة الإلكترونية في تحقيق رضا المواطن ببلدية المدية	**1**	**-**
10	تساهم الحكومة الالكترونية في تقديم خدمات ذات جودة مناسبة	**0,549****	**0,005**
11	تعمل الحكومة الالكترونية على إنجاز المعاملات في الوقت المحدد	**0,716****	**0,000**
12	الحكومة الالكترونية تمثل مصداقية الإجراءات و تحقق العدالة في تقديمها	**0,803****	**0,000**
13	تساهم الحكومة الالكترونية في التخفيف من مبدأ استخدام الورق	**0,677****	**0,000**
14	توفر الحكومة الالكترونية المعلومات الضرورية للمواطنين	**0,684****	**0,000**
15	تقليل العناء على المواطنين من خلال تطبيق الحكومة الالكترونية	**0,480***	**0,018**
16	توفر الحكومة الالكترونية للمواطن سهولة متابعة سير المعاملات	**0,691****	**0,000**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss).

يشير الجدول رقم(05) أن قيمة معامل الارتباط لعبارات المحور محصورة بين (***0,480**) (****0,803**)ذات دلالة إحصائية اقل من (**0.05**) ما يدل على وجود ارتباط مقبول بين العبارات المتضمنة محور دور الحكومة الإلكترونية في تحقيق رضا المواطن ببلدية المدية.

رابعا: الاتساق الداخلي لعبارات محور دور الحكومة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري ببلدية المدية.

لتحديد مختلف النتائج المتعلقة بدرجة الارتباط ودرجة المعنوية بين العبارات ومحور دور الحكومة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري ببلدية المدية، اعتمدت الدراسة على معامل سبيرمان (Spearman) لقياس قيمة الارتباط بين كل عبارة من عبارات المكونة للعبارات المحور، حيث تم حذف العبارة 19 لعدم ارتباطها بالمحور، انظر الملحق (05).

الجدول رقم (06):اختبار الاتساق الداخلي للعبارات ومحور دور الحكومة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري ببلدية المدية.

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
	محوردور الحكومة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري	**1**	**–**
17	تعمل الحكومة الالكترونية على تجنب الدوافع الشخصية في مجال العمل	**0,522****	**0,009**
18	هناك هدف للموضوعية في الأداء وتحقيق أمن المعلومات للحكومة الالكترونية	**0,654****	**0,001**
20	لايوجد الروتين بين الموظفين ضمن الحكومة الالكترونية	**0,814****	**0,000**
21	هناك تقديم الخدمات يتم وفق برنامج منظم سلفا دو نتدخل من جانب الموظفين	**0,882****	**0,000**
22	تساهم الحكومة الالكترونية في الحد من الرشوة	**0,796****	**0,000**
23	تحقق الحكومة الالكترونية العدالة والمساواة في تقديم الخدمة على عكس الطريقة التقليدية	**0,476***	**0,019**
24	تعمل الحكومة الالكترونية على عدم التراخي في العمل	**0,748****	**0,000**
25	تساهم الحكومة الالكترونية في الحد من حالات سوء استعمال السلطة	**0,805****	**0,000**
26	تحقق الحكومة الالكترونية عدم مخالفة القواعد المالية و القانونية	**0,516****	**0,010**
27	تحد الحكومة الالكترونية من مظاهر إسراف واختلاس المال العام	**0,826****	**0,000**
28	تجسد الحكومة الالكترونية الحد من استخدام الوساطة	**0,891****	**0,000**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss).

يشير الجدول رقم(06) أن قيمة معامل الارتباط لعبارات المحور محصورة بين (***0,476**) (****0,891**)ذات دلالة إحصائية اقل من (**0.05**) ما يدل على وجود ارتباط مقبول بين العبارات المتضمنة محور دور الحكومة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري ببلدية المدية.

خامسا: ثبات أداة الدراسة.

من أشهر مقاييس الثبات الداخلي مقياس ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient) الذي يستخدم في حالة وجود أكثر من بديلين للإجابة، وهذا لمعاجلة عبارات أداة الدراسة للتأكد من ثباتها وبعدها نحصل على معامل الثبات الكلي، كما يوضحه الجدول الأتي:

جدول رقم(07) اختبار الثبات لأداة الدراسة.

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات
دور الحكومة الالكترونية في تحسين تقديم الخدمات العمومية	**6**	**0,735**
دور الحكومة الإلكترونية في تحقيق رضا المواطن ببلدية المدية	**7**	**0,757**
دور الحكومة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري	**11**	**0,911**
أداة الدراسة	**24**	**0,903**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج البرنامج (Spss).

يتضح من خلال النتائج المعروضة في الجدول رقم(07) أن معامل ثبات محور دور الحكومة الالكترونية في تحسين تقديم الخدمات العمومية بلغ قيمة (**0,735**)وبلغ معامل ثبات محور دور الحكومة الإلكترونية في تحقيق رضا المواطن ببلدية المدية (**0,757**) وبلغ معامل ثبات محور دور الحكومة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري (**0,911**) كما بلغ معامل ثبات أداة الدراسة ككل (**0,903**)ومنه فان جميع القيم المتحصل عليها في مستوى أكبر من **70%** ما يشير للثبات وصدق عبارات أداة الدراسة لقياس المقصود من قياسه، وإمكانية تطبيق الأداة في الظروف المماثلة.

سادسا: اختبار التوزيع الطبيعي.

اعتمد الدراسة على اختبار شابيرو في التوزيع الطبيعي لعينة الدراسة كما يبينه الجدول الأتي:

الجدول رقم(08):اختبار التوزيع الطبيعي.

محاور الدراسة	القيمة الاحتمالية**Sig**.
دور الحكومة الالكترونية في تحسين تقديم الخدمات العمومية	**0,534**
دور الحكومة الإلكترونية في تحقيق رضا المواطن ببلدية المدية	**0,330**
دور الحكومة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري	**0,717**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss).

يشير الجدول رقم (08) أن اختبار التوزيع الطبيعي شابيرو(**Shapiro-Wilk**) لجميع محاور الدراسة بلغت قيمة احتمالية اكبر من **0.05** وعلية فعينة الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي من ما يسمح بإجراء باقي الاختبارات.

المبحث الثالث: تحليل ومناقشة النتائج

المطلب الأول: التحليل الوصفي لنتائج الدراسة.

أولا: التحليل الوصفي لمتغيرات البيانات الشخصية.

سنتناول من خلال هذا المطلب التحليل الوصفي للبيانات الشخصية الذي يشكل الجزء الأول من الاستبيان.

1- متغير الصنف:

الجدول رقم(09): توزيع أفراد العينة حسب متغير الصنف.

الصنف	التكرار	النسبة
ذكر	**12**	**50%**
أنثى	**12**	**50%**
المجموع	**24**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على نتائج برنامج (spss).

الشكل رقم(11): تمثيل أفراد العينة حسب متغير الصنف.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss)

من الجدول والشكل رقم (09) (11) نلاحظ أن 12من الموظفين ذكور يمثلون ما نسبته **50%**من إجمالي أفراد عينة الدراسة، والنسبة نفسها لصنف الإناث.

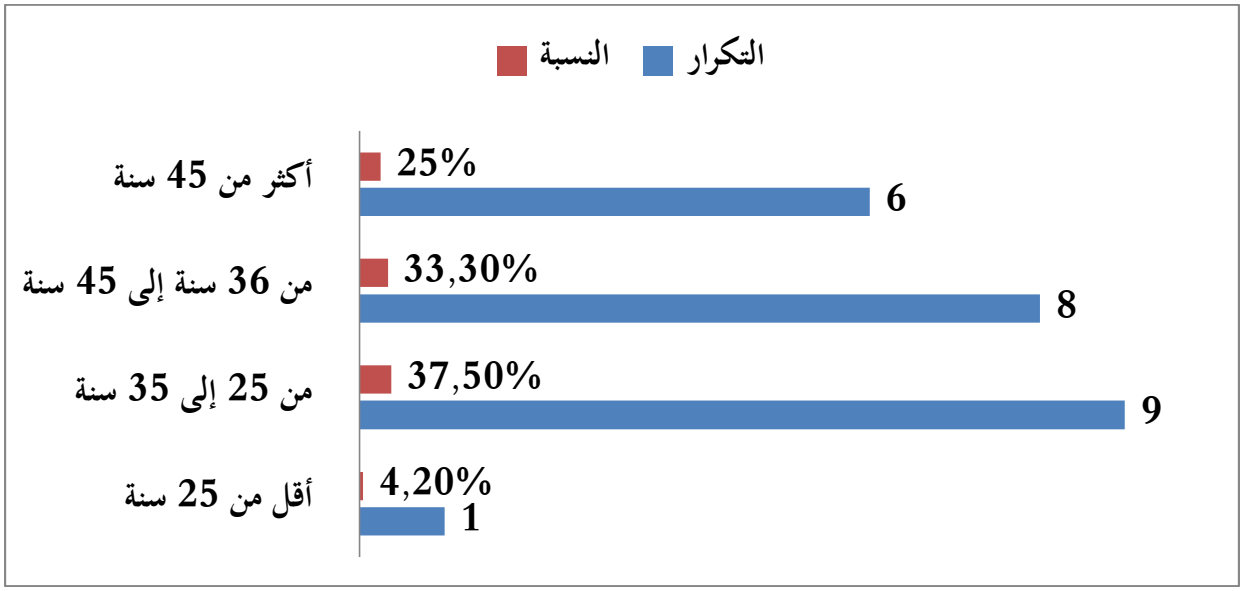
2- متغير العمر:

الجدول رقم(10): توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر.

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 25 سنة	1	4,2%
من 25 إلى 35 سنة	9	37,5%
من 36 سنة إلى 45 سنة	8	33,3%
أكثر من 45 سنة	6	25%
المجموع	24	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss)

الشكل رقم(12): تمثيل أفراد العينة حسب متغير العمر.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss)

من الجدول والشكل رقم (10) (12) نلاحظ أن 9 من الموظفين يمثلون ما نسبته **37,5%**من إجمالي أفراد عينة الدراسة أعمارهم **من 25 إلى 35 سنة** وهم الفئة الأغلب، يليها8 من الموظفين أعمارهم**من 36 سنة إلى 45 سنة** يمثلون ما نسبته **33,3%** يليها 6 من الموظفين أعمارهم**أكثرمن 45 سنة** يمثلون ما نسبته **25%** بينما أقل نسبة تمثل 1من الموظفين عمره **أقل من 25 سنة** يمثل ما نسبته **4,2%**.

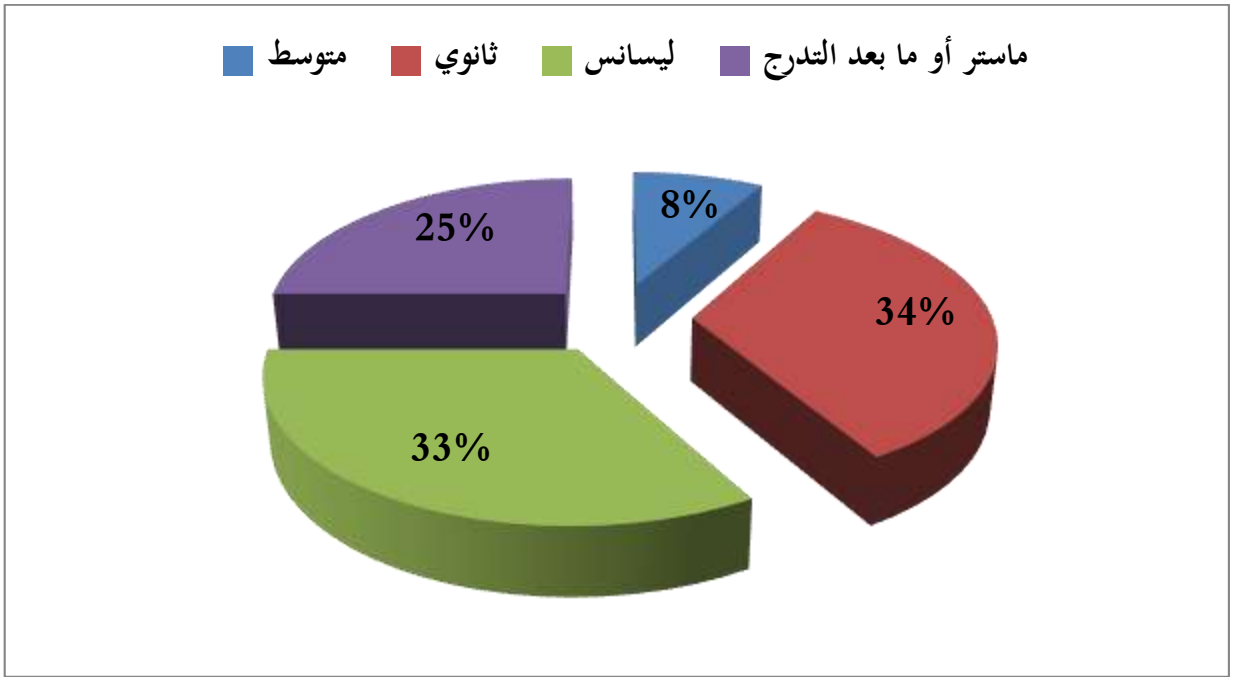
3- متغير المستوى العلمي.

الجدول رقم(11): توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى العلمي.

المستوى العلمي	التكرار	النسبة
متوسط	2	8,3%
ثانوي	8	33,3%
ليسانس	8	33,3%
ماستر أو ما بعد التدرج	6	25%
المجموع	24	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss)

الشكل رقم(13): تمثيل أفراد العينة حسب متغير المستوى العلمي.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss)

من الجدول والشكل رقم (11) (13) نلاحظ أن **8 من الموظفين** مستواهم التعليمي **ليسانس** يمثلون ما نسبته **33,3%**من إجمالي أفراد عينة الدراسة والنسبة نفسها للموظفين الذين مستواهم **ثانوي**وهم الفئتين الأغلب في عينة الدراسة،يليها**6** من الموظفين يمثلون ما نسبته **25%**مستواهم التعليمي **ماستر أو مابعد التدرج**، بينما أقل نسبة تمثل**2** من الموظفين يمثلون ما نسبته **8,3%** مستواهم التعليمي **متوسط**.

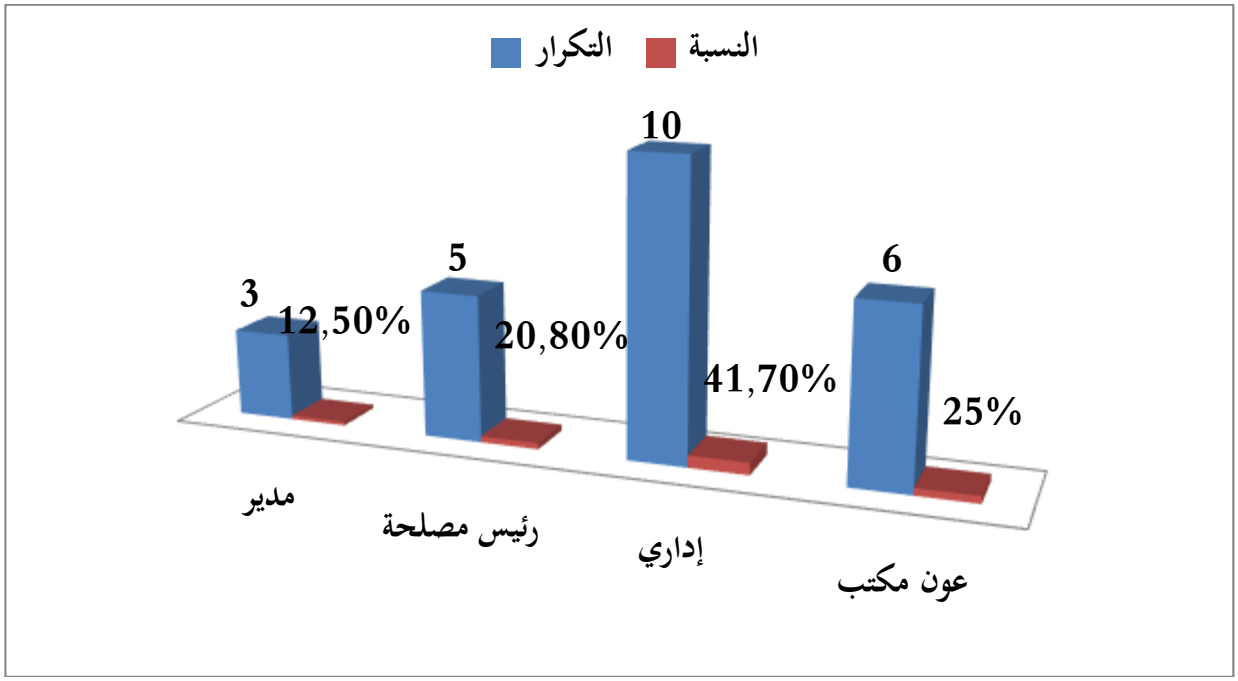
4- متغيرالوظيفة:

الجدول رقم(12): توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة.

الوظيفة	التكرار	النسبة
مدير	3	12,5%
رئيس مصلحة	5	20,8%
إداري	10	41,7%
عون مكتب	6	25%
المجموع	24	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss)

الشكل رقم(14): تمثيل أفراد العينة حسب متغير الوظيفة.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss)

من الجدول والشكل رقم (12) (14) نلاحظ أن أعلى نسبة تمثل10 من الموظفين **إداريين** يمثلون ما نسبته **41,7%**من عينة الدراسة، يليها6 من الموظفين **أعوان مكتب** يمثلون ما نسبته **25%**يليها5 من الموظفين **رؤساء مصالح** يمثلون ما نسبته **20,8%** بينما أقل نسبة تمثل 3 من **المدراء** يمثلون ما نسبته .**12,5%**

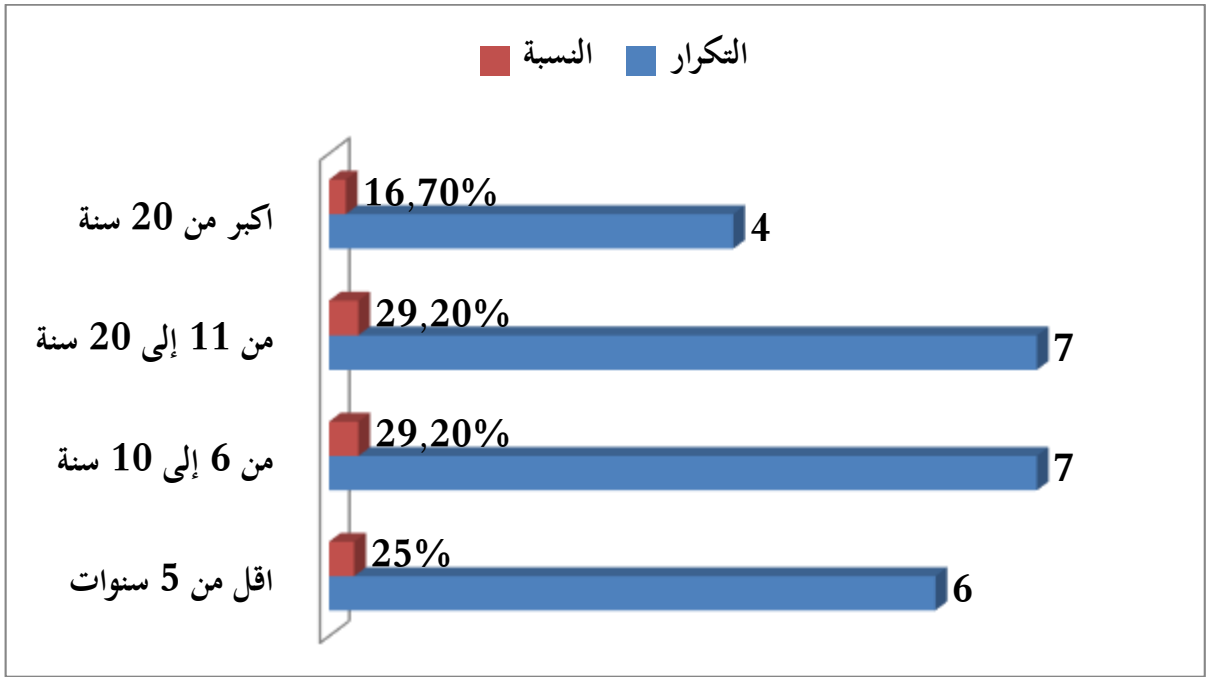
6-متغير سنوات الخبرة.

الجدول رقم(13): توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
اقل من 5 سنوات	6	25%
من 6 إلى 10 سنة	7	29,2%
من 11 إلى 20 سنة	7	29,2%
اكبرمن 20 سنة	4	16,7%
المجموع	24	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss)

الشكل رقم(15): تمثيل أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss)

من الجدول والشكل رقم (13) (15) نلاحظ أن 7 من الموظفين يمثلون ما نسبته **29,2%** لديهم**من 6 إلى 10سنوات** خبرةوالنسبة نفسها للموظفين الذين لديهم **من 11 إلى 20 سنة**وهم الفئتين الأغلب في عينة الدراسة، يليها6 من الموظفين يمثلون ما نسبته **25%**لديهم **اقل من 5 سنوات** خبرة بينما أقل نسبة تمثل4 من الموظفين يمثلون ما نسبته **16,7%**لديهم **اكبرمن 20 سنة** خبرة.

ثانيا: التحليل الوصفي لعبارات محور دور الحكومة الالكترونية في تحسين تقديم الخدمات العمومية ببلدية المدية.

اعتمدت الدراسة في وصف عبارات محور دور الحكومة الالكترونية في تحسين تقديم الخدمات العمومية ببلدية المدية، على المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ودرجة الموافقة،كما يبينه الجدول الأتي:

جدول رقم(14): المؤشرات الإحصائية لوصف عبارات محوردور الحكومة الالكترونية في تحسين تقديم الخدمات العمومية ببلدية المدية

الرقم	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافق
01	تساهم الحكومة الالكترونية في تبسيط إجراءات المعاملات الإدارية	4,21	0,509	1	عالية جدا
02	الحكومة الالكترونية تقلل من الأخطار في تقديم الخدمات الإدارية	4,08	0,717	2	عالية

04	تطبيق الحكومة الالكترونية يقلل من عمليات التدقيق	3,79	0,932	6	عالية
05	تعمل الحكومة الالكترونية في عدم فقدان المعاملات	3,96	1,083	3	عالية
07	تساعد الحكومة الالكترونية في التخلص من ازدواجية الإجراءات والتضارب و التداخل	3,83	0,868	5	عالية
09	تطبيق نظام الحكومية الالكترونية يزيدمن دقة البيانات	3,92	0,584	4	عالية
	محور دور الحكومة الالكترونية في تحسين تقديم الخدمات العمومية	3,96	0,529	–	عالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss)

يشير الجدول رقم (14) أن تقديرات الموظفين لمحور دور الحكومة الالكترونية في تحسين تقديم الخدمات العمومية، بلغت درجات موافقة عالية جدا والعالية، حيث تم ترتيبها وفقا المتوسط الحسابي ودرجات الموافقة المعتمدة كالأتي:

1- بلغت العبارة رقم **01**متوسط حسابي **4,21**بدرجة موافقة عالية جدا، ما يشير إلى أن الحكومة الالكترونية تساهم بشكل عالي جدا في تبسيط إجراءات المعاملات الإدارية ببلدية المدية، كما بلغ الانحراف المعياري للمحور**0,509** ما يشير إلى عدم تشتت أراء الموظفين.

2- بلغت العبارة رقم **02** متوسط حسابي **4,08**بدرجة موافقة عالية، ما يشير إلى أن الحكومة الالكترونية تقلل من الأخطار بشكل عالي لتقديم الخدمات الإدارية ببلدية المدية، كما بلغ الانحراف المعياري للمحور**0,717** ما يشير إلى عدم تشتت أراء الموظفين.

3- بلغت العبارة رقم **05**متوسط حسابي **3,96**بدرجة موافقة عالية، ما يشير إلى أنالحكومة الالكترونية تعمل بشكل عالي لعدم فقدان المعاملات ببلدية المدية، كما بلغ الانحراف المعياري للمحور**1,083**ما يشير إلى وجود تشتت في أراء الموظفين.

4- بلغت العبارة رقم **09** متوسط حسابي **3,92**بدرجة موافقة عالية، ما يشير إلى أن تطبيق نظام الحكومية الالكترونية يزيد من دقة البيانات بشكل عالي ببلدية المدية، كما بلغ الانحراف المعياري للمحور**0,584** ما يشير إلى عدم تشتت أراء الموظفين وقربها من المتوسط الحسابي.

5- بلغت العبارة رقم **07**متوسط حسابي **3,83**بدرجة موافقة عالية، ما يشير إلى أن الحكومة الالكترونية تساعد بشكل عالي في التخلص من ازدواجية الإجراءات و التضارب و التداخل ببلدية المدية، كما بلغ الانحراف المعياري للمحور**0,868** ما يشير إلى عدم تشتت أراء الموظفين وقربها من المتوسط الحسابي.

6- بلغت العبارة رقم **01**متوسط حسابي **4,21**بدرجة موافقة عالية جدا، ما يشير إلى أن **الحكومة الالكترونية تساهم بشكل عالي جدا في تبسيط إجراءات المعاملات الإدارية ببلدية المدية**، كما بلغ الانحراف المعياري للمحور**0,509** ما يشير إلى عدم تشتت أراء الموظفين وقربها من المتوسط الحسابي.

كما بلغ المتوسط الحسابي للمحور3,96بدرجة موافقة عالية، ما يدل على وجود مستوى عالي لدور الحكومة الالكترونية في تحسين تقديم الخدمات العمومية ببلدية المدية، حيث جاء الانحراف المعياري 529, 0ما يشير لعدم تشتت تقديرات الموظفين.

ثالثا: التحليل الوصفي لعبارات محور دور الحكومة الالكترونية في تحقيق رضا المواطن ببلدية المدية.

اعتمدت الدراسة في وصف عبارات محور دور الحكومة الالكترونية في تحقيق رضا المواطن ببلدية المدية، على المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ودرجة الموافقة،كما يبينه الجدول الأتي:

جدول رقم(15): المؤشرات الإحصائية لوصف عبارات محور دور الحكومة الالكترونية في تحقيق رضا المواطن ببلدية المدية.

الرقم	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافق
10	تساهم الحكومة الالكترونية في تقديم خدمات ذات جودة مناسبة	4,25	0,608	6	عالية جدا
11	تعمل الحكومة الالكترونية على إنجاز المعاملات في الوقت المحدد	4,25	0,794	7	عالية جدا
12	الحكومة الالكترونية تمثل مصداقية الإجراءات وتحقق العدالة في تقديمها	4,38	0,647	1	عالية جدا
13	تساهم الحكومة الالكترونية في التخفيف من مبدأ استخدام الورق	4,38	0,824	2	عالية جدا
14	توفر الحكومة الالكترونية المعلومات الضرورية للمواطنين	4,38	0,576	3	عالية جدا
15	تقليل العناء على المواطنين من خلال تطبيق الحكومة الالكترونية	4,29	0,624	4	عالية جدا
16	توفر الحكومة الالكترونية للمواطن سهولة متابعة سيرالمعاملات	4,25	0,532	5	عالية جدا
	محوردور الحكومة الالكترونية في تحقيق رضا المواطن	4,30	0,424	–	عالية جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss)

يشير الجدول رقم (15) أن تقديرات الموظفين لمحور دور الحكومة الالكترونية في تحقيق رضا المواطن، بلغت درجات موافقة عالية جدا، حيث تم ترتيبها وفقا المتوسط الحسابي ودرجات الموافقة المعتمدة كالأتي:

1- بلغت العبارة رقم **12**متوسط حسابي **4,38**بدرجة موافقة عالية جدا، ما يشير إلى أن الحكومة الالكترونية تمثل بشكل عالي جدا مصداقية الإجراءات وتحقق العدالة في تقديمها ببلدية المدية، كما بلغ الانحراف المعياري للمحور**0,647** ما يشير إلى عدم تشتت أراء الموظفين.

2- بلغت العبارة رقم **13**متوسط حسابي **4,38**بدرجة موافقة عالية جدا، ما يشير إلى أن الحكومة الالكترونية تساهم بشكل عالي جدا في التخفيف من مبدأ استخدام الورق ببلدية المدية، كما بلغ الانحراف المعياري للمحور**0,824** ما يشير إلى عدم تشتت أراء الموظفين.

3- بلغت العبارة رقم **14**متوسط حسابي **4,38**بدرجة موافقة عالية جدا، ما يشير إلى أن الحكومة الالكترونية توفر بشكل عالي جدا المعلومات الضرورية للمواطنين ببلدية المدية، كما بلغ الانحراف المعياري للمحور**0,576** ما يشير إلى عدم تشتت أراء الموظفين.

4- بلغت العبارة رقم **15**متوسط حسابي **4,29**بدرجة موافقة عالية جدا، ما يشير إلى أن الحكومة الالكترونية تقلل العناء بشكل عالي جدا على المواطنين ببلدية المدية، كما بلغ الانحراف المعياري للمحور**0,624** ما يشير إلى عدم تشتت أراء الموظفين.

5- بلغت العبارة رقم **16**متوسط حسابي **4,25**بدرجة موافقة عالية جدا، ما يشير إلى أن الحكومة الالكترونية توفر بشكل عالي جد اللمواطن سهولة متابعة سير المعاملات ببلدية المدية، كما بلغ الانحراف المعياري للمحور**0,532** ما يشير إلى عدم تشتت أراء الموظفين.

6- بلغت العبارة رقم **10**متوسط حسابي **4,25**بدرجة موافقة عالية جدا، ما يشير إلى أن الحكومة الالكترونية تساهم بشكل عالي جدا في تقديم خدمات ذات جودة مناسبة ببلدية المدية، كما بلغ الانحراف المعياري للمحور**0,608** ما يشير إلى عدم تشتت أراء الموظفين.

7- بلغت العبارة رقم **11**متوسط حسابي **4,25**بدرجة موافقة عالية جدا، ما يشير إلى أن الحكومة الالكترونية تعمل بشكل عالي جدا لإنجاز المعاملات في الوقت المحدد ببلدية المدية، كما بلغ الانحراف المعياري للمحور**0,794** ما يشير إلى عدم تشتت أراء الموظفين.

كما بلغ المتوسط الحسابي للمحور**4,30**بدرجة موافقة عالية جدا، ما يدل على وجود مستوى عالي جدا لدور الحكومة الالكترونية في تحقيق رضا المواطن ببلدية المدية، حيث جاءا الانحراف المعياري **0,424** ما يشير لعدم تشتت تقديرات الموظفين.

رابعا: التحليل الوصفي لعباراتمحوردور الحكومة الالكترونية في الحد من الفساد الإداري ببلدية المدية.

اعتمدت الدراسة في وصف عبارات محور دور الحكومة الالكترونية في الحد من الفساد الإداري ببلدية المدية، على المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ودرجة الموافقة،كما يبينه الجدول الأتي:

جدول رقم(16): المؤشرات الإحصائية لوصف عبارات محوردور الحكومة الالكترونية في الحد من الفساد الإداري ببلدية المدية

الرقم	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافق
17	تعمل الحكومة الالكترونية على تجنب الدوافع الشخصية في مجال العمل	3,79	0,779	5	عالية
18	هناك هدف للموضوعية في الأداء وتحقيق أمن المعلومات للحكومة الالكترونية	3,83	0,702	4	عالية
20	لايوجد الروتين بين الموظفين ضمن الحكومة الالكترونية	3,21	0,977	11	متوسطة
21	هناك تقديم الخدمات يتم وفق برنامج منظم سلفا دون تدخل من جانب الموظفين	3,71	0,806	7	عالية
22	تساهم الحكومة الالكترونية في الحد من الرشوة	3,46	1,351	10	عالية
23	تحقق الحكومة الالكترونية العدالة والمساواة في تقديم الخدمة على عكس الطريقة التقليدية	4,04	0,751	1	عالية
24	تعمل الحكومة الالكترونية على عدم التراخي في العمل	3,88	0,900	3	عالية
25	تساهم الحكومة الالكترونية في الحد من حالات سوء استعمال السلطة	3,79	0,833	6	عالية
26	تحقق الحكومة الالكترونية عدم مخالفة القواعد المالية و القانونية	4,04	0,751	2	عالية
27	تحد الحكومة الالكترونية من مظاهر إسراف و اختلاس المال العام	3,71	0,999	8	عالية
28	تجسد الحكومة الالكترونية الحد من استخدام الوساطة	3,67	1,049	9	عالية
	محور دور الحكومة الالكترونية في الحد من الفساد الإداري	3,73	0,668	–	عالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss)

يشير الجدول رقم (16) أن تقديرات الموظفين لمحور دور الحكومة الالكترونية في الحد من الفساد الإداري، بلغت درجات موافقة عالية والمتوسطة، حيث تم ترتيبها وفقا المتوسط الحسابي ودرجات الموافقة المعتمدة كالأتي:

1- بلغت العبارة رقم **23**متوسط حسابي **4,04**بدرجة موافقة عالية، ما يشير إلى أن الحكومة الالكترونية تحقق بشكل عالي العدالة والمساواة في تقديم الخدمة على عكس الطريقة التقليدية ببلدية المدية، كما بلغ الانحراف المعياري للمحور**0,751** ما يشير إلى عدم تشتت أراء الموظفين.

2- بلغت العبارة رقم **26**متوسط حسابي **4,04**بدرجة موافقة عالية، ما يشير إلى أن الحكومة الالكترونية تعمل بشكل عالي على عدم مخالفة القواعد المالية و القانونية ببلدية المدية، كما بلغ الانحراف المعياري للمحور**0,751** ما يشير إلى عدم تشتت أراء الموظفين.

3- بلغت العبارة رقم **24**متوسط حسابي **3,88**بدرجة موافقة عالية، ما يشير إلى أن الحكومة الالكترونية تعمل بشكل عالي على عدم التراخي في العمل ببلدية المدية، كما بلغ الانحراف المعياري للمحور**0,900** ما يشير إلى عدم تشتت أراء الموظفين.

4- بلغت العبارة رقم **18**متوسط حسابي **3,83**بدرجة موافقة عالية، ما يشير إلى أن الحكومة الالكترونية تعمل بشكل عالي على الموضوعية في الأداء و تحقيق أمن المعلومات ببلدية المدية، كما بلغ الانحراف المعياري للمحور**0,702** ما يشير إلى عدم تشتت أراء الموظفين.

5- بلغت العبارة رقم **17**متوسط حسابي **3,79**بدرجة موافقة عالية، ما يشير إلى أن الحكومة الالكترونية تعمل على بشكل عالي تجنب الدوافع الشخصية في مجال العمل ببلدية المدية، كما بلغ الانحراف المعياري للمحور**0,779** ما يشير إلى عدم تشتت أراء الموظفين.

6- بلغت العبارة رقم **25** متوسط حسابي **3,79**بدرجة موافقة عالية، ما يشير إلى أن الحكومة الالكترونية تساهم بشكل عالي في الحد من حالات سوء استعمال السلطة ببلدية المدية، كما بلغ الانحراف المعياري للمحور**0,833** ما يشير إلى عدم تشتت أراء الموظفين.

7- بلغت العبارة رقم **21**متوسط حسابي **3,71**بدرجة موافقة عالية، ما يشير إلى أن بلدية المدية تعمل بشكل عالي على تقديم الخدمات وفق برنامج منظم سلفا دون تدخل من جانب الموظفين، كما بلغ الانحراف المعياري للمحور**0,806** ما يشير إلى عدم تشتت أراء الموظفين.

8- بلغت العبارة رقم **27**متوسط حسابي **3,71**بدرجة موافقة عالية، ما يشير إلى أن الحكومة الالكترونية تعمل بشكل عالي على الحد من مظاهر إسراف واختلاس المال العام ببلدية المدية، كما بلغ الانحراف المعياري للمحور**0,999** ما يشير إلى عدم تشتت أراء الموظفين.

9- بلغت العبارة رقم **28**متوسط حسابي **3,67**بدرجة موافقة عالية، ما يشير إلى أن الحكومة الالكترونية تحقق بشكل عالي العدالة والمساواة في تقديم الخدمة على عكس الطريقة التقليدية ببلدية المدية، كما بلغ الانحراف المعياري للمحور**1,049**ما يشير إلى تشتت أراء الموظفين.

10- بلغت العبارة رقم **22**متوسط حسابي **3,46**بدرجة موافقة عالية، ما يشير إلى أن الحكومة الالكترونية تساهم بشكل عالي في الحد من الرشوة ببلدية المدية، كما بلغ الانحراف المعياري للمحور**1,351**ما يشير إلى تشتت أراء الموظفين.

11- بلغت العبارة رقم **20**متوسط حسابي **3,21**بدرجة موافقة متوسطة، ما يشير إلى أن الحكومة الالكترونية تضمن بشكل متوسط عدم وجود الروتين بين الموظفين ببلدية المدية، كما بلغ الانحراف المعياري للمحور**0,977** ما يشير إلى عدم تشتت أراء الموظفين.

كما بلغ المتوسط الحسابي للمحور**3,73**بدرجة موافقة عالية، ما يدل على وجود مستوى عالي لدور الحكومة الالكترونية في الحد من الفساد الإداري ببلدية المدية، حيث جاءا الانحراف المعياري **0,668** ما يشير لعدم تشتت تقديرات الموظفين.

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة.

أولا: اختبار الفرضيات الفرعية الأولى.

اعتمدت الدراسة في التحقق من هذه الفرضية على القيمة المفترضة (**3**) لتحديد الفروق الإحصائية بين متوسطات أراء الموظفين ببلديةالمدية بقبول إما الفرض العدمي أو البديل الموضحين كالأتي:

الفرضية الصفرية (H0): يوجد مستوى منخفض لدور الحكومة الالكترونية في تحسين تقديم الخدمات العمومية ببلدية المدية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)

الفرضية البديلة (H1): يوجد مستوى عالي لدور الحكومة الالكترونية في تحسين تقديم الخدمات العمومية ببلدية المدية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)

بعد اختبار الفرضية، عن طريق برنامج spss توصلت الدراسة إلى النتائج المبينة في الجدول الأتي:

جدول رقم (17): اختبار مستوى دور الحكومة الالكترونية في تحسين تقديم الخدمات العمومية ببلدية المدية.

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	درجة الحرية	درجة المعنوية	الدلالة
دور الحكومة الالكترونية في تحسين تقديم الخدمات العمومية	3,96	0,529	8,934	23	0,000	دال

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss)

يتضح من خلال النتائج المعروضة في الجدول رقم (17) أن المحور بلغ درجة معنوية (**0,000**) عند درجة حرية (**23**) كما بلغت قيمة T المحسوبة (**8,934**) وهي اكبر من قيمة T الجدولية (**2.069**) عند مستوى دلالة (**0.05**) ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أراء الموظفين والقيمة المفترضة (**3**) وبما أن المتوسط الحسابي للمحور بلغ (**3,96**) نستخلص وجود مستوى عالي لدور الحكومة الالكترونية في تحسين تقديم الخدمات العمومية، **ومنه نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه يوجد مستوى عالي لدور الحكومة الالكترونية في تحسين تقديم الخدمات العمومية ببلدية المدية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)**

ثانيا: الفرضية الفرعية الثانية.

اعتمدت الدراسة في التحقق من هذه الفرضية على القيمة المفترضة (**3**) لتحديد الفروق الإحصائية بين متوسطات أراء الموظفين ببلديةالمدية بقبول إما الفرض العدمي أو البديل الموضحين كالأتي:

الفرضية الصفرية (H0): يوجد مستوى منخفض لدور الحكومة الالكترونية في تحقيق رضا المواطن ببلدية المدية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)

الفرضية البديلة (H1): يوجد مستوى عالي لدور الحكومة الالكترونية في تحقيق رضا المواطن ببلدية المدية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)

بعد اختبار الفرضية، عن طريق برنامج spss توصلت الدراسة إلى النتائج المبينة في الجدول الأتي:

جدول رقم (18): اختبار مستوى دور الحكومة الالكترونية في تحقيق رضا المواطن ببلدية المدية.

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	درجة الحرية	درجة المعنوية	الدلالة
دور الحكومة الالكترونية في تحقيق رضا المواطن	4,30	0,424	15,103	23	0,000	دال

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss)

يتضح من خلال النتائج المعروضة في الجدول رقم (18) أن المحور بلغ درجة معنوية (**0,000**) عند درجة حرية (**23**) كما بلغت قيمة T المحسوبة (**15,103**) وهي اكبر من قيمة T الجدولية (**2.069**) عند مستوى دلالة (**0.05**) ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أراء الموظفين والقيمة المفترضة (**3**) وبما أن المتوسط الحسابي للمحور بلغ (**4,30**) نستخلص وجود مستوى عالي لدور الحكومة الالكترونية في تحقيق رضا المواطن، **ومنه نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه يوجد مستوى عالي لدور الحكومة الالكترونية في تحقيق رضا المواطن ببلدية المدية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$).**

ثالثا: اختبار الفرضية الرئيسية.

اعتمدت الدراسة في التحقق من هذه الفرضية على القيمة المفترضة (**3**) لتحديد الفروق الإحصائية بين متوسطات أراء الموظفين ببلدية المدية بقبول إما الفرض العدمي أو البديل الموضحين كالأتي:

الفرضية الصفرية (H0): يوجد مستوى منخفض لدور الحكومة الالكترونية في الحد من الفساد الإداري ببلدية المدية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)

الفرضية البديلة (H1): يوجد مستوى عالي لدور الحكومة الالكترونية في الحد من الفساد الإداري ببلدية المدية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)

بعد اختبار الفرضية، عن طريق برنامج spss توصلت الدراسة إلى النتائج المبينة في الجدول الأتي:

جدول رقم (19): اختبار مستوى دور الحكومة الالكترونية في الحد من الفساد الإداري ببلدية المدية.

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	درجة الحرية	درجة المعنوية	الدلالة
دور الحكومة الالكترونية في الحد من الفساد الإداري	3,73	0,668	5,415	23	0,000	دال

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss)

يتضح من خلال النتائج المعروضة في الجدول رقم (19) أن المحور بلغ درجة معنوية (**0,000**) عند درجة حرية (**23**) كما بلغت قيمة T المحسوبة (**5,415**) وهي اكبر من قيمة T الجدولية (**2.069**) عند مستوى دلالة (**0.05**) ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أراء الموظفين والقيمة المفترضة (**3**) وبما أن المتوسط الحسابي للمحور بلغ (**3,73**) نستخلص وجود مستوى عالي لدور الحكومة الالكترونية في الحد من الفساد الإداري، **ومنه نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه يوجد مستوى عالي لدور الحكومة الالكترونية في الحد من الفساد الإداري ببلدية المدية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)**

خلاصة الفصل الثاني:

أولا: نتائج وصف محاور الدراسة:

- وجود مستوى عالي لدور الحكومة الالكترونية في تحسين تقديم الخدمات العمومية ببلدية المدية

- وجود مستوى عالي جدالدور الحكومة الالكترونية في تحقيق رضا المواطن ببلدية المدية

- وجود مستوى عاليلدور الحكومة الالكترونية في الحد من الفساد الإداري ببلدية المدية

ثانيا: نتائج التحقق من فرضيات الدراسة:

1- تحقق الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على انهيوجد مستوى عالي لدور الحكومة الالكترونية في تحسين تقديم الخدمات العمومية ببلدية المدية عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$

2- تحقق الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على انه يوجد مستوى عالي لدور الحكومة الالكترونية في تحقيق رضا المواطن ببلدية المدية عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$

4- تحقق الفرضية الرئيسية التي تنص على انه يوجد مستوى عالي لدور الحكومة الالكترونية في الحد من الفساد الإداري ببلدية المدية عند مستوى دلالة $(0.05$

خـــاتـمـــة

من خلال إشكالية موضوع الدراسة والتي تمحورت حول دور الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد نجد أن الحكومة الالكترونية ذات فعالية في مكافحة الفساد نظرا لما توفره من ضمانات لتحقيق ذلك ،ونظرا لما تحقق من تطور في الآليات المرصودة لمكافحته ،بالإضافة إلى العوامل التي تساعد في تقليل من الفساد ،حيث تساهم هذه الأخيرة في علاج اغلب الأسباب المساهمة في انتشار الفساد الذي يقضي عليه العوامل الإدارية التي كانت ذات اثر بالغ في تفعيل دور الحكومة الالكترونية في الحد من الفساد .

كما تم الوصول إلى بعض النقاط ،أن الحكومة الالكترونية إذا لم تكن قادرة على القضاء على الفساد فهي تعتبر من العوامل الفعالة التي تقلل منه، وبالرغم من أن التخطيط لمكافحة الفساد عن طريق الحكومة الالكترونية يعتبر أمرا مهما للمساعدة في تحقيق هذا الهدف إلا أن هناك ندرة في المواضيع التي تساعد متخذ القرار في عملية التخطيط لجعل مكافحة الفساد هدفا رئيسيا من أهداف الحكومة الالكترونية .

نتائج الدراسة :

توصلنا من خلال دراستنا للنتائج التالية :

*وجود مستوى عالي لدور الحكومة الالكترونية في تحسين تقديم الخدمات العمومية

*وجود مستوى عالي جد الدور الحكومة الالكترونية في تحقيق رضا المواطن.

*وجود مستوى عالي لدور الحكومة الالكترونية في الحد من الفساد الإداري .

التوصيات.

بعد الاطلاع على نتائج الدراسة وتحليلها بشكل جيد نوصي بما يلي:

*نشر الثقافة الالكترونية لدى المواطنين للتعامل مع كل ماهو الكتروني.

*العمل على توفير الانترنت بجودة عالية وسعر تنافسي وعلى نطاق واسع لجميع شرائح المجتمع .

*إقرار الإدارة العليا بوجود مشكلة الفساد الإداري ،حيث يساعد الإقرار بوجود المشكلة على البحث عن أفضل الاستراتجيات لمواجهتها.

*دعم الإدارة العليا لاستخدام تطبيقات الحكومة الالكترونية وتشجيع الموظفين وتحفيزهم على استخدام تطبيقاتها

*العمل على تقوية الوازع الديني للأفراد بأهمية مكافحة الفساد باعتباره آفة خطيرة تهدد المجتمع .

*تامين أنظمة الحكومة الالكترونية ضد القرصنة الالكترونية وعدم ترك المجال لظهور نوع آخر للفساد وهو الفساد الالكتروني.

*دعم الإدارة العليا لاستخدام الحكومة الالكترونية كأداة لمكافحة الفساد،وذلك بالتخطيط لجعل مكافحة الفساد من أولويات أهداف الحكومة الالكترونية.

*وجود البنية التحتية القادرة على تقديم تطبيقات آمنةلأنظمة الحكومة الالكترونية .

*رفع مهارات جميع فئات المتعاملين مع الخدمات الالكترونية مثل موظفي الحكومة ،وموظفي القطاع الخاص ،والمواطنين وذلك بتقديم التدريب المناسب لكل فئة منهم .

آفاق الدراسة:

وبعد معالجة الموضوع يبقى هناك العديد من المواضيع التي تستحق البحث والدراسة والاهتمام من قبل الباحثين ونقترح في هذا المقام دراسة المواضيع التالية:

- الحكومة الالكترونية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة .
- الحكومة الالكترونية وأثرها في تحسين الخدمة العمومية .

قـائمـة الـمراجـع

قائمة المراجع:

❖ **الكتب:**

4. أبو بكر محمود الهوش،الحكومة الالكترونية الواقع و الأفاق،مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة،مصر،2016'
5. إيمان عبد المحسن زكي،الحكومة الالكترونية ،مدخل إداري متكامل،منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات مصر ،2009.
6. بلال خلف اسكارنة،الاستراتيجي,, و التخطيط الاستراتيجي،دار المسيرة الطبع الأولى 2015.
7. تقي غيشي عبد العالي،تقييم جودة الحكومة الالكترونية من منظور تسويقي،أطروحة دكتوراه ،تخصص تسويق،جامعة الجزائر2016،03
8. د.عامر الكبيسي "الفساد والعولمة تزامن لا توأمة " ط2007،
9. سوسن زهير المهتدي،تكنولوجيا الحكومة الالكترونية ،دراسات أسامة للنشر و التوزيع ،عمان الأردن الطبعة الأولى،2011
10. طاهر محسن منصور الغالبي .صالح مهدي محسن العامري .المسؤولية الاجتماعية وأخلاقية العمل ، الأعمال والمجتمع دار وائل للنشر 2005 .
11. عامر إبراهيم قنديلجي ،الحكومة الالكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان ،الطبعة الأولى ،2015 .
12. عبد الفتاح بيومي حجازي,النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية ,الكتاب الأول ط1,دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2003ف
13. علاء فرحات طالب،سحر عبد الأمير عاشور،استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري و المالي،رؤية شاملة بحوث و أوراق عمل المؤتمر السنوي العام ، نحو استراتجية وطنية لمكافحة الفساد،القاهرة،2010
14. فهد بن ناصر العبود، الحكومة الذكية :التطبيق العملي للتعاملات الحكومية,ط2 العبيكال للنشر,الرياض,2014 .
15. ماجدة عبد المهدي مسعدة،الإدارةالإستراتيجية،مفاهيم عمليات حالات تطبيقية ،دار مسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،عمان،الأردن
16. محمد بن هلال بن فزاع،الكسارالعنزي، تطبيق الإدارة الالكترونية المفهوم المزايا و المعوقات، دار الكتاب الجامعي للنشر و التوزيع،الرياض.
17. محمد قاسم القريوتي، الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق،عمان،دار وائل للنشر،2001.
18. محمود القدوة، الحكومة الالكترونية و الإدارة المعاصرة، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
19. مؤيد سعد السالم ، أساسيات الإدارة الإستراتيجية ، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى،2005.

الأطروحات والمذكرات

1. أمينة بن حامد،الحكومة الالكترونية تجربة الجزائر للتحول نحو الحكومة الالكترونية،مذكرة ماستر أكاديمي، شعبة العلوم السياسية ، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية،سم العلوم السياسيةجامعة قاصدي مرباح،ورقلة2012/2013.
2. بلال غانم،الحكومة الالكترونية في الجزائر ـالعوائق و فرص التطبيق ،رسالة ماجستير. تخصص اقتصاد وتسيير عمومي جامعة فلسطين،2015.
3. حسين بن محمد الحسن،مداخلةبعنوان:التوجهات و الأساليب الحديثة في تطوير أداء المنظمات،المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية–نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، معهد الإدارة العامة، الرياض،2009/04/01،.
4. خروفي بلال "الحكومة و دورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية:دراسة حالة الجزائر ،رسالة ماجستير ،قسم العلوم السياسية جامعة ورقلة،2012/2011.
5. د محمد عمر سقلوف،د،عبد الحفيظ ميرة،الحاكمية المؤسسية و علاقتها بالخصخصة و المسؤولية الاجتماعية،المؤتمر الثالث للعلوم المالية و المصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية،تجربة الشركات و المسؤولية الاجتماعية ،تجربة الاسواق الناشئة،كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية،قسم العلوم المالية والمصرفية،جامعة اليرموك ،اربد ،الاردن 18.17افريل 2013.
6. زينب حوادسياثر تطبيق الحكومة الالكترونية على تحسين أداء والموارد البشرية مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال قسم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة ام البواقي 2015/2014
7. عبد القادر شلالي،علالقاشي، مداخلة بعنوان: الحكومة الالكترونية عوامل البناء و المعوقات في الجزائر ،البومين الدراسيين حول مستقبل الحكومة الالكترونية في الجزائر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة البليدة 02،الجزائر،2014/02/27.
8. عبد المؤمن بن صغير،إشكالية تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر" المعوقات و الآفاق،كلية الحقوق و العلوم السياسية،سعيدة،الجزائر،2016.
9. عبدة نعمان الشريف ،الحكومة الالكترونية كإستراتيجية لإعادة صياغة دور الدولة و وظائف مؤسساتها(الواقع و التحديات ،حالة دول مجلس الخليج)أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر،2009/2008،
10. عبيد صالح حسن المختن،الحكومة الالكترونية في مجالخدمات المرور،" دراسة تطبيقية في إمارة الشارقة "ط1،إدارة الشرطة الشارقة ، مركز البحوث الشرطة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة،2013،.
11. العربي عطية، دور الحكومة الالكترونية في تنمية دار الخدمات الالكترونية في تنمية دار الخدمات العمومية في الجزائر أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ،تخصص إدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2010.

12. علي محمد عبد العزيز،تطبيقات الحكومة الالكترونية دراسة ميدانية على إدارة الجنسية والإقامة بدبي ،رسالة ماجستير في العلوم الإدارية 2005.

13. محمد الصادق غطاس تقييم متطلبات وأهداف الحكومة الالكترونية في الجزائر من وجهة نظر مستخدمي الإداراتالعمومية،أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الدكتوراه تخصص إدارة وتسيير المنظمات فرع علوم التسيير كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة غرداية،2019_2020 عبد الحكيم حططاش،دور تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر في تحسين إدارة العلاقة مع المواطن CRM أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة سطيف،،2018.

14. محمد بن عبد الله القاصم، إستراتيجية التحول إلى الحكومة الالكترونية،دورة تنمية مهارات العاملين في إدارةالأحوالالمدنية،جامعة نايف العربية للعلوم العلمية،الرياض،2013/04/27.

15. مليكة قرباتي،دور الحكومة الالكترونية في مكافحة الفساد ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في الحقوق تخصص قانون عام اقتصادي قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة غرداية 2018/2017

❖ الدوريات والمجلات :

1. بهلولي نور الهدى ،متطلبات نجاح مشروع الحكومة الالكترونية–دراسة حالة حكومة إمارة دبي،مجلة التكامل الاقتصادي ،جامعة احمد دراية ادرار ،الجزائر ،المجلد 08،العدد 01،2019.

2. بودلالعلي،تثمين دور الحكومة الالكترونية في إرساء الخدمة العمومية،مشروع القرن الحادي والعشرين،التجربةالجزائرية،المجلة الجزائرية للمالية العامة،جامعةتلمسان،الجزائر العدد الثالث ،2013،.

3. بوزيان رحماني ،تطبيقات الحكومة الالكترونية في الجزائر ،مجلة الاقتصاد الجديد ،جامعة خميس مليانة،الجزائر،المجلد 01،العدد 18،2018،.

4. بوفاسة سليمان و سعيداني رشيد ، استراتيجيات التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الالكترونية مشروع الحكومة الالكترونية الجزائرية ،مجلة الاقتصاد و التنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة ،جامعة المدية،العدد 01،2013،.

5. جريوسارة،دور الحكم الراشد في الحد من الفساد الاداري والمالي ، مجلة الاقتصاد والمالية ،مجلد4/العدد2جامعة الشلف_الجزائر_،2018

6. حسين هادي غنيزة،احمد ماهر علي،دور المعايير المحاسبية في الحد من الفساد الإداري و المالي وسيلة مركز الدراسات الكوفة ،جامعة الكوفة ،العدد 32،المجلد 01،2014.

7. الداوي خيرة ولمعى احمد مراحل ومعوقات تطبيق الحكومة الالكترونية،مجلة المؤسسة ،جامعة الجزائر 3نالجزائر ،المجلد 01،العدد01،2012.

8. دولة لخضر و حاكم أسماء،الحكومة الالكترونية في الجزائر واقع وافق مجلة المؤشر الدراسات الاقتصادية،جامعة بشار، الجزائر،المجلد 01،العدد 03 2017.

9. ريتشارد هيكس، الحكومة الالكترونية من البيروقراطية إلى الالكتروقراطية، مجلة خلاصات كتب المدير و رجل الأعمال، الشركة العربية بوعلام العلمي(شعاع) ،القاهرة،عدد 259 ،أكتوبر 2003.

10. سارة بوسعودة ،واقع الفساد في الجزائر واياتمكافحته،مجلة البحوث الاقتصاديةوالمالية،المجلد05./العدد01جامعة ام البواقي _الجزائر_2018

11. سارة مولاي ،مقومات و استراتيجيات التحول الناجح للحكومة الالكترونية –الجزائر نموذجا،مجلة الدراسات القانونية، ،جامعة يحي فارس بالمدية،الجزائر،المجلد03العدد 02،2017،.

12. سحر قدوري الرفاعي،الحكومة الالكترونية و سبل تطبيقها؛مدخلاستراتيجي،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،الجزائر،العدد 07،2009،.

13. سهام عبد الكريم ،دور نظام المعلومات الوطني في إرساء الحكومة الالكترونية بالجزائر ،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية جامعة الوادي ،الجزائر العدد05،2014،

14. طروبيانذير،الحكومة الالكترونية ومحاولة التاسيس المبدئي للادارة الالكترونية في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية ،جامعة بشار ،الجزائر،المجلد 04،العدد 03،2019.

15. عزي الأخضر،جلطيغا لم،دور الإعلام في الوقاية من الجريمة و الانحراف "الحكومة الالكترونية أداة لتحقيق مفهوم الحكم الراشد ،مجلة الحكمة،مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، العدد12،،2012 .

16. محمد علي دشة ورياض عبد القادر ،سبل تفعيل مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر من خلال الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة ،مجلة اقتصاديات المالوالأعمال، المركز الجامعي،لميلة،الجزائر،2017

17. نبيل علي محمد الخطوة، دور الحكومة الالكترونية في التنمية العربية المستدامة، مجلة أبحاث البيئة و التنمية المستدامة ،جامعة الناصر، اليمن،العدد 02،2016.

18. الياس شاهد وآخرون،تقييم تجربة تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر ،المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر ،عدد2016/03 .

❖ المقالات:

1. عبد الرحمان بن احمد الهيجان،الفساد و أثره في الجهاز الحكومي ،مقال منشور ضمن كتاب مكافحة الفساد ،ج 2، أكادمية نايف العربية الأمنية ،الرياض،2003

❖ المداخلات:

2. حسين بن محمد الحسن،مداخلةبعنوان:التوجهات و الأساليب الحديثة في تطوير أداء المنظمات،المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية–نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، معهد الإدارة العامة، الرياض،2009/04/01،.

3. عبد القادر شلالي،علالقاشي، مداخلة بعنوان: الحكومة الالكترونية عوامل البناء و المعوقات في الجزائر ،البومين الدراسيين حول مستقبل الحكومة الالكترونية في الجزائر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة البليدة 02،الجزائر،2014/02/27.

❖ **التظاهرات العلمية:**

❖ **المؤتمرات:**

1. عبد الله محمد الجيوس،الفساد مفهومه و أسبابه و أنواعه و سبل القضاء عليه،رؤية القوانين(ورقة قدمت في المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية قسم الندوات و اللقاءات العلمية 08اكتوبر 2003.
2. علاءفرحاتطالب،سحر عبد الامير عاشور،استراتجيات مكافحة الفساد الاداري والمالي ،رؤية شاملة بحث اوراق عمل المؤتمر السنوي العام نحو استراتجية وطنية لمكافحة الفساد القاهرة2010
3. محمد بن احمد السديري مداخلة بعنوان:مفاتيح النجاح في تطبيق الحكومة الالكترونية ,المؤتمر الوطني السابع عشر للحاسب الآلي حول المعلوماتية في خدمة ضيوف الرحمان , جامعة الملك عبد العزيز, المدينة المنورة ,أفريل 2004 .
4. مريم خالص حسين الحكومة الالكترونية كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية بغداد 2013.

❖ **الملتقيات:**

1. سليمان شيبوط ،محمدسيفاوي،مكافحة الفساد من منظور إسلامي ورقة قدمت في الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع و الرهانات المستقبل،معهد العلو م الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،المركز الجامعي غرداية،الجزائر،23-24-فيفري2001.
2. مفتاح صالح ،معارفي فريدة الفساد الاداري والمالي :اسبابه،مظاهره،ومؤشرات قياسه ورقة قدمت في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة بسكرة 07.06 ماي 2012.

❖ **المراجع باللغة الاجنبية:**

1. Bostrom R .and Heinen j.(1977)MIS problem and Failures:Asocio_Technical perspective part I :the causes.Mis Quarterly
2. BOUCHELIT Rym,les perspectives d'e-banking dans la stratégie e-Algérie 2013,thèse de doctorat, faculté des sciences Economiques Univ de Tlemcen ,2015

3. Chan boon Patrick lee and U lan Edith lei, Adoption of E-Government Services in Macao, ICEGOV 07/ Proceefings of the 1 st international conference on theory and practice of electronic governance
4. David Huchison,electroniquegoverment ,third international Conference .EGOV,2004,Zaragoza,Spain, 2004,
5. Jon.p.Gant,electronic Governoment for developing countries .ICT,application and Cyber security Division piilcies and stratigiesdepartement,ITU telecommunication Development Sector,august2008,Geniva,suizerland,
6. Kanda sorn-in kuithidaTunsmsuk,Wasuchaopanon ,factors affectin the development of e-Government using a citizen approach,journal of science & Technology Policy Management,vol.6.Iss,3,2005
7. Mehdikhoslow ,E-Government Diffusion ,policy and impact ,Information science reference, Hershey .New York,208
8. mohamedHairulOthman,Elutronic Government systems interoperability model,journal of telecommunication ,Electronic and computer Engineering vol 09 N03 ,2017
9. Muhammad ovais Ahmed and other,factors affecting e-government adoption in Pakistan : a citizen's persperctive ;transforming Govenment :people,process and Policy,vol 7 ,N° 2 ,2013
10. Roadmap for e-government in developing world:workinggroup.april ,2002,.
11. YagoobDur Mohammed Al-Bullushi the effects of leadrship roles on e-government performance in Oman,thesis of doctorat,Management in OrganisationLeadership,Unervsity of Phonix,2017

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): الاستبيان الموجه لعينة الدراسة.

جامعة يحيى فارس المدية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

تخصص تسيير عمومي

أخي الفاضل /أختي الفاضلة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد:

في إطارالإعداد لنيل شهادة الماستر في العلوم التسيير تخصص تسيير عمومي بعنوان **" الحكومة الالكترونية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد الإداري دراسة حالة في البلدية "** نرجو من سيادتكم أن تمدوا لنا يد المساعدة بالإجابة على أسئلة هذا الاستبيان بدقة وموضوعية مما يعزز الثقة في النتائج هذه الدراسة التي نأمل أن تعود على الجميع بالنفع و الفائدة و نؤكد لكم أن الآراء التي ستدون بها سوف تتسم بالسرية التامة وتستخدم فقط لأغراض البحث العلمي

المحور الأول: البيانات الشخصية

أنثى ذكر

2-الفئة العمرية:

اقل من 25 سنة 25-35 سنة 36-45 سنة أكثرمن 45 سنة

- **3-المستوى التعليمي:**

متوسط ثانوي ليسانس ماستر أو ما بعد التدرج

4-الموقع الوظيفي:

مدير رئيس مصلحة إداري عون مكتب أخرى حدد

5-سنوات الخبرة:

اقل من 5 سنوات ما بين 6 و10 سنوات ما بين 11 و 20 سنة أكثر من 20 سنة

يرجى وضع (✔) في المكان المناسب لإجابتك

المحور الثاني: الحكومة الالكترونية ودورها في تحسين تقديم الخدمات العمومية

الرقم	العبارات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1	تساهم الحكومة الالكترونية في تبسيط إجراءات المعاملات الإدارية					
2	الحكومة الالكترونية تقلل من الأخطار في تقديم الخدمات الإدارية					
3	تساهم الحكومة الالكترونية في تقليل الوقت لإنجاز المعاملات الإدارية					
4	تطبيق الحكومة الالكترونية يقلل من عمليات التدقيق					
5	تعمل الحكومة الالكترونية في عدم فقدان المعاملات					
6	تلعب الحكومة الالكترونية دور كبير في تقليل تكاليف إنجاز المعاملات					
7	تساعد الحكومة الالكترونية في التخلص من ازدواجية الإجراءات والتضارب والتداخل					
8	تطبيق نظام الحكومة الالكترونية يرفع مستوى أداء العاملين ويوفر الجهد والوقت.					
9	تطبيق نظام الحكومية الالكترونية يزيد من دقة البيانات					

المحور الثالث: الحكومة الإلكترونية ودورها في تحقيق رضا المواطن

الرقم	العبارات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
10	تساهم الحكومة الالكترونية في تقديم خدمات ذات جودة مناسبة					
11	تعمل الحكومة الالكترونية على إنجاز المعاملات في الوقت المحدد					
12	الحكومة الالكترونية تمثل مصداقية الإجراءات وتحقق العدالة في تقديمها					
13	تساهم الحكومة الالكترونية في التخفيف من مبدأ استخدام الورق					
14	توفر الحكومة الالكترونية المعلومات الضرورية للمواطنين					

15	تقليل العناء على المواطنين من خلال تطبيق الحكومة الالكترونية					
16	توفر الحكومة الالكترونية للمواطن سهولة متابعة سير المعاملات					

المحور الرابع: الحكومة الإلكترونية ودورها في الحد من الفساد الإداري

الرقم	العبارات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
17	تعمل الحكومة الالكترونية على تجنب الدوافع الشخصية في مجال العمل					
18	هناك هدف للموضوعية في الأداء وتحقيق أمن المعلوماتللحكومة الالكترونية					
19	هناك تطبيق مبدأ الشفافية في إنجاز المعاملات الإدارية ضمن الحكومة الالكترونية					
20	لا يوجد الروتين بين الموظفين ضمنالحكومة الالكترونية					
21	هناك تقديم الخدمات يتم وفق برنامج منظم سلفا دون تدخل من جانب الموظفين					
22	تساهم الحكومة الالكترونية في الحد من الرشوة					
23	تحقق الحكومة الالكترونية العدالة والمساواة في تقديم الخدمة على عكس الطريقة التقليدية .					
24	تعمل الحكومة الالكترونية على عدم التراخي في العمل					
25	تساهم الحكومة الالكترونية في الحد من حالات سوء استعمال السلطة					
26	تحقق الحكومة الالكترونية عدم مخالفة القواعد المالية والقانونية					
27	تحد الحكومة الالكترونية من مظاهر إسراف واختلاس المال العام					
28	تجسد الحكومة الالكترونية الحد من استخدام الوساطة					

ملحق رقم (02): نتائج اختبار الاتساق الداخلي بين العباراتالمحذوفةومحوردورالحكومة الالكترونية في تحسين تقديم الخدمات العموميةببلدية المدية.

Correlations

			العبارة1	العبارة2	العبارة3	العبارة4	العبارة5	العبارة6	العبارة7	العبارة8	العبارة9	المحور1
Spearman's rho	العبارة 1	Correlation Coefficient	1,000	,751**	,384	,618**	,477*	,312	,166	-,182	,634**	,722**
		Sig. (2-tailed)	.	,000	,064	,001	,018	,137	,438	,395	,001	,000
		N	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
	العبارة 2	Correlation Coefficient	,751**	1,000	,460*	,326	,331	,121	-,063	-,140	,381	,506*
		Sig. (2-tailed)	,000	.	,024	,120	,114	,574	,770	,514	,066	,012
		N	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
	العبارة 3	Correlation Coefficient	,384	,460*	1,000	-,069	,067	,377	,043	,081	,452*	,316
		Sig. (2-tailed)	,064	,024	.	,750	,754	,069	,841	,707	,026	,133
		N	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
	العبارة 4	Correlation Coefficient	,618**	,326	-,069	1,000	,645**	,031	,330	-,179	,294	,683**
		Sig. (2-tailed)	,001	,120	,750	.	,001	,887	,115	,402	,163	,000
		N	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
	العبارة 5	Correlation Coefficient	,477*	,331	,067	,645**	1,000	-,075	,355	,042	,402	,759**
		Sig. (2-tailed)	,018	,114	,754	,001	.	,728	,088	,846	,052	,000
		N	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
	العبارة 6	Correlation Coefficient	,312	,121	,377	,031	-,075	1,000	,375	,239	,325	,334
		Sig. (2-tailed)	,137	,574	,069	,887	,728	.	,071	,261	,122	,111
		N	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
	العبارة 7	Correlation Coefficient	,166	-,063	,043	,330	,355	,375	1,000	,318	,156	,569**
		Sig. (2-tailed)	,438	,770	,841	,115	,088	,071	.	,130	,467	,004
		N	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
	العبارة 8	Correlation Coefficient	-,182	-,140	,081	-,179	,042	,239	,318	1,000	,024	,097
		Sig. (2-tailed)	,395	,514	,707	,402	,846	,261	,130	.	,913	,651

		N	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
	العبارة 9	Correlation Coefficient	,634**	,381	,452*	,294	,402	,325	,156	,024	1,000	,698**
		Sig. (2-tailed)	,001	,066	,026	,163	,052	,122	,467	,913	.	,000
		N	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
	المحور1	Correlation Coefficient	,722**	,506*	,316	,683**	,759**	,334	,569**	,097	,698**	1,000
		Sig. (2-tailed)	,000	,012	,133	,000	,000	,111	,004	,651	,000	.
		N	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ملحق رقم (03): نتائج اختبار الاتساق الداخلي بين العبارات ومحور دور الحكومة الالكترونية في تحسين تقديم الخدمات العموميةببلدية المدية.

Correlations

			العبارة1	العبارة2	العبارة4	العبارة5	العبارة7	العبارة9	المحور1
Spearman's rho	العبارة1	Correlation Coefficient	1,000	,751**	,618**	,477*	,166	,634**	,788**
		Sig. (2-tailed)	.	,000	,001	,018	,438	,001	,000
		N	24	24	24	24	24	24	24
	العبارة2	Correlation Coefficient	,751**	1,000	,326	,331	-,063	,381	,576**
		Sig. (2-tailed)	,000	.	,120	,114	,770	,066	,003
		N	24	24	24	24	24	24	24
	العبارة4	Correlation Coefficient	,618**	,326	1,000	,645**	,330	,294	,804**
		Sig. (2-tailed)	,001	,120	.	,001	,115	,163	,000
		N	24	24	24	24	24	24	24
	العبارة5	Correlation Coefficient	,477*	,331	,645**	1,000	,355	,402	,809**
		Sig. (2-tailed)	,018	,114	,001	.	,088	,052	,000
		N	24	24	24	24	24	24	24
	العبارة7	Correlation Coefficient	,166	-,063	,330	,355	1,000	,156	,499*
		Sig. (2-tailed)	,438	,770	,115	,088	.	,467	,013
		N	24	24	24	24	24	24	24

	العبارة9	Correlation Coefficient	,634**	,381	,294	,402	,156	1,000	,613**
		Sig. (2-tailed)	,001	,066	,163	,052	,467	.	,001
		N	24	24	24	24	24	24	24
	المحور 1	Correlation Coefficient	,788**	,576**	,804**	,809**	,499*	,613**	1,000
		Sig. (2-tailed)	,000	,003	,000	,000	,013	,001	.
		N	24	24	24	24	24	24	24

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ملحق رقم (04): نتائج اختبار الاتساق الداخلي بين العباراتومحوردور الحكومة الإلكترونية في تحقيق رضا المواطن ببلدية المدية.

Correlations

			العبارة10	العبارة11	العبارة12	العبارة13	العبارة14	العبارة15	العبارة16	المحور2
Spearman's rho	العبارة 10	Correlation Coefficient	1,000	,364	,311	,052	,493*	,303	,197	,549**
		Sig. (2-tailed)	.	,081	,139	,809	,014	,151	,356	,005
		N	24	24	24	24	24	24	24	24
	العبارة 11	Correlation Coefficient	,364	1,000	,504*	,663**	,274	-,051	,291	,716**
		Sig. (2-tailed)	,081	.	,012	,000	,194	,813	,168	,000
		N	24	24	24	24	24	24	24	24
	العبارة 12	Correlation Coefficient	,311	,504*	1,000	,406*	,491*	,289	,723**	,803**
		Sig. (2-tailed)	,139	,012	.	,049	,015	,171	,000	,000
		N	24	24	24	24	24	24	24	24
	العبارة 13	Correlation Coefficient	,052	,663**	,406*	1,000	,140	,278	,361	,677**
		Sig. (2-tailed)	,809	,000	,049	.	,513	,188	,083	,000
		N	24	24	24	24	24	24	24	24
	العبارة 14	Correlation Coefficient	,493*	,274	,491*	,140	1,000	,329	,636**	,684**
		Sig. (2-tailed)	,014	,194	,015	,513	.	,117	,001	,000
		N	24	24	24	24	24	24	24	24
	العبارة 15	Correlation Coefficient	,303	-,051	,289	,278	,329	1,000	,349	,480*
		Sig. (2-tailed)	,151	,813	,171	,188	,117	.	,094	,018

		N	24	24	24	24	24	24	24	24
	العبارة 16	Correlation Coefficient	,197	,291	,723**	,361	,636**	,349	1,000	,691**
		Sig. (2-tailed)	,356	,168	,000	,083	,001	,094	.	,000
		N	24	24	24	24	24	24	24	24
	المحور2	Correlation Coefficient	,549**	,716**	,803**	,677**	,684**	,480*	,691**	1,000
		Sig. (2-tailed)	,005	,000	,000	,000	,000	,018	,000	.
		N	24	24	24	24	24	24	24	24

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

ملحق رقم (05): نتائج اختبار الاتساق الداخلي بين العبارة المحذوفة ومحور دور الحكومة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري ببلدية المدية

Correlations

			العبارة 17	العبارة 18	العبارة 19	العبارة 20	العبارة 21	العبارة 22	العبارة 23	العبارة 24	العبارة 25	العبارة 26	العبارة 27	العبارة 28	المحور2
Spearman's rho	العبارة 17	Correlation Coefficient	1,000	,740**	,523**	,363	,341	,256	,304	,492*	,252	,270	,234	,213	,522**
		Sig. (2-tailed)	.	,000	,009	,082	,103	,227	,149	,015	,234	,203	,271	,319	,009
		N	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
	العبارة 18	Correlation Coefficient	,740**	1,000	,536**	,452*	,562**	,466*	,313	,414*	,281	,270	,452*	,418*	,654**
		Sig. (2-tailed)	,000	.	,007	,026	,004	,022	,136	,044	,183	,202	,026	,042	,001
		N	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
	العبارة 19	Correlation Coefficient	,523**	,536**	1,000	,281	,186	,009	,303	-,014	,039	,018	,103	,007	,197
		Sig. (2-tailed)	,009	,007	.	,183	,385	,966	,150	,949	,858	,935	,632	,975	,357
		N	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
	العبارة 20	Correlation Coefficient	,363	,452*	,281	1,000	,743**	,624**	,215	,479*	,675**	,287	,650**	,793**	,814**
		Sig. (2-tailed)	,082	,026	,183	.	,000	,001	,314	,018	,000	,174	,001	,000	,000
		N	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24

العبارة21	Correlation Coefficient	,341	,562**	,186	,743**	1,000	,813**	,413*	,561**	,656**	,269	,821**	,799**	,882**
	Sig. (2-tailed)	,103	,004	,385	,000	.	,000	,045	,004	,001	,204	,000	,000	,000
	N	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
العبارة22	Correlation Coefficient	,256	,466*	,009	,624**	,813**	1,000	,202	,526**	,500*	,288	,887**	,743**	,796**
	Sig. (2-tailed)	,227	,022	,966	,001	,000	.	,344	,008	,013	,172	,000	,000	,000
	N	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
العبارة23	Correlation Coefficient	,304	,313	,303	,215	,413*	,202	1,000	,489*	,483*	,348	,285	,432*	,476*
	Sig. (2-tailed)	,149	,136	,150	,314	,045	,344	.	,015	,017	,095	,178	,035	,019
	N	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
العبارة24	Correlation Coefficient	,492*	,414*	-,014	,479*	,561**	,526**	,489*	1,000	,704**	,483*	,470*	,613**	,748**
	Sig. (2-tailed)	,015	,044	,949	,018	,004	,008	,015	.	,000	,017	,020	,001	,000
	N	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
العبارة25	Correlation Coefficient	,252	,281	,039	,675**	,656**	,500*	,483*	,704**	1,000	,491*	,627**	,756**	,805**
	Sig. (2-tailed)	,234	,183	,858	,000	,001	,013	,017	,000	.	,015	,001	,000	,000
	N	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
العبارة26	Correlation Coefficient	,270	,270	,018	,287	,269	,288	,348	,483*	,491*	1,000	,281	,451*	,516**
	Sig. (2-tailed)	,203	,202	,935	,174	,204	,172	,095	,017	,015	.	,184	,027	,010
	N	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
العبارة27	Correlation Coefficient	,234	,452*	,103	,650**	,821**	,887**	,285	,470*	,627**	,281	1,000	,756**	,826**
	Sig. (2-tailed)	,271	,026	,632	,001	,000	,000	,178	,020	,001	,184	.	,000	,000
	N	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
العبارة28	Correlation Coefficient	,213	,418*	,007	,793**	,799**	,743**	,432*	,613**	,756**	,451*	,756**	1,000	,891**
	Sig. (2-tailed)	,319	,042	,975	,000	,000	,000	,035	,001	,000	,027	,000	.	,000
	N	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24

	المحور3	Correlation Coefficient	,522**	,654**	,197	,814**	,882**	,796**	,476*	,748**	,805**	,516**	,826**	,891**	1,000
		Sig. (2-tailed)	,009	,001	,357	,000	,000	,000	,019	,000	,000	,010	,000	,000	.
		N	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ملحق رقم (06):نتائج اختبار الاتساق الداخلي بين العبارات ومحور دور الحكومة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري ببلدية المدية.

Correlations

			العبارة 17	العبارة 18	العبارة 20	العبارة 21	العبارة 22	العبارة 23	العبارة 24	العبارة 25	العبارة 26	العبارة 27	العبارة 28	المحور2
Spearman's rho	العبارة17	Correlation Coefficient	1,000	,740**	,363	,341	,256	,304	,492*	,252	,270	,234	,213	,522**
		Sig. (2-tailed)	.	,000	,082	,103	,227	,149	,015	,234	,203	,271	,319	,009
		N	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
	العبارة18	Correlation Coefficient	,740**	1,000	,452*	,562**	,466*	,313	,414*	,281	,270	,452*	,418*	,654**
		Sig. (2-tailed)	,000	.	,026	,004	,022	,136	,044	,183	,202	,026	,042	,001
		N	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
	العبارة20	Correlation Coefficient	,363	,452*	1,000	,743**	,624**	,215	,479*	,675**	,287	,650**	,793**	,814**
		Sig. (2-tailed)	,082	,026	.	,000	,001	,314	,018	,000	,174	,001	,000	,000
		N	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
	العبارة21	Correlation Coefficient	,341	,562**	,743**	1,000	,813**	,413*	,561**	,656**	,269	,821**	,799**	,882**
		Sig. (2-tailed)	,103	,004	,000	.	,000	,045	,004	,001	,204	,000	,000	,000
		N	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
	العبارة22	Correlation Coefficient	,256	,466*	,624**	,813**	1,000	,202	,526**	,500*	,288	,887**	,743**	,796**
		Sig. (2-tailed)	,227	,022	,001	,000	.	,344	,008	,013	,172	,000	,000	,000
		N	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
	العبارة23	Correlation Coefficient	,304	,313	,215	,413*	,202	1,000	,489*	,483*	,348	,285	,432*	,476*

	Sig. (2-tailed)	,149	,136	,314	,045	,344	.	,015	,017	,095	,178	,035	,019
	N	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
العبار	Correlation Coefficient	,492*	,414*	,479*	,561**	,526**	,489*	1,000	,704**	,483*	,470*	,613**	,748**
ة24	Sig. (2-tailed)	,015	,044	,018	,004	,008	,015	.	,000	,017	,020	,001	,000
	N	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
العبار	Correlation Coefficient	,252	,281	,675**	,656**	,500*	,483*	,704**	1,000	,491*	,627**	,756**	,805**
ة25	Sig. (2-tailed)	,234	,183	,000	,001	,013	,017	,000	.	,015	,001	,000	,000
	N	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
العبار	Correlation Coefficient	,270	,270	,287	,269	,288	,348	,483*	,491*	1,000	,281	,451*	,516**
ة26	Sig. (2-tailed)	,203	,202	,174	,204	,172	,095	,017	,015	.	,184	,027	,010
	N	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
العبار	Correlation Coefficient	,234	,452*	,650**	,821**	,887**	,285	,470*	,627**	,281	1,000	,756**	,826**
ة27	Sig. (2-tailed)	,271	,026	,001	,000	,000	,178	,020	,001	,184	.	,000	,000
	N	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
العبار	Correlation Coefficient	,213	,418*	,793**	,799**	,743**	,432*	,613**	,756**	,451*	,756**	1,000	,891**
ة28	Sig. (2-tailed)	,319	,042	,000	,000	,000	,035	,001	,000	,027	,000	.	,000
	N	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
المحو	Correlation Coefficient	,522**	,654**	,814**	,882**	,796**	,476*	,748**	,805**	,516**	,826**	,891**	1,000
ر3	Sig. (2-tailed)	,009	,001	,000	,000	,000	,019	,000	,000	,010	,000	,000	.
	N	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ملحق رقم (07): نتائج اختبار ثبات الاستبيان.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,735	6

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,757	7

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,911	11

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,903	24

ملحق رقم (08): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي.

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
المحور1	,151	24	,165	,964	24	,534
المحور2	,110	24	,200*	,954	24	,330
المحور3	,121	24	,200*	,972	24	,717

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

ملحق رقم (09): نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات الشخصية.

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	12	50,0	50,0	50,0
	انثى	12	50,0	50,0	100,0
	Total	24	100,0	100,0	

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقلمن 25 سنة	1	4,2	4,2	4,2
	من 25 إلى 35 سنة	9	37,5	37,5	41,7
	من 36 سنةإلى 45 سنة	8	33,3	33,3	75,0
	اكثرمن 45 سنة	6	25,0	25,0	100,0
	Total	24	100,0	100,0	

المستوى

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	متوسط	2	8,3	8,3	8,3
	ثانوي	8	33,3	33,3	41,7
	ليسانس	8	33,3	33,3	75,0
	ماسترأومابعدالتدرج	6	25,0	25,0	100,0
	Total	24	100,0	100,0	

الوظيفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مدير	3	12,5	12,5	12,5
	رئيسمصلحة	5	20,8	20,8	33,3
	إداري	10	41,7	41,7	75,0
	عونمكتب	6	25,0	25,0	100,0
	Total	24	100,0	100,0	

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقلمن 5 سنوات	6	25,0	25,0	25,0
	من 6 الى 10 سنة	7	29,2	29,2	54,2
	من 11 الى 20 سنة	7	29,2	29,2	83,3
	اكبرمن 20 سنة	4	16,7	16,7	100,0
	Total	24	100,0	100,0	

ملحق رقم (10): نتائج التحليل الوصفي لعبارات محور دور الحكومة الالكترونية في تحسين تقديم الخدمات العمومية ببلدية المدية.

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
العبارة1	24	4,21	,509	,104
العبارة2	24	4,08	,717	,146
العبارة4	24	3,79	,932	,190
العبارة5	24	3,96	1,083	,221
العبارة7	24	3,83	,868	,177
العبارة9	24	3,92	,584	,119
المحور1	24	3,9653	,52929	,10804

ملحق رقم (11): نتائج التحليل الوصفي لعبارات محور دور الحكومة الالكترونية في تحقيق رضا المواطن ببلدية المدية.

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
العبارة10	24	4,25	,608	,124
العبارة11	24	4,25	,794	,162
العبارة12	24	4,38	,647	,132
العبارة13	24	4,38	,824	,168
العبارة14	24	4,38	,576	,118
العبارة15	24	4,29	,624	,127
العبارة16	24	4,25	,532	,109

المحور2	24	4,3095	,42476	,08670

ملحق رقم (12): نتائج التحليل الوصفي لعبارات محور دور الحكومة الالكترونية في الحد من الفساد الإداري ببلدية المدية.

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
العبارة17	24	3,79	,779	,159
العبارة18	24	3,83	,702	,143
العبارة20	24	3,21	,977	,199
العبارة21	24	3,71	,806	,165
العبارة22	24	3,46	1,351	,276
العبارة23	24	4,04	,751	,153
العبارة24	24	3,88	,900	,184
العبارة25	24	3,79	,833	,170
العبارة26	24	4,04	,751	,153
العبارة27	24	3,71	,999	,204
العبارة28	24	3,67	1,049	,214
المحور3	24	3,7386	,66821	,13640

ملحق رقم (13): نتائج اختبارمستوىدور الحكومة الالكترونية في تحسين تقديم الخدمات العمومية ببلدية المدية.

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المحور1	24	3,9653	,52929	,10804

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
المحور1	8,934	23	,000	,96528	,7418	1,1888

ملحق رقم (14): نتائج اختبار مستوى دور الحكومة الالكترونية في تحقيق رضا المواطن ببلدية المدية

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المحور2	24	4,3095	,42476	,08670

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
المحور2	15,103	23	,000	1,30952	1,1302	1,4889

ملحق رقم (15): نتائج اختبار مستوى دور الحكومة الالكترونية في الحد من الفساد الإداري ببلدية المدية.

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المحور3	24	3,7386	,66821	,13640

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
المحور3	5,415	23	,000	,73864	,4565	1,0208